

الكاتب ١١٧

لثقافة الانسانية والتقدم

ه شاقل

العدد

السابع عشر

بعد المئة

كانون ثاني ١٩٩٠

٥- سقوط الأباطرة.

- أوضاع الصناعة في الأراضي
ال فلسطينية المحتلة.

- نحو ميثاق وطني.

- الفكر الاشتراكي
والبيريسترويكا الثورية.

- ملاحظات حول المعمار الفني
لقصتين من
مجموعة صور وحكايات.

- في القصيدة العمياء.

- مهلا أبا سلعوم.

- كي لا يكون "النقد" ثرثرة ولغوا.

- ملحق الكاتب لشؤون الفكر
وقضايا السلم والاشتراكية.

الحرية والاستقلال الهدف الاسمي
لشعبنا الفلسطيني

المحرر المسؤول
رئيس التحرير
أسعد الاسعد

هاتف: ٢/٨٥٦٩٣١

ص.ب. ٢٠٤٨٩

القدس

AL KATEB
FOR HUMAN CULTURE
AND PROGRESS

Editor
As'ad Al-As'ad
P.O.BOX 20489 Jerusalem
TEL: (02)856931

الاشتراك السنوي بالدولار

بلدان أخرى	أوروبا	محليا	
٧٥	٦٠	٣٠	للافراد
١٥٠	١٠٠	٥٠	للمؤسسات

العدد (١١٧) كانون ثاني ١٩٩٠ - السنة العاشرة 1990, JANUARY, (117) No.

سياسة

٤	الحرية والاستقلال الهدف الأسمى لشعبنا الفلسطيني	منير سلام
٧	سقوط الإباطرة	أسعد الأسعد
١٠	قائمة بأسماء شهداء الشهر الخامس والعشرين للانتفاضة	الكاتب

دراسات وأبحاث ومداخلات

١٣	أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	د. عبد الفتاح أبو شكر
٢٧	نحو ميثاق وطني	الحزب الشيوعي الأردني
٤٢	الفكر الاشتراكي والبيروسترويكا الثورية	ميخائيل غورباتشوف

أدب

٦١	ملاحظات حول المعمار الفني لقصتين من مجموعة صور وحكايات	د. ابراهيم العلم
٦٤	في القصيدة العمياء	عواد ناصر

فنون

٧١	مهلا أبا سلعود	خالد البطراوي
٧٧	كي لا يكون "النقد" ثرثرة ولغوا	وسيم الكردي

قصة

- | | | |
|----|--------------|------------------|
| ٨٠ | نهاية المطاف | يعقوب الأطرش |
| ٨٣ | زهرات برية | تيسير عبد العزيز |

شعر

- | | | |
|----|-------------------------------------|---------------|
| ٨٦ | للشمس ترتفع القصيدة | باسم الهيجاوي |
| ٨٨ | ارفضها .. ليمضي عنك زمن الخرافة !.. | خالد خميس |
| ٨٩ | ملحق الكاتب لشؤون الفكر | |
| | وقضايا السلم والاشتراكية | |

الحرية والاستقلال

الهدف الأسمى لشعبنا الفلسطيني

- منير سلام -

تستقبل البشرية جمعاء العقد الجديد، عقد التسعينات، بعد أن ودعت العقد الماضي - عقد الثمانينات - متابعة خطاها الحثيثة على طريق نهاية الحرب الباردة، وخلف مناخ دولي جديد في العلاقات الدولية، تسوده الديمقراطية الحقبة، مسترشدة بسياسة التفكير الجديد، على طريق التصفية النهائية والكاملة لكافة أنواع الأسلحة الكيماوية والنووية، وبمزيد من العمل الدؤوب للحفاظ على السلم العالمي.

ويستقبل شعبنا الفلسطيني بداية العقد الجديد بعامة الأول بمسيرة السلام الدولية التي ستكون إحدى المؤشرات الهامة على الدعم والتأييد الدوليين لحق شعبنا الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره وبناء دولته الوطنية المستقلة، وبالرغم من الأحداث العاصفة التي شهدتها العالم في الأسبوع الأخير من العام الماضي - رومانيا وبنا - والتي ربما أبعدت الأنظار "مؤقتاً" عن انتفاضة شعبنا. فإن مسيرة السلام الدولية في القدس، تشير من جديد إلى أهمية وضرة إيجاد حل سلمي عادل لأكثر المناطق توتراً في العالم، وتؤكد من جديد، أنه مهما برزت أحداث عاصفة، فسوف يعود العالم من جديد لهذه المنطقة التي تهدد البشرية بأسرها، طالما بقيت على وضعها الحالي المتأزم، ودون إيجاد الحل السلمي والعادل.

لقد كشف العقد الماضي بعامة الأخير عن الانخراط الواسع للجماهير الشعبية في معترك الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، وهذا يكشف من جهة أخرى عن مدى استعداد الإنسان للمساهمة الفعلية في رسم الطريق السليم والصائب نحو مستقبله في العيش بحرية وديمقراطية.

إن حركة الشعوب هي وحدها الكفيلة بتثبيت وضمن النجاح لنهج التفكير الجديد، وبرز هذا من خلال الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة بلدان، واستطاعت أن تفرض حقها الحر في الاختيار والتطور اللاحق، وهذا ما حدث في ناميبيا، تشيلي، رومانيا وغيرها من البلدان.

ان مبدأ حرية الاختيار لتطور الشعوب اللاحق والذي يحتل موقعا مركزيا في سياسة التفكير الجديد، لا بد أن يسود وينتصر في العلاقات الدولية أيضا، لأن وراء هذا المبدأ حركة شعوب بأكملها مصممة على الدخول في ميدان الابداع التاريخي.

ولما كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ أكثر من عامين، تأتي ضمن هذه الحركة الواسعة للشعوب، فإن سياسة الانتفاضة وأهدافها لا بد في النهاية من أن تصل الى نهايتها المظفرة. وكما اعترف العديد من المسؤولين الاسرائيليين بأن الانتفاضة الفلسطينية تعكس ارادة شعب ورغبة جمهور واسع في التخلص من السيطرة الاسرائيلية، فإن هذا يعني ان الانتفاضة الفلسطينية كحركة شعب لا بد لها أن تسير على نفس ايقاع الانتفاضات الشعبية الأخرى في العديد من البلدان، مهما حاول حكام اسرائيل والادارة الأمريكية تجاهل مبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني فانهم لا يستطيعون حرمان شعبنا من حقه في تقرير مصيره وحريته في استقلاله واقامة دولته الوطنية المستقلة.

ان الجهود الرسمية التي تبذلها كل من الولايات المتحدة واسرائيل ومصر، بشأن موضوع الانتخابات والحوار الفلسطيني الاسرائيلي، لن يكتب لها النجاح، لسبب بسيط جدا، وهو تجاهل م.ت.ف ومبادرة السلام الفلسطينية. لقد أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيانها الأخير عن حقها المطلق في تمثيل الشعب الفلسطيني وتشكيل الوفد الفلسطيني، ويجمع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية على هذا الموقف. وبعد، فهل يمكن أن ينجح موقفا أو مشروعا آخر مغاير تماما لارادة شعب بأكمله؟!.

لقد أعلنت قيادة م.ت.ف عبر قرارات مجلسها الوطني والمجلس المركزي واثار كل اجتماع للجنة التنفيذية، عن رغبتها بايجاد حل سلمي عادل لمشكلة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية، بما يتوافق مع الشرعية الدولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وهي بهذا استطاعت أن تكسب الرأي العام العالمي الشعبي والرسمي الى حد ما، وهذا ما اتضح في بيان مدريد لدول المجموعة الأوروبية، حيث أقرت هذه المجموعة بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية ودعت الى عقد المؤتمر الدولي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الى حد ما تجميد الدور الأوروبي الغربي، بحجة أن المشاورات والاتصالات السياسية بينها وبين كل من مصر واسرائيل يمكن أن تحقق نتائج ايجابية ملموسة، وكل هذا من أجل عدم الضغط على اسرائيل للقبول بعقد المؤتمر الدولي. ان سياسة الولايات المتحدة واسرائيل المتعارضة تماما مع سياسة وأهداف شعبنا و م.ت.ف لم تنجح طوال عقود عديدة. فهل يمكن لها أن تنجح وهي تتعارض اليوم أيضا مع سياسة الغالبية العظمى من دول العالم؟!

ان تمسك شعبنا الفلسطيني بأهدافه الوطنية في الحرية والاستقلال، وبناء دولته الوطنية المستقلة، كانت ولا تزال الهدف الأسمى له، وهو يجند كل ما باستطاعته من رأي عام عالمي وعربي واسرائيلي أيضا من أجل هذه الأهداف. ان الانتفاضة بالرغم من كل ما حققت من انجازات سياسية كبيرة، لا تزال قادرة على كسب المزيد من التأييد العالمي حول

هذه الأهداف. وتأتي "مسيرة السلام ١٩٩٠" في القدس في مقدمة ذلك، وتأكيدا على حيوية وقوة الانتفاضة.

ان هذه التظاهرة السلمية العالمية، لم تحدث قط على مدار عشرات السنين منذ نشوء القضية الفلسطينية، والبرنامج الحافل لهذه التظاهرة من ندوات وزيارات وفودها للمخيمات والمدن والقرى، يشكل منعطف هام في التأييد العالمي لقضية شعبنا الفلسطيني وحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

ان هذه المسيرة، وفي حالة نجاح تنظيم قافلة السلام الجماهيرية الاسرائيلية التي ستسافر هذا الشهر الى مصر لالتقاء مسؤولين في م.ت.ف، يؤكد الرغبة الشعبية العميقة والصداقة لاحلال السلام في هذه المنطقة على أساس شعار "دولتان للشعبين"، الذي أصبح الشعار الواقعي والوحيد الذي يؤمن لشعبنا حريته واستقلاله الوطني، ويضمن الاستقرار والأمن لجميع شعوب المنطقة، ويساعد في الحفاظ على السلم العالمي.

الأسقف ديزموند توتو

نعم لاقامة الدولة الفلسطينية



دعا الأسقف ديزموند توتو كبير أساقفة الكنيسة الانجليكانية في جنوب افريقيا الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، جاء ذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في مدينة بيت ساحور.

وتطرق توتو الى وضع الشعب الفلسطيني، فأيد تطلعاته وآماله باقامة دولته فوق تراب وطنه كما وأكد أن حرية الشعبين الفلسطيني والأسود في جنوب افريقيا ستتحقق قريباً.

سقوط الإباطرة

- أسعد الأسعد -

كنا نتمنى أن يرحل الرئيس الروماني تشاتشيسكو بهدوء، وكفيينا شر رحيله، لكنه أبى الرحيل دون أن يخلف وراءه ذكرى سوداء، سوف تدخل التاريخ. كواحدة من أبشع المجازر التي سببها نظام سياسي بحق شعبه.

لن أصف الرئيس تشاوتشيسكو بالديكتاتور - حتى وإن كان كذلك - وبرغم الكارثة التي سببها، وأوقعها بشعبه، فمن الظلم أن ننعتة بذلك، ونبرىء الآخرين، شركاءه، من ذلك، فالذين ينعتونه اليوم بالديكتاتورية. لم يفعلوا ذلك قبل أيام، وقد كان صديقهم ورفيقهم، وعراب مشاريعهم، بدءا بكامب ديفيد، وانتهاء بالوساطات العديدة التي لا تزال ماثلة في أذهاننا، فليس من مبرر للتباكي على الديمقراطية المسفوحة في رومانيا، وهو الذي كان إلى أيام خلت، رمز الانفتاح والموضعية.

أليس من حقنا أن نتساءل، إن كان وحده ديكتاتورا، فكيف نفسر إعادة انتخابه بالاجماع من قبل مؤتمر الحزب الشيوعي الروماني، الذي عقد مؤخرا في العاصمة الرومانية، ولماذا ينتخب ذلك المؤتمر ديكتاتورا لقيادة الحزب والأمة الرومانية؟! هل كان الحزب برمته مضللا، أم أن القيادة برمتها، كانت تتقاسم الديكتاتورية معه؟

أسئلة كثيرة تطرح الآن، لأن العاصفة التي بدأت في بولندا واطاحت باحتكار الحزب الشيوعي البولندي للسلطة، كانت نذيرا للعديد من البلدان التي تحكمها الأحزاب الشيوعية، التي ظلت تحتكر السلطة لعشرات السنين، وبدت مثل سبحة بالية عفتة، تنهار واحدة تلو الأخرى، الذين انحنوا للعاصفة، مرت عليهم دونما سفك للدماء، وأما الذين - ركبوا رؤوسهم - مثل تشاوتشيسكو، اطاحت بهم، بعد أن طوحت بعشرات الألوف من الضحايا.

غير أنا نتساءل أيضا، هل يكون تشاوتشيسكو آخر الاباطرة، أم أنهم كثرة؟! وان كانوا كذلك - وهم فعلا كذلك -، فنتمنى أن يرحلوا بهدوء، دون مجازر، أو سفك للدماء.

ان التجربة أفادتنا، أن شعبا يحكمه حزب واحد، وصل الى السلطة دون انتخابات حرة وديمقراطية، سوف يتحول مع الأيام، الى سلطة ديكتاتورية، وهو أمر لا يمكن للشعوب أن تسلم به، حتى وان كانت هذه السلطة، ديكتاتورية الطبقة العاملة، ذلك، ان تجربة البلدان الاشتراكية مع الحزب الواحد، قدمت دليلا وتأكيدا على تحول قيادات هذه الأحزاب، الى سلطة - مستغلة - بالكسر -، سلطة أقلية تفرض سيطرتها على الأغلبية، وما من شك الآن، في ان قيادات هذه الأحزاب الشيوعية، أضاعت فرصة تاريخية لاثبات مقدرة الطبقة العاملة، ونظريتها - الماركسية اللينينية - على الأخذ بيد العالم، الى مجتمع الرفاه والسعادة، وهو حلم البشرية وهدفها الذي تناضل من أجله، وسوف تجد الحركة الشيوعية العالمية نفسها، أمام مهمات جديدة، صعبة وشاقة، لاعادة الثقة بها، وبنظريتها، التي تجهد الآن، لاعادة صياغتها من جديد، وفق متغيرات العصر، ومتطلبات التقدم الانساني، الذي فرضته ولا تزال ثورة العلم والتكنولوجيا، ونفض الغبار الذي تراكم عليها، بفعل جمود النظرية من جهة، وبفعل التطبيق الخاطيء، وتفشي الفساد والبيروقراطية في مؤسسات هذه الأحزاب، على مدار عقود طويلة، مما أدى الى ضياع الملامح الحقيقية للنظرية نفسها.

أما العالم الثالث، وبضمنه العالم العربي، فيجدر بهم، أن يجتروا من تجربتهم، وتجارب شعوب العالم، طريقا تتفق وتنسجم وظروفهم، وتطلعات شعوبهم، يكون أساسها الاشتراكية الديمقراطية، ولا شك في أن تلك الطريق، سوف تعتمد على النظريات والمناهج المختلفة، بما في ذلك الماركسية اللينينية، وبرأيي أن على الشيوعيين والماركسيين - الذين لم يصلوا الى السلطة بعد - أن يدركوا ذلك قبل فوات الأوان، من أجل النهوض بدورهم، والمحافظة على تراثهم وتقاليدهم التي اكتسبوها على مدار العقود الماضية، والتي لا يمكن لأحد أن يتنكر لها، أو يقلل من شأنها، ومن أهمية الدور الذي لعبته في حياة الشعوب العربية وغير العربية، حيث استقت معظم الحركات الوطنية والتحررية، منابعها الفكرية، واعتمدت عليها في نضالها من أجل التخلص من ربة الاستعمار، واشاعة العدل والمساواة والتحرر الاجتماعي، في مراحل غاية في التعقيد والدقة. لكنها - وبرأيي أيضا - لم تعد قادرة على الاجابة على كثير من التساؤلات التي تطرحها الحياة، التي تتسارع فيها وتائر التطور بأنواعه المختلفة، بحيث تبدو الآن عاجزة بفعل جمودها، عن مجاراة العصر، ومتطلبات الانسانية.

غير أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال النكوص عن المبادئ الثورية، والقيم الانسانية، وفي مقدمتها، العداء للإمبريالية، والتمسك برفض الرأسمالية بكل أمراضها واحتكاراتها، وان كان هناك من يعتقد بأن البديل هو الطريق الرأسمالي، فهو جد واهم،

وسوف تظل الماركسية اللينينية، بما حملته من مبادئ وفكر ثوري تقدمي، أحد أهم المنابع الانسانية، لتقدم بني البشر، وارساء أسس العدالة والرفاه الاجتماعي، على الرغم من التشويهات التي أحدثتها ممارسات الأحزاب الشيوعية الحاكمة، التي قدمت للبشرية نموذجاً سيئاً، للفكر الشيوعي والاشتراكي، بما فعلته ومارسته طوال عقود عديدة خلت، وهي تدفع الآن، ثمن ممارساتها، ولا شك في أن الثمن الذي تدفعه الآن، والعقاب الذي تناله، مساو للجريمة التي أرتكبت.



● الدكتاتور تشاوشيسكو بعد تنفيذ حكم الاعدام بحقه.

مقابل السماح لليهود الرومانيين بالهجرة

٦٠ مليون دولار دفعتها اسرائيل

لنظام تشاوشيسكو خلال عشر سنوات

القدس الغربية - أ.ف.ب - ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية ١٢/٢٩ أن اسرائيل ومنظمات يهودية مختلفة دفعت لنظام تشاوشيسكو خلال السنوات العشر الماضية ٦٠ مليون دولار مقابل السماح لليهود الرومانيين بالهجرة الى اسرائيل.

ويذكر أن نحو ١٥ ألف يهودي هاجروا الى اسرائيل خلال هذه الفترة قادمين من رومانيا حيث لا يزال يعيش نحو ٢٠ ألف آخرين. وأكد مصدر قريب من المنظمة الصهيونية العالمية في اسرائيل أن مبالغ ضخمة دفعت للنظام الديكتاتوري مقابل السماح بالهجرة وتسهيلات قدمت لمرور المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي.

قائمة بأسماء شهداء الشهر الخامس والعشرين للانتفاضة

تدخل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هذه الأيام شهرها السادس والعشرين، بعد أن باءت كل المحاولات والاجراءات القمعية لاختماد جذوتها، وخلال هذه المسيرة قدم شعبنا الفلسطيني المئات من الشهداء، اضافة الى عشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين.

وخلال الشهر الماضي - الشهر الخامس والعشرون للانتفاضة - سقط (٣٠) شهيدا، وبذلك يصل عدد شهداء الانتفاضة حتى أواخر كانون أول ١٩٨٩ (٧٩٦) شهيدا.

وفيما يلي قائمة بأسماء شهداء الشهر الخامس والعشرين للانتفاضة.

الخميس ١٩٨٩/١١/٣٠

- مأمون علي عبد الرحيم المصري (١٨ عاما) نابلس. اعتبرته الهيئات واللجان الشعبية في نابلس شهيدا، وذلك في بيان نعته فيه، وكان قد قتل بالخطأ من قبل الملمتين في حي القصبه بنابلس بحجة أنه متعاون مع الاحتلال لوجود شبه بينه وبين شخص آخر!

الجمعة ١٩٨٩/١٢/١

- عماد الدين أحمد علي ناصر (٢٤ عاما) نابلس. أصيب باثني عشر عيارا ناريا في رأسه وصدره ويده اليسرى.

- هاني محمد سعيد تيم (٢١ عاما) نابلس. أصيب بثلاثة عيارات نارية في الرقبة والصدر.

- عمر عبد المجيد حافظ عرفات (٢٢ عاما) نابلس. أصيب في ظهره وصدره وعينه.

- مسعود عبد مسعود لبادة (٢١ عاما) نابلس. أصيب بثلاثة عيارات نارية في صدره ويده. باغتتهم مجموعة من رجال الأمن بالزى المدني وكوفيات باللون الأسود والأبيض.

السبت ١٩٨٩/١٢/٢

- حامد حمدان حسين جابر (٢٠ عاما) قرية تياسير / نابلس. أصيب برصاصة قاتلة في عموده الفقري قبل ثلاثة أسابيع، حيث بقي مصابا بشلل نصفي الى أن فارق الحياة.
- محمد صلاح عبد القادر حسين عساف (٢٥ عاما) قرية كفر لاقف / قلقيلية. أصيب بجراح بالغة اثر انفجار جسم مشبوه اثناء قيامه بغلاحة أرضه.

الأحد ١٩٨٩/١٢/٣

- صباح أحمد عبدالله بلعوشة (١٠ سنوات) مخيم الشاطيء / قطاع غزة. أصيبت برصاصة اخترقت عينها واستقرت في دماغها محدثة نزيفا شديدا.

الاثنين ١٩٨٩/١٢/٤

- حسام سهيل فريد أبو زنت (١٧ عاما) نابلس. أصيب يوم ١١/٢٥ برصاصة اخترقت عينه ورأسه وظل فاقد الوعي حتى استشهاده.
- جمال محمد عبد العاطي أبو شرح (٢٣ عاما) مخيم الشاطيء / غزة. قتل في ظروف غامضة في سجن غزة.

الثلاثاء ١٩٨٩/١٢/٥

- ناصر عبد العزيز عبد القادر الكحك (١٧ عاما) حي الرمال / غزة. أصيب برصاصة قاتلة في قلبه.

السبت ١٩٨٩/١٢/٩

- سارة محمد عبد الفتاح المناصرة (٢٢ عاما) قرية بني نعيم / الخليل. أصيبت بعيارات نارية في صدرها.
- كمال حسين حميدات (٢٦ عاما) قرية بني نعيم / الخليل. أصيب بعيار ناري في رأسه.
- عاطف محمد اسماعيل كلاب (٢٦ عاما) مخيم خانيونس / قطاع غزة. أصيب بثلاثة رصاصات في بطنه وساقه ظهر يوم الخميس ١٢/٧.

الأحد ١٩٨٩/١٢/١٠

- جوزيف ألبير منير (١٧ عاما) ضاحية البريد / القدس. متأثرا بجلطة دموية جراء مضاعفات نجمت عن تعرضه للضرب المبرح قبل أقل من شهر على أيدي حرس الحدود في القدس.
- عصام ادريس الجعبة (١٧ عاما) الخليل. أصيب بعيار ناري في الحوض على يد مستوطن.
- نعيم سعيد نوفل (١٧ عاما) حي الزيتون / غزة. أصيب بعيار ناري في بطنه على يد سائق شاحنة اسرائيلية.

الثلاثاء ١٩٨٩/١٢/١٢

- براء ابراهيم لطفي لبادا (٢٠ يوما) قرية اليامون / جنين. قام الجنود بركلها اثناء مداومة البيت لاعتقال والدها.

الأحد ١٧/١٢/١٩٨٩

- عمر أديب أحمد جرار (٢٥ عاما) قرية واد برقين / جنين. أصيب اثر انفجار مجهول داخل منزله.

الأربعاء ٢٠/١٢/١٩٨٩

- خالد كامل الشيخ علي (٢٧ عاما) حي الرمال / غزة. استشهد في زنازين سجن غزة المركزي.
- عزية محمد العويضات (٥٠ عاما) قرية الشيوخ / الخليل. استشهدت جراء ضربها بالهراوات من قبل افراد حرس الحدود حسبما أفادت قبل استشهاده للمستشفى.

الخميس ٢١/١٢/١٩٨٩

- زاهي توفيق حنني (٢١ عاما) قرية بيت فوريك / نابلس. أصيب بعيار ناري في رأسه.
- عايش وجيه عايش خطاطبة (١٧ عاما) قرية بيت فوريك / نابلس. أصيب بعيار ناري في رأسه.

الجمعة ٢٢/١٢/١٩٨٩

- شفاء تيسير علاونة (١٥ عاما) قرية جبج / جنين. أصيبت بعدة رصاصات في الصدر والكتف والرأس.
- اياد محمود سعيد علاونة (١٥ عاما) قرية جبج / جنين. أصيب برصاصة قاتلة في رأسه.
- جمال يعقوب عبد الله الرمحي (١٩ عاما) مدينة البيرة / رام الله. استشهد خلال حملة خاصة قام بها الجيش يوم ٢١/١٢/١٩٨٩.
- محمد جميل كامل (١٢ عاما) بيت لحم. أصيب في رقبته برصاصة مستوطن في أواسط آب الماضي.

السبت ٢٣/١٢/١٩٨٩

- محمد زكريا الحوراني (٢٢ عاما) مخيم رفح / قطاع غزة.
- عماد محمود عبدالله الأطرش (١٧ عاما) مخيم رفح / قطاع غزة.
استشهد الاثنان بعد اطلاق النار عليهما خلال قيامهما بكتابة شعارات وطنية على الجدران.

الثلاثاء ٢٦/١٢/١٩٨٩

- فرج ظاهر يوسف أبو فخيدة (٢٩ عاما) قرية الجانية / رام الله. أصيب برصاصة قاتلة في كبده.

وأ أسرة تحرير مجلة "الكاتب" اذ تنحني اجلالا للشهداء

البررة، تتقدم من شعبنا وأهل الشهداء بخالص العزاء.

أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) x

— الدكتور عبد الفتاح أبو شكر —xx

١. مقدمة

تحتل الصناعة في أي بلد مكانة مميزة في البناء الاقتصادي له، لما لها من وزن في المساهمة في الناتج القومي له وفي تشغيل الأيدي العاملة وزيادة حصيلة الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

إلا أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن له أي دور بارز أو مميز في البناء الاقتصادي وذلك لتهميشه بفعل العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أعاقته نموه وعدم قيامه بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية. ففي الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وهي الفترة التي كانت فيها الضفة الغربية تشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، أدت استراتيجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth التي اتبعتها الحكومة الأردنية إلى تركيز الاستثمارات في الضفة الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تطور القطاع الصناعي في الضفة الشرقية وإهمال القطاع الصناعي وعدم نموه في الضفة الغربية. هذا الوضع وما نشأ عنه من فروق أجرية بين الضفتين الشرقية والغربية أدى إلى هجرة واسعة للرسمائل والأيدي العاملة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية للأردن. إذ أدت هذه الهجرة إلى فقدان القطاع الصناعي في الضفة الغربية للموارد المالية والمهارات الفنية الضرورية لعملية التنمية الصناعية

x قدمت هذه الدراسة إلى ندوة الـ UNIDO حول أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في فيينا بتاريخ

١٩٨٩/١٠/١٤-١١

xx استأذ مشارك معهد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة النجاح الوطنية / نابلس .



والتطور الصناعي فيها، أما في قطاع غزة فإن سياسة التنمية خلال الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧ كانت تركز على تنمية القطاع الزراعي بسبب وفرة المياه هناك مع إهمال للقطاع الصناعي الذي كان يعتمد في تطوره على المبادرة الفردية الخاصة والتي تميزت بضعف توفر الموارد المالية لديها، هذا الأمر قاد إلى تخلف القطاع الصناعي في قطاع غزة وعدم تطوره.

على أثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما نتج عنها من احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة فإن ضربة أخرى وجهت إلى القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدت تلك الحرب إلى شل القطاع الصناعي هناك بسبب هجرة الأيدي العاملة الماهرة بسبب الحرب وانقطاع التزود بالمواد الخام التي كانت تأتيها قبل الحرب عبر الأردن ومصر.

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الحاضر لم يحدث أي تطور مميز على القطاع الصناعي فيها، إذ أن التطورات التي حدثت عليه تعتبر هامشية ولصالح الاقتصادي الاسرائيلي والقطاع الصناعي الاسرائيلي.

هذه الورقة تهدف إلى الوقوف على أهم التطورات التي حدثت على القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر وذلك للوقوف على أوضاع الصناعة الحالية ومعرفة أهم المشاكل التي تعاني منها وتعيق تطورها. وسوف تتناول هذه الورقة التطورات التي حدثت من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية أهمها:

- تطور الانتاج الصناعي ومعدلات نموه.
- التغيرات التي حدثت على هيكل الصناعية Industrial Structure.
- حجم المنشآت الصناعية.
- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.
- مساهمة الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة ومعدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي.
- دور الصناعة في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- المشاكل والعقبات التي تعترض التطور الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢. تطور الانتاج الصناعي ومعدل نموه

تميز الانتاج الصناعي خلال الفترة موضع الدراسة بصغر الحجم والتذبذب بين سنة وأخرى. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (١) يتضح أن حجم الانتاج الصناعي الصافي Value Added في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة معاً وصل عام ١٩٨٥ إلى ٧٠,٦ مليون دولار. فهو بذلك بالكاد يساوي حجم الانتاج الصناعي الصافي لأحدى الشركات الصناعية الاسرائيلية الكبيرة. وخلال السنوات من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٦ يلاحظ أن قيمة الانتاج الصناعي الصافي لم تنمو بشكل ثابت. ففي الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ يلاحظ أن قيمة الناتج الصناعي الصافي الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع من ٥٢,٤ مليون دولار إلى ٧٢,١ مليون دولار. أما خلال

الفترة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٥ فقد انخفض الناتج الصناعي الصافي بالمقارنة مع ما وصل اليه عام ١٩٨٠. وبمقارنة حجم الانخفاض في كل سنة خلال هذه الفترة مع عام ١٩٨٠ نجد أن نسبة الانخفاض في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥ وصلت الى -١١,٤٪، -٥,٣٪، -٢,١٪، -١٤,٦٪ و -٢,١٪ على التوالي. ان ذلك يعني أن معدل الانخفاض السنوي في قيمة الانتاج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٥ يصل الى ٧,١٪. ولا يختلف الوضع اذا قمنا بالنظر الى قيمة الناتج الصناعي الصافي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة. ففي الضفة الغربية وصلت نسبة الانخفاض في قيمة الناتج الصناعي الصافي في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ و ١٩٨٤ مقارنة مع عام ١٩٨٠ الى ١٣,٣٪ و ٦,٦٪ و ٣,٦٪ و ١٠,١٪ على التوالي. أي أن معدل الانخفاض السنوي خلال نفس الفترة وصل الى ٨,٤٪. أما في قطاع غزة فان أعلى قيمة للناتج الصناعي الصافي قد سجلت في العام ١٩٧٩. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فان قيمة الناتج الصناعي الصافي قد انخفض مقارنة مع عام ١٩٧٩. وقد وصلت نسبة الانخفاض في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٤ و ١٩٨٥ الى ٩,٦٪ و ١٦,٧٪ و ١٢,١٪ و ٨,٩٪ و ٣,٠٪. و ٢٧,٤٪ على التوالي. أي أن معدل الانخفاض العام خلال هذه السنوات يصل الى ١٧,٥٪.

في عام ١٩٨٦ يلاحظ أن قيمة الناتج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع بنسبة ٨,٣٪ وذلك من ٧٠,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٢٩,٢ مليون دولار عام ١٩٨٦. وهذا الارتفاع في قيمة الناتج الصناعي الصافي لا يعود في حقيقة الأمر الى توسع كبير في الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقدر ما يعكس تعديل الأرقام الإحصائية التي ينشرها مركز الاحصاء الاسرائيلي المركزي في القدس دون أي تفسير لذلك التعديل أو مصدر هذه الزيادة.

٣. تطور هيكل الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وصل عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٨ الى ٤٠٢٩ مؤسسة. وقد غلب على هذه المؤسسات الطابع الحرفي والعائلي واعتمادها بشكل رئيسي على السوق المحلي والاستهلاك الداخلي. وهذه المؤسسات الصناعية هي صناعات استهلاكية خفيفة وقد تكونت بصورة رئيسة من الصناعات الغذائية التي وصل عدد محلاتها الى ١٠٥٠ محلاً أو ما نسبته ٢٦,١٪ من مجموع المحلات الصناعية القائمة آنذاك. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد صناعة الأثاث والمفروشات، حيث وصل عدد محلاتها الى ٧٤٦ محلاً أو ما نسبته ١٨,٥٪. كما احتلت المنتجات المعدنية المرتبة الثالثة، اذ وصل عدد محلاتها الى ٤٩٥ محلاً أو ما نسبته ١٢,٣٪، ثم صناعة الأحذية التي وصل عدد محلاتها الى ٤٦٣ محلاً أو ما نسبته ١١,٥٪، ثم صناعة الملابس والخياطة التي وصل عدد محلاتها الى ٤٢١ محلاً أو ما نسبته ١٠,٥٪، ثم صناعة معدات النقل التي وصل عدد محلاتها الى ٢٠٢ محلاً أو ما نسبته ٥٪، ثم صناعة التعدين والمقالع التي وصل عدد محلاتها الى ١١٠ محلاً أو ما نسبته ٢,٧٪ (١).

ولم يختلف هيكل الصناعة في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية، حيث كان يغلب عليه

أيضا الطابع الحرفي ومعظم المؤسسات الصناعية هي استهلاكية خفيفة تعتمد على اليد العاملة الكثيفة وموجهة في انتاجها الى السوق المحلي والاستهلاك الداخلي. لقد وصل عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة عام ١٩٦٠ الى ٧٦٩ مصنعا. أهم تلك الصناعات كانت النسيج، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث العدد. اذ وصل عددها الى ٥٠٠ محلا أو ما نسبته ٦٥٪. ويأتي في المرتبة الثانية الصناعات الغذائية، حيث بلغ عددها ٥٠ محلا أو ما نسبته ٦٥٪. ومن الصناعات التي كانت قائمة صناعة الفخار ومعاصر الزيوت والمياه الغازية والبسط (٢).

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر لم يطرأ أي تغيير نوعي على هيكل الصناعة الفلسطينية. التغير الذي حدث هو كمي، حيث ازدهرت تلك الصناعات التي تعتبر تكميلية للصناعات الاسرائيلية ودمرت تلك التي تعتبر منافسة لها. ففي الضفة الغربية انخفض عدد المؤسسات الصناعية الى حوالي النصف مما كان عليه عام ١٩٦٨ وذلك الى ٢٤٦٢ مؤسسة. الصناعات التي ازدهرت في الضفة الغربية هي الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والملابس والصناعات الخشبية والجلود والأحذية، حيث أصبحت تمثل الصناعات الرئيسية في الهيكل الصناعي في الضفة الغربية. اذ ارتفع عدد الصناعات المعدنية الى ٦١٩ محلا، حيث أصبحت تساوي ما نسبته ٢٥،١٪ من مجموع المحلات الصناعية، كما أصبح عدد محلات صناعة الخشب والأثاث ٤٨٥ محلا أو ما نسبته ١٩،٧٪ وصناعة النسيج والملابس ٤٨٢ محلا أو ما نسبته ١٩،٦٪. أما الصناعات التي نقص عددها فهي الصناعات الغذائية، حيث انخفض عدد محلاتها الى ٢٣٩ محلا وأصبحت تمثل ١٠،١٪ من مجموع المحلات الصناعية (٣).

وقد حدث في قطاع غزة أيضا تطور كمي على هيكل الصناعة فيه. الا أنه على العكس من الوضع في الضفة الغربية فان عدد المحلات الصناعية في قطاع غزة قد ارتفع ووصل عام ١٩٨٧ الى ١٧٩٣ محلا. أهم عامل وراء هذا التطور هو كون الصناعات التي زاد عددها هي صناعات تكميلية للصناعة الاسرائيلية وليس منافسة لها. لذلك نجد أن صناعة النسيج والملابس قد زاد عددها الى ٩٥٠ محلا أو ما نسبته ٣٢،٢٪، كما زاد عدد محلات صناعة الخشب والأثاث الى ٣٥٨ محلا أو ما نسبته ٢٠٪، كما وصل عدد الصناعات المعدنية الى ٣٩٩ أو ما نسبته ٢٢،٢٪ (٤).

٤. تطور حجم المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تتسم المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصغر الحجم Small - Scale Industry. في عام ١٩٦٥ كان يوجد في الضفة الغربية ٢٩٢٧ مؤسسة صناعية أو ما نسبته ٧٦،٢٪ من مجموع المؤسسات الصناعية يعمل فيها ٥ أشخاص فأقل، و ٦٠٥ مؤسسة صناعية أو ما نسبته ١٥،٧٪ يعمل فيها من ٥ - ٩ أشخاص. أما المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تشغل ١٠ عمال فأكثر فكانت قليلة ووصل عددها الى ٣١٠ مؤسسة أو ما نسبته ٨،١٪ (٥). وأهم هذه المؤسسات هي صناعة المواد الغذائية، حيث وصل عددها الى ١٠٧ مؤسسة أو ما نسبته ٣٤،٥٪، تليها صناعة التعدين والمقالع ٦١ مصنعا أو ما نسبته ١٩،٧٪، فالنسيج والتريكو ٢٦ مصنعا أو ما نسبته ٨،٤٪، فالمنتجات المعدنية بـ ٢٠ مصنعا أو ما نسبته ٦،٥٪، فالمنتجات غير المعدنية والمنتجات الكيماوية بـ ١٨ مصنعا لكل منها أو ما نسبته ٥،٨٪ لكل منها، فالأثاث والمفروشات ١٣ مصنعا أو ما نسبته ٤،٢٪، فالتباعة والنشر ١١ مصنعا أو ما نسبته ٣،٥٪،

فالأخذية ١٠ مصانع أو ما نسبته ٢,٢٪ (٦). لقد وصل عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة إلى ٥٢٦٤ عاملا وعدد هذه المؤسسات إلى ٣١٠ مؤسسة، أي أن متوسط حجم هذه المؤسسات وصل إلى ١٧,٣ عامل (٧). في المقابل فقد وصل متوسط حجم المؤسسة الصناعية العام $Average Workers / Unit$ في الضفة الغربية عام ١٩٦٨ إلى حوالي ٥,٤ عامل (٨).

في قطاع غزة فإن المعلومات المتوفرة عن حجم المؤسسات الصناعية فيها هي عن عام ١٩٧٩. وتشير هذه المعلومات (٩) إلى أن عدد المؤسسات التي يعمل بها أقل من أربعة عمال تصل إلى ٨٢٠ مؤسسة أو ما نسبته ٦٢,٢٪. كما وصل عدد المؤسسات التي يعمل بها ما بين ٤ - ٧ عمال إلى ٣٤٤ مؤسسة أو ما نسبته ٢٥,٨٪، وتلك التي يعمل بها من ٨ - ١٠ عمال إلى ٦٨ مؤسسة أو ما نسبته ٥,١٪. أما المؤسسات الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فقد وصل عددها إلى ٩٢ مؤسسة أو ما نسبته ٦,٩٪.

لم يطرأ أي تغيير على حجم المنشآت الصناعية منذ الاحتلال الإسرائيلي حتى الوقت الحاضر. إذ أن نقصان عدد المنشآت الصناعية لا يعني ازدياد درجة التركز والتتركيز في الصناعة الفلسطينية. فبالإضافة منها ما زال يتميز بصغر الحجم $Small - Scale Industry$. كما أن عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التي تشغل أكثر من عشرة عمال قد انخفض. ويعود السبب في ذلك إلى أن الكثير من المؤسسات الصناعية لم تستطع الصمود أمام المنافسة الإسرائيلية واضطر إلى الإغلاق. ففي الضفة الغربية نجد أن المنشآت الصناعية التي يعمل بها شخص واحد عام ١٩٨٧ وصل إلى ٦٥٦ مؤسسة أو ما نسبته ٢٦,٦٪، وتلك التي تشغل ما بين ٢ - ٣ أشخاص ٩٤٤ أو ما نسبته ٣٨,٣٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٤ - ٧ أشخاص ٦٠٦ مؤسسة أو ما نسبته ٢٤,٦٪. وهذه المؤسسات التي تعتبر صغيرة الحجم تشكل ما نسبته ٨٩,٦٪ من مجموع المؤسسات الصناعية. المؤسسات الصناعية متوسطة الحجم التي يعمل فيها من ٨ - ١٠ أشخاص تصل إلى ٨٢ مؤسسة أو ما نسبته ٢,٣٪. أما تلك الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فإنها تصل إلى ١٧٤ مؤسسة أو ما نسبته ٧,١٪ (١٠). وكانت المؤسسات الصناعية هذه تشغل عام ١٩٨٧ ما مجموعه ١١,٩٨٣ عامل، أي أن متوسط حجم المؤسسة الواحدة وصل إلى ٤,٩ عامل. وبذلك فإنه قد انخفض مع ما كان عليه الوضع عام ١٩٦٥ بمقدار ٠,٥ عامل أو بنسبة ٩,٣٪ (١١).

أما في قطاع غزة فإن عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها شخص واحد عام ١٩٨٧ وصل إلى ٤١٣ مؤسسة أو ما نسبته ٢,٢٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٢ - ٣ أشخاص ٧٦٢ مؤسسة أو ما نسبته ٤٢,٥٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٤ - ٧ أشخاص ٤٤٣ مؤسسة أو ما نسبته ٢٤,٧٪. وهذه المؤسسات في مجموعها تشكل ما نسبته ٩٠,٢٪ من مجموع المؤسسات الصناعية، الأمر الذي يعني تميز المؤسسات الصناعية في غزة بصغر الحجم. أما المؤسسات الصناعية متوسطة الحجم التي يعمل فيها من ٨ - ١٠ أشخاص فإنها تصل إلى ٧٦ مؤسسة أو ما نسبته ٤,٢٪. أما تلك الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فإنها تصل إلى ١٠١ أو ما نسبته ٥,٦٪ (١٢). كما كانت تشغل هذه المؤسسات عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٧٢٨٥ عامل، أي أن متوسط حجم المؤسسة الواحدة $Average workers / Unit$ يصل إلى ٤,١ عامل (١٣).

٥. مساهمة الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة

على عكس الوضع في الكثير من الدول النامية والمتقدمة فإن قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يلعب أي دور بارز في استيعاب الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل بازدياد كبير هناك. إذ بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) يتضح أن عدد العاملين في الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقي ثابتاً منذ الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يشير إلى جمود قطاع الصناعة وتعطيل دوره في استيعاب المزيد من الأيدي العاملة. من البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن عدد العاملين الذين يشتغلون في قطاع الصناعة في الضفة الغربية تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ما بين ١٣٩٠٠ عامل و ١٩ ألف عامل. وإذا ما أخذنا نسبة العاملين في الصناعة إلى مجموع العاملين بعين الاعتبار نجد أنها بقيت أيضاً ثابتة، حيث تراوحت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ما بين ١٤ و ١٦,٦٪. ولا يختلف الوضع في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية، إذ يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أن عدد العاملين في الصناعة في قطاع غزة تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ما بين ٦٢٠٠ عامل و ٩٥٠٠ عامل أو ما نسبته ما بين ١٢,١٪ و ١٧,٦٪ من مجموع العاملين في قطاع غزة.

٦. معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي

يعتبر معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي أحد المؤشرات الهامة التي يستدل بها على مدى التقدم الذي أحرزته الصناعة خلال فترة زمنية معينة. وبالنظر إلى معدل انتاجية العمل في الصناعة في الضفة الغربية نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢) أنها خلال الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ حققت ارتفاعاً من ٢٠٠٧ دولار إلى ٢٢٨٩ دولار أو ما نسبته ٦,٤٪، أي بمتوسط سنوي يصل إلى ١,٦٪. إلا أنه بعد ذلك يلاحظ تدهور معدل انتاجية العمل الصناعي في الضفة الغربية، حيث هبطت من ٢٢٨٩ دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٧٣٠ دولار عام ١٩٨٤ أو ما نسبته ٢٢,١٪، أي بمتوسط سنوي مقداره حوالي ٦٪.

أما في قطاع غزة فإن معدل انتاجية العمل في الصناعة قد انخفض باستمرار، حيث نقص من ٢٧٢٦ دولار عام ١٩٧٧ إلى ٢٥٨٢ دولار عام ١٩٨٥، أو ما نسبته ٢٠,٧٪، أي بمتوسط سنوي مقداره ٢,٨٪. وفي عام ١٩٨٦ أخذ معدل انتاجية العمل في الصناعة بالارتفاع، حيث وصل إلى ٤٢٨٦ دولار.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن معدل التغير السنوي في انتاجية العمل لا تتطابق مع معدل التغير السنوي في أجر العامل الصناعي. إذ يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أن العلاقة ما بينهما في الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ هي عكسية. إذ عندما يكون معدل انتاجية العمل بالزيادة يكون معدل التغير في الأجر السنوي للعامل الصناعي بالنقصان. أما في السنوات الأخرى فلا توجد أية علاقة ثابتة بينهما. نفس الشيء ينطبق على قطاع غزة.

٧. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

ان ضعف تطور قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة انعكس في قلة مساهمته في توليد الدخل القومي فيها. من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معا قد تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٦ ما بين ٧,٢٪ و ٨,٧٪. وإذا ما نظرنا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حد فاننا نجد أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توليد الناتج المحلي في الضفة الغربية أقل من مثيلتها في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تتراوح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي ما بين ٦,٧٪ إلى ٧,٧٪. وهذه النسبة هي نفسها التي كانت سائدة قبل احتلال اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧. وفي قطاع غزة فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي فيه تتراوح ما بين ٨,٦٪ و ١٢,٦٪.

وبمقارنة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع نسبة القوة العاملة المشتغلة فاننا نلاحظ عدم تماثلها. إذ نجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة أعلى من نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يعني أن معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي تقل بكثير عن معدل انتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٨. دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

قبل أن نوضح دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة فانه لا بد من ذكر بعض الملاحظات حول الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية عن حجم الصادرات الصناعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى كل من اسرائيل والأردن وغيرها من الدول. الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤) تشير إلى أن حجم الصادرات الصناعية يفوق كثيرا قيمة الانتاج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر الجدول رقم (١)). كما أنها تقترب من حجم مبيعات المصانع. إذ على سبيل المثال وصل حجم مبيعات القطاع الصناعي في الضفة الغربية عام ١٩٨٥ إلى ١٤٢,٢ مليون دولار، في حين كان حجم الصادرات الصناعية للضفة الغربية في نفس العام إلى ١١٩ مليون دولار، أي أن معظم الانتاج الصناعي في الضفة الغربية يتم تصديره وهذا شيء يتنافى مع الواقع. ان هذه التناقضات في الأرقام تدل على عدم قدرتنا على الوثوق بها وأخذها بعين الاعتبار للدلالة بشكل صحيح وبقية عن دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة. الا أنه في ظل عدم وجود أرقام بديلة فاننا سنقوم بتحليلها مع بقاء تحفظنا عليها قائما.

من البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) يلاحظ أن القطاع الصناعي يلعب دورا بارزا في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية تتراوح نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الاجمالية للفترة من عام ١٩٧١ - ١٩٨٧ ما بين ٧٢,٤٪ إلى ٨٤,٤٪. وتشكل الصادرات الصناعية بذلك أكبر نسبة بين أنواع الصادرات الأخرى. كما تغطي الصادرات الصناعية حوال ثلث واردات الضفة الغربية، حيث تتراوح نسبة الصادرات الصناعية من واردات الضفة الغربية الاجمالية ما بين ٢٤,٩٪ و ٢٨,٧٪ للفترة من عام ١٩٧١ - ١٩٨٧.

في قطاع غزة فان نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات تزايدت باستمرار ووصلت عام ١٩٨٧ الى ٨١,٢٪، أي أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لباقي أنواع الصادرات. كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الاجمالية لقطاع غزة خلال الفترة من عام ١٩٧١ - ١٩٨٧ من ١٤,٦٪ الى ٣١,٧٪، وقد وصلت في بعض السنوات مثل عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى أعلى نقطة لها، حيث سجلت نسبة ٤٢,٨٪ و ٤٠,٣٪ لكل سنة على التوالي.

٩. مشاكل القطاع الصناعي

ان معظم المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع الصناعي للأراضي الفلسطينية وتعرض طريق تطوره ناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لها مع ما يعنيه ذلك من غياب سلطة وطنية ترعى تطور الصناعة فيها وتحميها. لقد وضع الاحتلال الاسرائيلي جملة من العوائق والكوابح التي تعيق تطور الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمكن تلخيص تلك العوائق والكوابح على النحو التالي (١٤):

- فقدان القطاع الصناعي لأي تخطيط لتطويره وأية حماية جمركية له.
- فقدان القطاع الصناعي لكثير من أسواقه الخارجية بسبب شمول المقاطعة العربية لاسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى الى خلق مصاعب تسويقية كثيرة للقطاع الصناعي.
- منافسة الصناعة الاسرائيلية التي تتميز بالتفوق التكنولوجي وتتمتع بوفرات الحجم الكبير Economies of Scale وبتسهيلات مالية وإدارية ودعم حكومي. هذا الوضع المتفوق للصناعة الاسرائيلية أدى الى مزاحمة الصناعات الفلسطينية على أسواقها المحلية بالإضافة الى منع الصناعات الفلسطينية القادرة على المنافسة دخول أسواق اسرائيل.
- وضع الكثير من القيود والعقبات الادارية لاقامة المصانع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم منح ترخيصات لاقامة الكثير من المصانع فيها. ومن الأمثلة على ذلك منع اقامة مصنع الاسمنت.
- اغلاق المصارف والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الأراضي الفلسطينية قبل احتلال اسرائيل لها، حيث كانت تقدم هذه المؤسسات والمصارف التسهيلات المالية وعلى رأسها القروض المالية لتمويل تطوير وانشاء الصناعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ارهاق المصانع بالضرائب الباهظة كضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج الى جانب ضريبة الأرباح وغيرها من الضرائب والرسوم الجمركية، الأمر الذي انعكس في انخفاض معدل الربح وارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي عدم قدرة تلك الشركات على الاستمرار في السوق مما أدى الى خروجها من السوق واغلاق أبواب الكثير منها.
- منع سلطات الاحتلال من اقامة وبناء البنية التحتية Infrastructure للصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه، حيث تعاني الصناعات القائمة من انقطاع التيار الكهربائي وضعفه، الأمر الذي أدى الى توقفها عن الانتاج.

١٠. الخلاصة والاستنتاجات

من كل ما تقدم يتضح لنا أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) منذ احتلال إسرائيل لهما عام ١٩٦٧ لم يشهد أي تطور نوعي أو جوهري عليه. إذ استمر الطابع الحرفي والعائلي يميز غالبية المؤسسات الصناعية. كما تميزت هذه المؤسسات بصغر الحجم Small Scale Enterprises. وقد انعكس ذلك في ضعف حجم الانتاج الصناعي الذي يساوي في مجموعه بالكاد حجم الانتاج الصناعي لاحدى الشركات الصناعية الاسرائيلية الكبيرة. التطورات التي حدثت على القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية كانت تطورات كمية، حيث تناقص عدد من المؤسسات الصناعية وزاد عدد آخر منها. في الضفة الغربية فإن عدد المؤسسات التي نقصت كان أكبر من عدد المؤسسات الصناعية التي زادت، الأمر الذي انعكس في انخفاض عدد المؤسسات الصناعية بشكل عام فيها. أما في قطاع غزة فإن عدد المؤسسات الصناعية قد زاد بشكل عام. المؤسسات الصناعية التي انخفض عددها هي تلك المؤسسات المنافسة للصناعات الاسرائيلية وفي طليعتها المؤسسات الصناعية الغذائية. أما المؤسسات التي ازدهرت وزاد عددها هي تلك المؤسسات التكميلية للصناعة الاسرائيلية وتعمل بموجب العقود الثنائية Sub - contracting لحساب المصانع والوكلاء الاسرائيليين. ومن الأمثلة على مثل هذه المؤسسات صناعات النسيج والملابس والصناعات المعدنية والخشبية والأثاث والجلدية والأحذية.

أما بالنسبة لمعدل الانتاج والانتاجية فإننا رأينا أنها كانت بالسالب خلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥. ولا يلعب القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الا دورا هامشيا في البناء الاقتصادي فيها، حيث حرمت هذه الأراضي من الدور البارز والرائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن جهة لم يطرأ أي تغيير على نسبة مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة، إذ بقيت ثابتة منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الوقت الحاضر وفي حدود ١٤,٦٪ - ١٦,٦٪ للضفة الغربية و ١٢,١٪ - ١٧,٦٪ لقطاع غزة. من جهة ثانية فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة كان متذبذبا وفي حدوده الدنيا التي كان عليها قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. إذ لوحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة تراوح ما بين ٧,٢٪ - ٨,٧٪. ان مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أقل من نسبة مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة انما يشير الى ضعف الانتاجية وانخفاضها في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما عن مساهمته في التجارة الخارجية فقد بينت الدراسة أن معظم صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة هي صادرات صناعية، الا أنها لا تغطي الا جزءا قليلا من وارداتها الاجمالية، حيث تراوحت نسبة الصادرات الصناعية للضفة الغربية من وارداتها الاجمالية ما بين ٢٤,٩٪ - ٣٨,٧٪، وتلك المتعلقة بقطاع غزة ما بين ١٤,٦٪ - ٣١,٧٪.

ان تخلف القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهميشه وعدم قيامه بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يعود الى المشاكل والعقبات التي تعترض

طريق نموه والناجاة بصورة أساسية عن الاحتلال الاسرائيلي. لقد حرم الاحتلال الاسرائيلي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص من أية سلطة وطنية تخطط له وترعاه وتحميه، وبسبب الاحتلال الاسرائيلي يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من المنافسة الاسرائيلية الشديدة له ومزاحمته على أسواقه الداخلية. كما فقد القطاع الصناعي أسواقه الخارجية بسبب الاحتلال الاسرائيلي. ويعاني القطاع الصناعي من القيود والعقبات المالية والادارية والضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي. أخيراً فان ضعف البنية التحتية من طرق وكهرباء وماء وعدم تطويرها وإهمالها وتدمير البنية المالية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي من المشاكل والعقبات اليومية التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني.

جدول رقم (١)

تطور الانتاج الصناعي ومعدل نمو الانتاج الصناعي ونسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
الضفة الغربية										
٨٩,٧	٥٠,٢	٤٢	٤٥	٤٣,٦	٤٠,٥	٤٦,٧	٣٥,٧	٣٥,٨	٢٩,٢	الانتاج الصناعي الصافي (ملايين الدولارات)
٥٨,٧	١٩,٥	٣٧,٦	٣٢,٢	٧,٧	١٣,٣	٢٠,٨	١,٧	١٩,٨	٠٠	معدل نمو الانتاج الصناعي (%)
٧,٦	٧,٧	٧	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,١	٦,٩	نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)
قطاع غزة										
٣٩,٥	٢٠,٦	١٩,٦	٢٥,٦	٢٤,٧	٢٢,٦	٢٥,٦	٢٨,١	٢٤,١	٢٣,١	الانتاج الصناعي الصافي (ملايين الدولارات)
٩٣,٦	٤,١	٢٣,٦	٣,٦	٥,٦	٧,٩	٩,٦	١٦,٦	٤,٢	٠٠	معدل نمو الانتاج الصناعي (%)
١٤,٦	٩,١	٩,٦	٩,٩	٩,٢	٨,٦	٩,٧	١٢,١	١٢,٢	١١,٥	نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)
الضفة الغربية وقطاع غزة										
١٢٩,٢	٧٠,٦	٦١,٦	٧٠,٦	٦٨,٢	٦٢,٩	٧٢,١	٦٢,٨	٥٩,٢	٥٢,٦	الانتاج الصناعي الصافي (ملايين الدولارات)
٨٣	١٤,٦	١٢,٦	٢,٦	٦,٩	١١,٦	١٢	٧,٨	١٢	٠٠	معدل نمو الانتاج الصناعي (%)
٨,٧	٨,١	٧,٥	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٧,٦	٨,٥	٨,٦	٨,٢	نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)

المصدر : النسب مستخرجة من قبل المؤلف من المعلومات الواردة في

ICBS, Statistical Abstract of Israel 1988, P. 713,

ICBS, Judea, Samaria and Gaza Area statistics, Vol. XV, 1, 1985, PP. 168, 175

مماهية قطاع الصناعة في تشغيل العمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة
(باللغة)
جدول رقم (1)

[illegible]

المصدر : أعداد مختلفة من كتاب الامعاء السنوي الاسرائيلي

RCBS: Statistical Abstract of Israel, different numbers.

جدول رقم (٢)

تطور معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٠
القطاع القريبي											
..	٤٩٢٩	٣٠٠٦	٢٥٣٠	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٤٢٩	٢٤٥٥	٢٠٠٧	..
..	٦٣٩	١٨٨	١٠٠	..	٢٨	١٦٧	٢٨	١٦٧	٢٢٣	..	..
٤٠١٦	٣٢٤٣	٢٢٤٧	١٩٣١	٢٦٤٧	٢٦٦٢	٢٥٤٢	٢٠٧٩	٢١٤٨	١٦٢٨	١٩٦٤	..
٢٢٨	٤٤٤	١٦٦	٢٧٧	٢٠	٤٧	٢٢٣	٢٢٣	٢١٦	١٦٦	..	..
قطاع الحضرية											
..	٤٢٨٩	٢٥٨٢	٢٤٥٠	٣٧١٠	٣٦٢٢	٣٠٣٩	٢٩٨٨	٢٢٨٦	٢٢١٢	٢٧٢٦	..
..	٦٩٩	٢٤	٢٤	٢٢	١٩	١٧	١١١	٢٨	١٢	..	..
٤٩٥٦	٢٤٢٩	٢٠٦٤	١٩٠٥	٢٩٤٨	٢٩٢٣	٢٤٦١	٢٢٠٧	٢٤٥٢	١٦٩٠	١٩٢٦	..
١٠٤٤	١٦٦٦	٨	٢٤	٢٠	١٩	١١١	١٠١	١٠٤	١٢	..	..

المصدر : حسب بواسطة الدولة من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢).
بالنسبة لمعدل الأجر السنوي فقد حسب من أعداد مختلفة لكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي .

جدول رقم (٤)

تطور الصادرات الصناعية للأراضي الفلسطينية المحتلة.
(بالمليون دولار)

السنوات	الصادرات الاجمالية	السواردات الاجمالية	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية من الواردات اجمالية (%)	نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات اجمالية (%)
الفترة الغربية					
١٩٧١	٢٥٨	٦٧٩	٢٦٨	٣٨٤	٧٤٨
١٩٧٩	١٢٦٨	٣٢٦٨	١٠٨١	٢٠٩	٧٣٩
١٩٨٠	١٧٢٩	٥٢٢٨	١٣٠٣	٢٤٩	٧٤٩
١٩٨١	١٩٣٢	٤٠١٨	١٤٩٧	٣٧٢	٧٧
١٩٨٢	٢٠١	٤٥٢٧	١٥٤٢	٢٤٨	٧٦٧
١٩٨٤	١٨٤٥	٤٠٦٨	١٣٥٥	٢٣٢	٧٢٤
١٩٨٥	١٦٦٤	٣٨٦٥	١١٩	٢٠٨	٧١٨
١٩٨٦	٢٢٨٦	٥١٢	١٩٨٢	٢٨٧	٨٢٨
١٩٨٧	٢٥١٩	٧٠٩	٢١٢٦ ^(١)	٣٠٥	٨٤٨

قطاع غزة

١٩٧١	٢٤٥	٤٣٩	٦٤	١٤٨	٢٦٨
١٩٧٩	١١٠٩	٢٠٢٢	٥٨٨	٢٨٧	٥٢٨
١٩٨٠	١٢٨٦	٢٤٤٨	٨٤٢	٢٤٨	٦٠٨
١٩٨١	١٧٤٨	٢٨٨٥	١٢٢٦	٤٢٨	٧٠٩
١٩٨٢	١٨٠٦	٣٢٢٦	١٢٢٩	٤٠٢	٧٤٨
١٩٨٤	١١٤٩	٢٧٩٨	٨٧٤	٢١٢	٧٦٨
١٩٨٥	١٠٢٥	٢٨١٢	٧١٦	٢٥٨	٦٩٨
١٩٨٦	١٣٩٧	٣٧٨	١٠٤٩	٢٧٨	٨٥٨
١٩٨٧	١٧٨٨	٤٥٥٥	١٤٤٧ ^(١)	٢١٧	٨١٢

(١) حسب بوزارة المؤلف على أساس المعدل الشهري .

المصدر : ICBS Statistical Abstract of Israel 1974, P. 690

ICB, Judeaea, samaria and Gaza Area Statistics Quarterly, Various numbers.

الهوامش

١- عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠ - ١٩٧٠، بحث احصائي، القدس، ١٩٨١، ص ١٢٧.

٢- المصدر السابق، ص ١٣٠.

٣- ICBS, Statistical Abstract of Israel 1988, P. 740.

٤- المصدر السابق، ص ٧٤١.

٥- البيانات مستخرجة بواسطة المؤلف من الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، عمان، تموز ١٩٦٧، ص ١٦٠ - ١٦٣.

٦- المصدر السابق.

٧- المصدر السابق.

٨- حسب من المعلومات الواردة في دراسة العامري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧، ص ١٤٩.

9- United Nations Economic Commission for Western Asia, The Industrial and Economic Trends in the West Bank and Gaza Strip, December, 1981, P. 25.

10- Statistical Abstract of Israel 1988, ibid., P. 740.

١١- حسب على أساس المعلومات الواردة في المصدر السابق.

١٢- المصدر السابق.

١٣- حسب من المصدر السابق.

١٤- لمزيد من التفصيل انظر د. سمير عبدالله، اتجاهات ومشاكل القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحث غير منشور جامعة النجاح الوطنية، نابلس ١٩٨٦، ص ٤١- ٤٧.

مهندس اتفاقيات كامب ديفيد يعترف مؤخراً ..!

أطلنطا - قال الرئيس الأمريكي الأسبق ان القمع الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين هو الذي أدى الى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

وكان كارتر يتحدث خلال احتفال اقيم في المركز السياسي في اطلنطا بولاية جورجيا الامريكية يوم ١٩٨٩/١٢/٩ بمناسبة منح مؤسسة "الحق" الفلسطينية وجمعية "بتسليم" الاسرائيلية اللتان تهتمان بقضايا حقوق الانسان في الأراضي المحتلة مناصفة جائزة مالية لتسجيلهما الممارسات التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي بحق الفلسطينيين.

وقال كارتر ان السياسة الامريكية ما تزال تقوم على أساس تأييد أعمال العنف العسكرية في مختلف انحاء العالم على الرغم من بعض التغييرات التي أدخلها الرئيس جورج بوش على سياسة سلفه رونالد ريغان.

وأضاف يقول ان واشنطن تتحمل جزءا من المسؤولية عن الحروب التي تدور في امريكا الوسطى وغيرها من المناطق حيث يعاني الملايين من الناس.

ووجه كارتر اللوم الى دعاة حقوق الانسان في العالم لأنهم لم يلفتوا انتباه الرأي العام العالمي الا مؤخرا الى ما تقوم به السلطات الاسرائيلية من اذلال مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة الذين لم يروا يوما واحدا من الحرية.

وقال ان زعماء العالم كله يعلمون انه لا بد أن يعمل الاسرائيليون ومنظمة التحرير الفلسطينية معا لتسوية الصراع.

نحو ميثاق وطني

الأسباب الحقيقية

للأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد

وكيفية التصدي لها والخروج منها

تقديم

تمر البلاد في أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة سياسية ملازمة لها ومرتبطة بها. ولا تكمن أسباب الأزمة في الأحداث الأخيرة أو في الإجراءات الاقتصادية القاسية التي أدت الى انفجار الأحداث فحسب ولكنها ترجع كذلك الى تراكمات اقتصادية وسياسية، شكلت في مجموعها نهجا اقتصاديا وسياسيا متكاملا. ولم تؤخذ بجديّة تحذيرات القوى الوطنية والتقدمية الى خطورة الأوضاع السياسية والاقتصادية، ولم تعرها السلطات أية أهمية، وبالعكس كانت هذه القوى تتعرض جراء تحذيرها وكشفها للمخاطر الى إجراءات قمعية.

والآن وبعد أن أصبحت الأمور واضحة، فان الحرص على خروج وطننا وشعبنا من براثن الأزمة المستفحلة، ودفاعا عن استقلال بلادنا وكرامتها وتجنبيا لشعبنا من الوقوع في المزيد من الآلام والتضحيات، فان الحزب الشيوعي الأردني يضع مشروع الميثاق هذا بين يدي الجماهير الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية وجميع المعنيين باخراج البلاد من أزمتها الحالية.

طرحنا الأحداث الأخيرة على بساط البحث وعلى نطاق واسع القضية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وتتناول مختلف الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية أسباب الأزمة وما ترتب وقد يترتب عليها من نتائج معاشية وسياسية. ولا شك أن من بين أهم القضايا التي يتركز حولها الجدل والحوار هو كيفية الخروج من الأزمة بأقل الاضرار بالنسبة للجماهير الشعبية وبما يؤدي الى معافاة الوضع الاقتصادي وليس الى اغراقه في مشاكل وصعوبات جديدة، وفي ذات الوقت بما يؤدي الى تعزيز وصيانة استقلال البلاد السياسي يجنبها أن تكون فريسة للمزيد من الضغوط والتبعية للدوائر الامبريالية والصهيونية.

والحزب الشيوعي الاردني ادراكا منه لأهمية الحوار الوطني الواسع حول هذه الأمور التي تلازم أعمق مصالح الجماهير المعاشية والحياتية وتمس كذلك وبشكل عميق قضية استقلال البلاد وتطورها المستقبلي سياسيا واقتصاديا يضع تحليله لأسباب الأزمة وتصوره لكيفية الخروج منها بين يدي الجماهير الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية وجميع أولئك المعنيين باخراج البلاد من مأزقها الحالي لتجنيب الجماهير والوطن المزيد من الضيق المعاشي والسياسي. علما أن حزبنا قد نبه وعلى امتداد السنوات المنصرمة من مخاطر الوقوع في الأزمة الحالية والذي كان يراقب مؤشراتنا وهي تتفاقم وتزداد وضوحا وانكشافا.

الأزمة لم تحدث صدفة:

الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعاني منها البلاد لم تحدث صدفة، بل كانت وليدة تراكمات ملموسة في ظل تزايد الانعكاسات السلبية لأزمة الكساد التضخمي التي انفجرت في الدول الرأسمالية الرئيسية، على جميع الدول النامية بدون استثناء. وأدت سياسة الانفتاح وخاصة على الدول الرأسمالية موطن الأزمة الى سلب الاقتصاد الوطني امكانات التصدي أو الصمود أمام الصدمات الخارجية أو تقليل آثارها. كما أن نمط أو اسلوب التنمية الذي اتبع في العقدين الأخيرين، والذي كانت سمته الرئيسية عدم التوازن في الانفاق قطاعيا ومكانيا وزمانيا قد عمق الخلل الموروث في هيكل الاقتصاد الوطني سواء في زيادة الفروق بين المدينة والريف وخاصة بين العاصمة وغيرها من المدن والأرياف أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أو في داخل كل منها، وعلى وجه التحديد الفروق وعدم التوازن في الانفاق بين قطاعات الخدمات والبنية التحتية من جهة وبين قطاعات الانتاج السليفي في الزراعة والصناعة من جهة ثانية.

لقد أخذت تبرز مؤشرات الأزمة منذ مطلع هذا العقد، ولكنها بدت أكثر وضوحا، وأصبح تأثيرها واضحا بشكل ملموس في النصف الثاني منه حيث خيم الركود الاقتصادي على مختلف القطاعات الاقتصادية وأخذت تنخفض المداخل الحقيقية للسكان وازدادت معدلات البطالة وشملت شرائح واسعة من السكان لا سيما الشباب وحديثي التخرج من الجامعات وكليات المجتمع والدراسة الثانوية. وأخذت ترتفع في الآونة الأخيرة الأسعار ومعدلات التضخم بوتائر سريعة ومتلاحقة حيث شمل ارتفاع الأسعار جميع المجموعات السلعية والسلع المنفردة المنتجة محليا والمستوردة على السواء باستثناء عدد محدود جدا من السلع تستوردها الدولة كاللحوم الحمراء والسكر والرز.

وكشف النقاب عن أوضاع خطيرة جدا في مجال المديونية الخارجية. إذ خلافا لما كانت تنشره الاحصاءات الرسمية، تبين أن هذه المديونية تزيد عن ثمانية مليارات دولار ما عدا الفوائد. كما أن المديونية الداخلية تبلغ حوالي مليار دينار أردني. وبلغت خدمة الدين الخارجي (فوائد وأقساط) حوالي ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وتتجاوز المليار دولار عام ١٩٨٩. واتضح كذلك أن عجز الموازنة أكبر بكثير مما تورده الأرقام الرسمية المعلنة حيث يبلغ ٥٠٪ عام ١٩٨٨. ويستمر العجز الكبير في ميزان التجارة الخارجية، وتنخفض معدلات الاستثمار وتتفاقم المشاكل الاجتماعية وتكبر الشريحة الاجتماعية التي أصبحت تعاني من العوز والفاقة وينخفض

دخلها دون خط الفقر. وجاء تخفيض قيمة الدينار بعد تبديد احتياطي البلاد من العملات الصعبة وجزء من موجودات البلاد من الذهب، ليضفي على الأزمة بعدا جديدا. فانخفاض القوة الشرائية للسكان مع ثبات الأجور والرواتب بسبب الارتفاع المتوالي للأسعار يعني تخفيض المستوى المعاشي لجميع العاملين بأجر، الأمر الذي يشمل شريحة كبيرة جدا من السكان في المدن والأرياف والبدو ويُلحق الضرر كذلك بالانتاج الوطني في الزراعة والصناعة خاصة بالنسبة لصغار ومتوسطي المنتجين.

ماهي الأسباب الحقيقية للأزمة:

صحيح أن الأردن بلد صغير وفقير في موارده الطبيعية المستغلة، ولكن نشأت ظروف معروفة للجميع سمحت له الحصول على موارد خارجية هائلة خلال الفترة المنصرمة، ساهمت هذه الموارد في تطوير الموارد المحلية مما أدى الى زيادة اجمالي الموارد المتاحة بشكل عام. فقد حصل الأردن خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ ورغم عدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها التي قررت في قمة بغداد، على ما يزيد عن ٢٥ مليار دولار من خلال المساعدات العربية والأجنبية والقروض الخارجية، علما أن بعض المصادر الصحفية والخليجية تؤكد أن المساعدات العربية منفردة بلغت حوالي ٢٨ مليار دولار. كما أن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج أمدت البلاد بكميات كبيرة من العملات الصعبة، حيث كانت تتجاوز المليار دولار سنويا على مدى عدة سنوات. وأدى ذلك الى تكوين وفر في ميزان المدفوعات والى تراكم الموجودات والاحتياطيات من العملات الصعبة، رغم العجز المستمر في ميزان التجارة الخارجية. لذلك فان حصيلة التراكم من النقد الأجنبي مع وجود الاحتياطي الذهبي لدى البنك المركزي كان السبب الوحيد في قوة الدينار الأردني ومحافظته على سعر تبادل مرتفع وثابت نسبيا خلال فترة طويلة رغم جميع أوجه الضعف الاقتصادي والانخفاض التدريجي في مستوى المساعدات.

ان شكل واتجاهات وسياسات الانفاق هي السبب الحقيقي للأزمة. فالموارد الخارجية الهائلة أخذت تدعم تدريجيا بايرادات محلية تتزايد سنويا للموازنة العامة، حيث ارتفعت من حوالي ٥٠ مليون دينار في مطلع الستينات لتبلغ ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دينار في النصف الثاني من الثمانينات. وهكذا أخذت ترتفع أرقام الموازنة العامة للدولة لتتقارب من حوالي ١٠٠ مليون دينار في الستينات الى مليار أو يزيد خلال السنوات، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩. ولأن الموارد المحلية كانت بحدود أو في الغالب أدنى من الانفاق المتكرر أو النفقات الجارية، لذلك كان يتم دائما رfund الموازنة بالموارد الخارجية لتغطية هذا الباب من النفقات. وخصص الجزء الأعظم من الانفاق الاستثماري لقطاع الخدمات وللبنية التحتية أي "الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والمطارات ومرافق النقل المختلفة وشبكات الري والكهرباء والماء وغير ذلك"، بينما كان نصيب قطاعات الانتاج السلعي متدنيا جدا. وهكذا فان نمط الانفاق غير المتوازن والذي لم يستند الى الأولويات التي تستلزمها وتفترضها ضرورات بناء قاعدة اقتصادية مادية وطنية أدى الى تعميق الخلل في الهيكل الاقتصادي في البلاد. فلم تبني قاعدة اقتصادية مادية وطنية منتجة قابلة للتجدد والتوالد الذاتي قادرة على زيادة الانتاج الوطني وعلى توفير المزيد من فرص العمل

الجديدة. وأدى عدم التوازن في الانفاق ما بين البنية التحتية وهياكل الإنتاج المادي، الى ان أصبح من العسير تسديد أقساط وفوائد الديون الخارجية لأن البنية التحتية لا تولد ما من شأنه المساهمة في تسديد هذه القروض. ولذلك وضمن خطة محددة أصبح التوسع في الوظائف الادارية هو الوسيلة الرئيسية لاستيعاب الجزء الأكبر من قوة العمل الجديدة، بحيث أصبح العاملون في أجهزة الدولة المختلفة (أي على حساب الموازنة العامة) المدنية والعسكرية والأمنية يشكلون ما يقرب من ٥٠٪ من القوة العاملة في البلاد عام ١٩٨٧، وهي أعلى نسبة في البلاد العربية ومن النسب المرتفعة جدا في العالم.

ومع تدفق الأموال من الخارج وخاصة تحويلات العاملين وازدياد الانفاق العام أخذ يتضخم الاستهلاك الحكومي والخاص بحيث أصبح الاستهلاك الكلي (العام والخاص) يشكل نسبة عالية جدا من الناتج المحلي الاجمالي وفي بعض السنوات كان يعادله تقريبا، الأمر الذي أدى الى انهيار الادخار المحلي والاعتماد كليا على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار. وهكذا انغمس الأردن في الاقتراض من الخارج، دون الالتفات حتى الى جدوى استخدامات القروض خاصة في ظل حملات الترويج للاقتراض التي كانت تقوم بها الشركات متعددة الجنسية والسماسرة والوسطاء، ووقع جراء ذلك في فخ المديونية في ظل سياسة الانفاق غير المتوازن وغير الملتزم بأولويات بناء القاعدة الاقتصادية الوطنية. وهكذا ارتفعت الديون الخارجية بشكل سريع، اذ قفزت من حوالي ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ لتبلغ ٨ مليار دولار عام ١٩٨٨ ما عدا الفوائد. هذا عدا ما جرى تسديده خلال هذه الفترة من أصول الديون وفوائدها، اذ حسب المصادر الرسمية تم تسديد مبلغ ١٧١٠ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ من خدمة الديون (أقساط وفوائد) أي بمعدل قدره ١٩٠ مليون دينار أو حوالي ٥٠٠ مليون دولار أميركي سنويا.

ومع توسع المديونية الخارجية اتسعت دائرة القبول بشروط الديون غير المعلنة، وهي الشروط التي تحدّد كيفية استخدام القروض بما في ذلك الانفاق على الدراسات والتنفيذ ورقابة التنفيذ وتحديد مصادر توريد السلع وهي في الغالب الأعم شروط اذعان. وكانت الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات والهيئات الامبريالية قد كونت لها شبكات واسعة من الوكلاء والسماسرة الذين تستخدمهم للفوز بالعقود في الدول النامية، وكان ولا زال من أكثر وسائلها شيوعا تعميم الرشوة والعمولات غير المعلنة. وهكذا عمقت مصادر الاقتراض الامبريالية أساليب الفساد والافساد والتي كانت تتم في الغالب على حساب المصلحة الوطنية للدول المقترضة. وهناك العديد من الشواهد على الخسائر التي ألحقتها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الامبريالية ووكلاءها باقتصادنا الوطني ومدى التخريب المرافق لذلك سواء في مراحل الدراسات أو الاشراف أو التنفيذ أو توريد السلع، أي خلال جميع مراحل التنفيذ. وهكذا ساهمت الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الامبريالية الأخرى في ايجاد تقاليد للفساد في الدول النامية، واستثمرت بهذا الصدد الطفيليين ووكلاء الشركات الأجنبية وأوساط متنفذة من البرجوازية البيروقراطية الذين أصبحوا أكثر ارتباطا بها واستجابة لرغباتها في تعميم الفساد. وانتشرت المضاربة وأصبحت جزءا من الممارسة الاقتصادية في حياة البلاد وشملت جميع أوجه النشاط الاقتصادي تقريبا (العقارات، الأسهم، الأراضي... الخ).

وشكل تركيز الانفاق في المدن الرئيسية وخاصة في العاصمة وتوسيع وتعميم الخدمات فيها

أداة جذب كبرى لنزوح السكان إليها من المدن الصغرى والارياف واليهودية التي كانت تعاني من الالهمل الشديد ونقص الخدمات والاعتماد على المداخل الموسمية غالباً، هذا في الوقت الذي كانت فيه القدرة الشرائية لمداخل منتجي الزراعات التقليدية كالحبوب والبقول والاعلاف ومربي الماشية، تنخفض بسبب انخفاض أسعار المحاصيل أمام المزامحة الطاغية من قبل منتجات الدول الرأسمالية ذات الاسعار المدعومة خاصة نتيجة التخطيط المسبق الذي أدى الى اغراق الولايات المتحدة وكندا واستراليا لأسواق العالم بالمنتجات بأسعار مدعومة مما أدى الى خراب الزراعات التقليدية والى تدمير وخراب البيئة الريفية في العديد من الدول النامية ومنها الأردن. الأمر الذي شكل أداة طرد للسكان من الأرياف واستغلت السلطات هذا الظرف واستوعبت أعدادا كبيرة من القوى البشرية المهاجرة من الريف، في مختلف الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية والأمنية وهو الأمر الذي أفقد الزراعة طاقة بشرية هامة، خاصة عندما ازدادت الهجرة الى الخارج طلباً للعمل. ومما يذكر أن الدولة أهملت كلياً دعم الانتاج الزراعي الأساسي في تلك المرحلة والمتمثل في انتاج الحبوب وخاصة القمح، وتربية الماشية وانتاج اللحوم، وخصص تدريجياً الاقراض الزراعي للمزارع التجارية الجديدة.

وهكذا خربت البيئة الريفية وتناقص انتاج البلاد لأهم المواد الزراعية الضرورية للاستهلاك البشري وللأعلاف، كالقمح، الغذاء الرئيسي للسكان، وكذلك الشعير والعدس والحمص والذرة وغيرها. وأدى مجمل هذا الوضع الى حلول المزرعة التجارية محل الزراعات التقليدية، ولاقى هذا التحول دعماً مادياً من مؤسسات الاقراض المتخصصة وكذلك من الوكالات الدولية والامبريالية كالبنك الدولي ووكالة التنمية الأميركية والألمانية الغربية وغيرها. وبينما تتفاقم حالة الأمن الغذائي في البلاد وتشكل المستوردات الغذائية نسبة عالية من اجمالي المستوردات وحيث لا يكفي انتاج الحبوب الا ما يتراوح بين ١٥ - ٢٠٪ من الحاجة، فان انتاج الخضار والفاكهة لم يحل المشكلة الزراعية ولم يسد العجز الناجم عن انخفاض انتاج الحبوب، بل بالعكس تعمقت أزمة الزراعة انتاجاً وتسويقاً ومردوداً في وقت تزايد فيه ديون المزارعين عن ٤٠ مليون دينار.

وأما في مجال الصناعات التحويلية، أي جميع الصناعات ما عدا الاستخراجية والمنجمية، فقد اتبعت البلاد سياسات من شأنها تعميق علاقات التبعية الاقتصادية. فقد بذلت جهوداً لأقامة صناعات للتصدير، وبالفعل أقيم العديد من الصناعات لهذا الغرض وبعضها شركات مساهمة عامة. ولكنها في الغالب فشلت وأصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني بدلا من أن تكون رافداً له وجرى ضخ أموال كثيرة لمساعدة هذه الشركات باعتبارها "متعثرة"، هذا ناهيك عن الخراب الذي لحق بالعديد من الشركات الصناعية المساهمة نتيجة فقدان الرقابة وحالات الانفلات والتلاعب وسوء الادارة. وأما الشركات التي أنشئت بهدف "احلال الواردات" كانتاج الورق الصحي والعديد من الصناعات التجميعية وغالبية الأدوية وغيرها، فقد كانت ولا زالت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصادر المواد الأولية والمكونات الخارجية الأخرى وشديدة التأثر بالتقلبات الخارجية كما أنها تفتقر الى أية علاقات تشابكية مع الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، يضاف الى كل ذلك أن العديد من الصناعات أو المشاريع الصناعية والتي أنفق عليها الكثير كالبوتاس والأسمدة فانها عانت من تلاعب الشركات متعددة الجنسية والتي ضاعفت كثيراً من أكلاف الانشاء والتشغيل بسبب أعمال الغش والفساد في مراحل الدراسات أو التصميم ثم كذلك في مراحل التنفيذ

والإشراف والتشغيل لأنها كانت المتحكمة في المصادر التكنولوجية وفي الإدارة، مما جعل هذه الصناعات خاسرة لعدة سنوات بسبب ارتفاع التكاليف.

وهكذا فإن السياسات الاقتصادية كانت تعتمد على عوامل خارجية وترتبط بعري وثيقة مع العالم الخارجي وغير موجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان الأمر الذي عمق روابط التبعية الاقتصادية وأفقد الاقتصاد المقدرة على مواجهة التقلبات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن سياسة البلاد الاقتصادية وخاصة سياسات الانفاق الاستثماري كان يتم تخطيطها وتنفيذها بمشاركة نشيطة وفعالة من قبل المؤسسات الدولية والجهات المقرضة والمانحة للمساعدات الأجنبية. ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات البنك الدولي ووكالة المعونة الأميركية، ويشهد على ذلك مئات الدراسات بهذا الخصوص التي تمتليء بها إدراج الوزارات والدوائر المعنية.

لقد ساهم اتجاه الانفاق وشكل الارتباطات الاقتصادية مع العالم الخارجي في تقوية دور بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية والتي تكونت ونمت لها مصالح مرتبطة بهذا النسق الاقتصادي، وفي مقدمتها البرجوازية البيروقراطية والطفيلية ووكلاء الشركات الأجنبية وكبار التجار والملك العقاريون وكبار المضاربين. وكلما ازداد نفوذ هذه الطبقات والفئات الاقتصادي كان يزداد نفوذها السياسي وارتباطها بالدوائر المالية والاقتصادية الامبريالية وبالرأسمال الاجنبي وكانت تزيد من ضغوطها من أجل تعميق تبعية البلاد الاقتصادية.

وعندما اشتدت حالة الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة وأخذت مؤشرات الأزمة الاقتصادية تتفاعل بشكل ملموس وواضح، فانه بدلا من إعادة النظر في السياسات الاقتصادية ومعالجة الأمور بشكل يخدم مصلحة البلاد ومستقبلها والدفاع عن استقلالها الاقتصادي والسياسي وتجنب الجماهير المأساة المعاشية نقول فانه بدلا من ذلك جرى الامعان في الاستدانة من الخارج مع المبالغة غير المبررة أبدا في زيادة الانفاق العام وتضخيم الموازنة العامة وزيادة العجز مع زيادة المديونية الداخلية، في وقت أصبح تبديد احتياطات البلاد من العملات الصعبة ممارسة عادية كما جرى التصرف بجزء من موجودات البنك المركزي من الذهب بدون أية وجهة قانونية وبشكل سري، وذلك بحجة تنشيط الاقتصاد تحت شعار المخادع وهو العمل على تحويل الاردن الى مركز دولي للخدمات والنشاطات الاقتصادية والمالية في المنطقة، الأمر الذي يساعد على جلب مختلف الاستثمارات الى البلاد. ولم يؤد ذلك الا الى تفاقم الأزمة ودفعها الى الابعاد الخطرة التي وصلت اليها لا سيما ما يتعلق بحالة المضاربة وانتشار السوق السوداء التي لازمت خطوات تعويم ثم تخفيض سعر صرف الدينار، وما نجم عن ذلك من تهريب رؤوس الأموال الى الخارج بمليارات الدولارات كما يعترف بذلك مسؤولون كبار في الأجهزة المعنية.

وعندما استفحلت الأوضاع الاقتصادية وغدت المديونية الخارجية وخدماتها قيда ثقيلًا على تطور البلاد ونشاطها الاقتصادي، تم اللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول منه على شهادة "حسن سلوك" يصبح بموجبها الاردن مؤهلا لاعادة جدولة ديونه. وكالعادة، وكما في جميع الدول التي مرت بهذه التجربة المرة، فقد فرض الصندوق وصفته المعروفة والتي تلخص في زيادة فقر الفقراء وكف يد الدولة تدريجيا عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واطلاق العنان لآليات السوق وللقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الحياة الاقتصادية وتقليص الانفاق العام والحد من الاستهلاك الكلي عن طريق زيادة الاسعار وتخفيض عجز الموازنة وميزان المدفوعات

واطلاق حرية التجارة الخارجية وتوجيه الاقتصاد للتصدير للحصول على العملات الصعبة للوفاء بخدمة الدين. وكما في كل الحالات المشابهة فإن الفقراء كما قلنا يزدادون فقرا وكذلك تزداد الدول المدينة فقرا لأن الاقتصاد الوطني والجمامير الواسعة هي الضحية المباشرة لهذه الوصفة اللعينة، الأمر الذي سيعمق تبعية البلاد الاقتصادية ويعمق مشاكلها وتلتف الانشطة أكثر فأكثر على رقبة الدولة التي تصبح ضحية غرفة عمليات الدول الرأسمالية المكروسة لاختضاع الدول النامية اقتصاديا وسياسيا كما تكشف ذلك وقائع الحياة الملموسة.

ويطالب صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي ووكالة المعونة الأميركية بضرورة إنهاء دور القطاع العام وتصفية وحداته وتفكيكها وبيعها للقطاع الخاص بحجة أن القطاع العام هو سبب الانتكاسة الاقتصادية وفشل التنمية في كثير من الدول، وإن القطاع الخاص أقدر على إدارة الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات وعلى التكيف مع المعطيات الاقتصادية المحلية والدولية. وبالفعل تم في الأردن التخلي عن دور الدولة في مجال الصحة، وترك الجزء الأكبر للمؤسسة الطبية العلاجية التي تتعامل في موضوع العلاج على أسس تجارية وكذلك يتم السماح بتوسيع التعليم العالي عن طريق فتح مجال الاستثمار!! للقطاع الخاص في افتتاح جامعة أهلية.

والحقيقة أن فشل التنمية في الأردن والعديد من الدول النامية تعود الى عدة عوامل منها بالدرجة الأولى جهود الدول الرأسمالية الرئيسية تصدير أزمتهما الى الدول النامية وبسبب الاضطراب في أسعار صرف العملات وفخ المديونية الخارجية. كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي بدون حدود على الدول موطن الأزمة والاضطرابات الاقتصادية في الدول الرأسمالية الرئيسية يجرّد الاقتصاد الوطني من أية مناعة ويعمق تبعيته. ولذلك فليس للقطاع العام أي دور أساسي في عملية الانتكاس الاقتصادي، بل السبب سياسة التنمية وفلسفتها، ومن هنا فإن الدعوة لتوسيع دور القطاع الخاص وتصفية القطاع العام تستهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للتبعية، علما أن السياسات الاقتصادية التي طبقت في الأردن كانت في الغالب تتم بموافقة ومشاركة المؤسسات الدولية. ومن جراء كل ذلك اشتدت الأزمة الاجتماعية وزادت نسبة الجرائم وتعاطي المخدرات وانتشر الفساد الاخلاقي وسط تعاضل التمايز الطبقي والاجتماعي. واشتدت حالات دفع المواطنين للاغتراب والهجرة وكما قلنا أخذ يتم التخلي عن الكثير من وظائف الدولة في الشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم، حيث يجري تبدل حقيقي في مستوى التعليم كما تنتشر في البلاد عن طريق الاعلام المرئي والمكتوب أشكال الاعلام المعادي للحرية والتقدم والمعايير للثقافة الوطنية واشاعة النزعة اللاوطنية (الكوزموبوليتية).

الأسباب السياسية للأزمة:

ولا تكمن أسباب الأزمة في السياسة الاقتصادية وسياسة الانفاق والاستثمار وحسب ولكنها كذلك ترتبط وتتأثر بالمناخ والظرف السياسي السائد في البلاد. فمن المعروف أن البلاد تفتقر الى حياة برلمانية والى المؤسسة التشريعية لفترة تزيد عن عشرين عاما. حيث قامت السلطة التنفيذية خلال هذه الفترة بتركيز سلطات واسعة بين يديها تتنافى مع النصوص الدستورية وتخل بمبدأ فصل السلطات. فقد أضعفت السلطة القضائية كثيرا جراء تقليص صلاحياتها حيث

زاد دور القضاء الاستثنائي العرفي والعسكري وتقلص دور القضاء المدني وسلبت محكمة العدل العليا العديد من صلاحياتها. وكذلك جرى تعطيل جميع مواد الدستور المتعلقة بالحريات العامة وبحقوق المواطنين وهي المواد من ٥ - ٢٣ وأصبحت السلطة التنفيذية تتدخل في شؤون القضاء مما أفقده الكثير من استقلاليته التي ينص عليها الدستور. وخلافا للشروط والظروف التي يسمح فيها الدستور باصدار قوانين مؤقتة، فقد تم اصدار العديد من القوانين المؤقتة والتي لا تنطبق عليها الشروط التي ينص عليها الدستور. وجرى الاعتداء على الدستور في غياب محكمة دستورية وصدرت قوانين تتعارض مع الدستور ومن بينها قانون الانتخابات الذي وضع شروطا بالنسبة للمرشحين تتعارض مع الشروط المنصوص عليها بوضوح في الدستور وبشكل حصري.

ومن ناحية أخرى ففي الوقت الذي يجري فيه تعطيل معظم مواد الدستور وفي غياب السلطة التشريعية وتهميش دور السلطة القضائية، فان البلاد تخضع منذ ما يزيد عن عشرين عاما للأحكام العرفية كما يجري تنفيذ قوانين الدفاع التي تم تشريعها عام ١٩٢٥ لحماية قوات الاحتلال البريطاني، وكذلك تحكم البلاد بموجب القوانين الاستثنائية المحصنة ضد الطعن. وهكذا وفي غياب الحريات العامة وتقليص سلطات وصلاحيات السلطة القضائية وغياب السلطة التشريعية، وبطبيعة الحال غياب وتغييب الرقابة الشعبية ومشاركة الجماهير في شؤون بلادها، جمعت السلطة التنفيذية، كما أسلفنا، سلطات واسعة بين يديها. وفي ظل الحقة النفطية وتزايد تدفق الأموال من الخارج وانتشار النشاطات الطفيلية مع ازدياد نفوذ الشركات متعددة الجنسية وزيادة واتساع شبكات وكلائها والوسطاء والسماسرة، زاد الوزن السياسي والاقتصادي للقوى التي تعمل على التخلص من أية قيود دستورية أو قانونية أو أية رقابة شعبية من شأنها أن تحد من نشاطاتها الطفيلية، لذلك اتسع الميل لانتهاك الدستور وتغييب احكامه. وشكل تعطيل الدستور وغياب الحريات العامة ساجا حقيقيا لحماية اللصوص والمرتشين والمتلاعبين بالمال العام والذين الحقوا ضررا واسعا باقتصاد البلاد وساهم في انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وانتهاك مصالح البلاد الوطنية، ونمت النعرات الطائفية والاقليمية وهاجر من البلاد آلاف الشباب بينهم العديد من أصحاب الكفاءات العلمية والفنية والكوادر المجربة. وكلما كانت تشتد الأزمة كانت تشتد وتتزايد الاجراءات القمعية الموجهة ضد الجماهير وضد القوى الوطنية والتقدمية، حيث ازدادت حالات منع المواطنين من السفر والعمل لأسباب سياسية كما تم فصل العديد من أعمالهم لنفس الأسباب وازداد دور الأجهزة الأمنية في حياة البلاد، وقويت قبضتها على كل شيء وتفاقت اجراءات التضييق على الجماهير الشعبية تحت الحجج الأمنية وسمح لعناصر تؤيدها هذه الأجهزة، الاعتداء بالعصي والسلاسل الحديدية على جماهير الطلبة الذين تظاهروا في الجامعة الأردنية وجرى ويجري تعميق النعرات الاقليمية والطائفية بدلا من العمل على ترسيخ الوحدة الوطنية. واتخذ العدوان على حقوق المواطنين المنصوص عليها في الدستور وفي شرعة حقوق الانسان ابعادا مقلقة في السنوات الأخيرة حيث جرى حل الهيئات الادارية المنتخبة للعديد من الأندية والجمعيات والتجمعات الشبابية وتم تعيين بدلاء للمنتخبين وطرد العديد من الصحفيين من عملهم ومنع آخرون من الكتابة وجرى حل رابطة الكتاب الأردنيين بقرار من الحاكم العرفي. وفي الآونة الأخيرة جرى تفسير الكثير من الطلاب



الى الضفة الغربية وبعضهم في سنوات الدراسة الأخيرة بناء على تقارير الجهات الأمنية. ويعتقد أن عدد المواطنين الممنوعين من السفر وأولئك المصادرة جوازات سفرهم يقرب العشرين ألف. وجرى ويجري الاعتداء على النقابات العمالية والمهنية والتدخل في شؤونها. وبشكل عام فإن الأجهزة الأمنية إما أن تتدخل لمنع ترشيح بعض الأشخاص للنقابات والأندية والهيئات المختلفة قبل الانتخابات كما يحدث في الكثير من الحالات، أو تعترض على البعض بعد الانتخابات بحيث لا يثبت في الموقع الذي انتخب فيه.

وبشكل عام، فبجانب القوانين الكثيرة المقيدة للحريات كقوانين الدفاع وقانون مكافحة الشيوعية وغيرها من القوانين الاستثنائية وكذلك الأحكام العرفية، فقد ازداد في الممارسة العملية دور القوانين المحصنة ضد الطعن والتي تعتبر القرارات الصادرة بموجبها نافذة وهذه تمس جميع نواحي الحياة وبالدرجة الأولى تمس قضايا الحريات العامة كحرية النشر والتعبير وتشكيل الأحزاب والجمعيات والأندية، وتمس حرية العمل والسفر والتنقل وغير ذلك، بحيث أصبح دور القضاء العادي ضئيلاً جداً. وأصبحت القوانين الاستثنائية وتلك الأخرى المحصنة ضد الطعن تستخدم في مختلف الحالات كبديل للقضاء العادي.

ومن ناحية ثانية يجب التوضيح أن المناخ السياسي في البلاد وجملة التجاوزات على الدستور واخضاع البلاد للقوانين الاستثنائية وسن القوانين والتشريعات المتعارضة مع الدستور يعود الى الخمسينات، الى مرحلة اشتداد الصراع بين حركة التحرر الوطني العربية من جهة وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية، فمنذ تلك الفترة أخذ يتعمق المنحى العام لدى السلطة التنفيذية في تجاوز الدستور وتعطيل العديد من مواده. ولذلك وبدلاً من تلبية النصوص الدستورية القاضية بوضع القوانين لتنظيم كيفية تشكيل الأحزاب والجمعيات وصيانة حرية الصحافة وحرية التعبير وغير ذلك، صدرت قوانين تعطي السلطة التنفيذية حق تعطيل الأحزاب والجمعيات والصحف وغير ذلك دون ابداء الأسباب وتكون قراراتها محصنة ضد الطعن.

هنا أصبح الاخلال بمبدأ الفصل بين السلطات ممارسة تتسع باستمرار خاصة مع اشتداد النضال الوطني في البلاد والمعادي للأحلاف العسكرية الاستعمارية ولمحاولات جر الأردن الى بوتقة المحاور الامبريالية المعادية لحركة التحرر العربي والتقدم الاجتماعي. ولقيت سياسة كبت الحريات والغاء الأحزاب ومطاردة الوطنيين حماساً منقطع النظير من الدوائر الامبريالية والصهيونية والتي كانت تحاول وبشتى الوسائل طمس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والالتفاف على القرارات الدولية لا سيما قرارات الحق في العودة وتقدير المصير عن طريق محاولات التوطين وحل القضية الفلسطينية لمصلحة الصهيونية والاستعمار. لقد كانت ولا زالت الدوائر الامبريالية والصهيونية تعتقد أن الدور الذي يجب أن يقوم به الأردن في قضية الصراع العربي الاسرائيلي يكمن في استخدام الاردن للالتفاف على الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

وقد كانت علاقات التبعية الواسعة التي تربط الاردن مع الدول الامبريالية لا سيما الولايات المتحدة والاستجابة لسياساتها في المنطقة في ظل روابط خاصة من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية، يفسر طبيعة وجوه تأييد القوى الامبريالية لسياسة الاردن ضد القوى الوطنية والتقدمية التي كانت تقاوم ببسالة المؤامرات الامبريالية ومخططاتها العدوانية في

المنطقة. وتفاقم هذا التوجه بعد العدوان الامبريالي الصهيوني عام ١٩٦٧ واحتلال باقي الاراضي الفلسطينية وأجزاء من الأراضي السورية والمصرية. فقد أعلنت الاحكام العرفية بعد العدوان ولا زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا. ورغم جميع التطورات التي طرأت على الصراع العربي الاسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية فان الدوائر الامبريالية والصهيونية لا تخفي نواياها في العودة الى ما يسمى بالخيار الأردني لحل القضية الفلسطينية حتى بعد الاعلان عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية وبعد الاعتراف العالمي الواسع بالدولة الفلسطينية اثر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وتستغل الدوائر الامبريالية حالة انعدام الديمقراطية في البلاد لتوالي ضغوطها لجر الأردن للوقوع مجددا في أحابيل مخططاتها المعادية لشعبنا وخاصة المعادية للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وبهذا الصدد يجري التلويح بمؤامرة الوطن البديل كأداة ضغط وابتزاز.

وهكذا يبدو واضحا أن الدوائر الامبريالية والصهيونية والقوى المعادية لحرية وطننا وتطوره وللحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ولمجمل حركة التحرر العربي وللوحدة العربية وللتضامن العربي الكفاحي هي المستفيدة من الغاء الحريات العامة وابعاد الجماهير عن المشاركة في قضايا وطنها وشعبها. ولذلك فان الوقوف في وجه جميع المؤامرات وتجنب الأردن المزيد من الضغوط وأشكال الابتزاز، والنضال من أجل حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والاقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، الحق في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بقيادة م. ت. ف ممثله الشرعي والوحيد، وبما يؤدي الى صيانة وتعزيز استقلال البلاد السياسي والاقتصادي يتطلب الاستناد الى الجماهير واطلاق طاقاتها الخلاقة والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات كالقوانين الاستثنائية وقوانين الدفاع وقانون مكافحة الشيوعية وكل القوانين التي تحد من الحريات المنصوص عليها في الدستور، حرية تشكيل الأحزاب والهيئات والنقابات وحرية الرأي والعقيدة وحرية التعبير وغير ذلك، وفك الارتباط مع الامبريالية وخاصة الاميركية العسكرية والسياسي.

ان الانخراط في النضال من أجل وحدة عربية ديمقراطية، ومن أجل تعزيز التضامن العربي الكفاحي والسير في طريق التكامل الاقتصادي العربي بعيدا عن سياسة المحاور تستلزم الاستناد الى دعم الجماهير ومساندتها والى مشاركتها الفعالة في الحياة العامة وبكل ما يمس شؤون الوطن ومستقبله.

التصدي للأزمة والخروج منها:

يعترف الجميع، القوى الوطنية والتقدمية والجهات الرسمية بأن البلاد تمر بأزمة اقتصادية حادة، وان تحليل أسباب الأزمة والعوامل المؤثرة عليها سلبا أو ايجابا من شأنه أن يساعدنا في تحديد الاتجاهات الأكثر أمانا للتصدي للأزمة والخروج منها لكن شريطة الحفاظ على استقلال البلاد وحمايتها من الضغوط الامبريالية والصهيونية من جهة، وتقليص معاناة الجماهير الشعبية وحمايتها من براعم الافكار والارتقاء في وهدة العوز والفاقة من جهة ثانية. والأزمة كما

هو واضح أزمة مركبة، سياسية واقتصادية، وليست أزمة مدفوعات خارجية كما يحلو للبعض أن يصورها. بل هي أزمة عميقة من الناحية الاقتصادية أعمق وأعقد بكثير من محاولات التبسيط التي تطفو على السطح وتتمثل في انخفاض معدلات الاستثمار ومعدلات النمو وتحولها إلى معدلات سلبية في السنوات الأخيرة مع ارتفاع حاد في نسبة البطالة والتي يقدر أن تبلغ العام المقبل حوالي ٣٠٪. مع ارتفاع حاد في معدلات التضخم والارتفاع المتوالي للأسعار ثم مديونية خارجية مرتفعة وخدمة دين مرتفعة جدا كذلك تفوق كامل عائد الصادرات.

هناك من يقول، خاصة في أوساط المسؤولين وعلى أعلى المستويات أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لا عودة عنه لأنه الطريق الوحيد للخروج من الأزمة. ونحن في الوقت الذي نخالف هذا الرأي كلية نقول انه لا توجد أية تجربة في بلدان العالم الثالث مع صندوق النقد الدولي تبرر التمسك بالاتفاقية. ولذلك فاننا هنا نطرح تصورا بديلا يستند من حيث المبدأ على قاعدة التصدي للأزمة وليس التأقلم معها، واقتراح الحلول للخروج منها. وبالتالي نطالب بالغاء الاتفاق مع صندوق النقد باعتباره سيزيد معاناة الوطن والشعب ولا يساهم في انعاش الاقتصاد وسيعرض البلاد لهزات قاتلة.

ويتكون التصور المقترح من شقين اقتصادي وسياسي.

أولاً: في المجال السياسي:

لقد كان الوضع السياسي كما بينا سببا هاما في تعميق الأزمة الاقتصادية، حيث ساهم المناخ السياسي في تكوين فرصة مؤاتية لكل أولئك الذين ووطوا البلاد اقتصاديا وجنوا ثروات واسعة من جهة ولكل أولئك الذين شكلت الأوضاع السياسية حماية لهم من الرقابة القانونية أو الشعبية من جهة ثانية. ففي غياب الحريات العامة جرى اشاعة الفساد والرشوة وتم التلاعب بالمال العام وجرى تهريب الأموال الى الخارج. ولذلك فانه لا يمكن تنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي وطني، برنامج لانعاش الاقتصاد الوطني دون اصلاح سياسي قوامه اشاعة الديمقراطية في البلاد. ويجب أن يكون الأساس في الاصلاح السياسي عودة العمل بالدستور واحترام مبدأ الفصل بين السلطات والغاء كل ما يعيق ذلك أو يشكل تجاوزا لاستقلال هذه السلطات جنبا الى جنب مع تأصيل مبدأ المشاركة الجماهيرية في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اطلاق الحريات العامة، حرية الفكر والعقيدة والتعبير وتشكيل الأحزاب والهيئات والجمعيات والنقابات وحرية الصحافة والاستناد الى مبدأ احترام الرأي الآخر على قاعدة من الديمقراطية الواسعة. وفي الواقع نعيش في الوقت الحاضر ليس عصر العلوم والتكنولوجيا وسبر غور الفضاء الخارجي فحسب، وانما أيضا عصر حقوق الانسان وانتشار الديمقراطية وادانة كل أشكال الاستبداد والظلم الاجتماعي والسياسي والثقافي والفكري.

ومن أجل معالجة الوضع السياسي فنقترح ما يلي:-

- ١- تشكيل حكومة وطنية موثوقة من قبل الشعب تشرف على الانتخابات النيابية وتعديل قانون الانتخابات الحالي بحيث يتم تمثيل السكان بشكل عادل في البرلمان والغاء الفقرة التي تقيد السماح بقبول ترشيح الأشخاص بموافقة الأجهزة الأمنية خلافا لنص الدستور الواضح بهذا

الصدد، وجعل سن التصويت ١٨ عاما والغاء أو تخفيض رسم الترشيح لعضوية مجلس النواب والاسراع في اجراء الانتخابات ليتسنى تشكيل حكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان.

٢- وضع دستور عام ١٩٥٢ موضع التطبيق والغاء وايقاف العمل فورا بكل القوانين والأنظمة التي تتعارض مع نصوصه أو تعطلها والغاء التعديلات التي طرأت عليه في غياب السلطة التشريعية.

٣- الغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية وقانون مكافحة الشيوعية وإعادة النظر بجميع القوانين الأخرى المقيدة للحريات.

٤- اطلاق الحريات العامة، حرية الرأي والتعبير والصحافة وتشكيل الأحزاب والهيئات والنقابات وافتتاح الأندية والغاء كافة القيود على هذه الحريات وإباحة الحق في وجود صحافة رأي.

٥- اطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين وايقاف حملات مطاردة المواطنين لأسباب تتعلق بالعقيدة والرأي، وايقاف كافة اجراءات منع السفر والعمل ومصادرة جوازات السفر لأسباب سياسية.

٦- تشكيل محكمة دستورية للبت في دستورية القوانين والتراجع عن الاجراءات التي اتخذت مؤخرا في مجال القضاء، وعدم اغلاق باب التقاضي أمام المواطنين بحجة تحسين القوانين وخاصة القوانين الادارية.

٧- العمل من أجل قيام وحدة عربية على أسس ديمقراطية وتشديد النضال من أجل تضامن عربي كفاحي معاد للأمبريالية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وفي سبيل حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

٨-

٩- الوقوف بحزم ضد محاولات ومؤامرات وضغوط القوى الامبريالية والصهيونية التي لا زالت تعمل لايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية عن طريق الخيار الأردني، رغم صدور قرارات فك الارتباط الاداري والقانوني، والعمل لتحويل فك الارتباط هذا الى أداة حقيقية من خلال الممارسة، لدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة ودفاعا عن استقلال الأردن وتعزيزه ومقاومة أية مشاريع تستهدف الالتفاف على حقوق الشعب العربي الفلسطيني من خلال الأردن والتصدي بحزم وثبات لمؤامرة الوطن البديل.

١٠- العمل بمختلف الوسائل لتقوية العمل العربي المشترك في الجوانب السياسية والاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل قيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية والابتعاد عن سياسة المحاور الاقتصادية والسياسية.

١١- مقاومة كل السياسات والممارسات الرامية الى اشاعة النزعات الطائفية والاقليمية والعشائرية ومعاينة مروجي هذه النزعات وبذل الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية.

١٢- الاسهام في النضال العالمي من أجل تعميق الانفراج في العلاقات الدولية واشاعة الديمقراطية في الحياة الدولية وحل الصراعات الاقليمية بالطرق السلمية والسياسية على أساس احترام حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير.

١٣- الاسهام في النضال من أجل السلام العالمي وتدمير أسلحة الدمار الشامل وتقليص الأسلحة التقليدية ومن أجل نزع السلاح وتحويل جزء من مخصصات التسلح لمساعدة الدول النامية.

١٤- تقوية علاقات التضامن والتعاون المشترك مع الدول الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز وبقية الدول النامية.

١٥- المساهمة في الجهود الدولية للحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث.

١٦- العمل بنشاط مع الحركة العالمية التي تستهدف ايجاد حل لقضية ديون الدول النامية الخارجية بما يؤدي الى تعزيز تنمية هذه الدول وعدم تعريضها للافلاس والخراب الاقتصادي ومن أجل نظام اقتصادي دولي جديد وضمن الأمن الاقتصادي لكافة دول العالم.

ثانياً: في المجال الاقتصادي

يستند التصور البديل في جانبه الاقتصادي على وضع سياسة اقتصادية وطنية تركز على قواعد وأسس من شأنها تجنب نتائج السياسة الاقتصادية السابقة والاستفادة من تجربتنا الذاتية ومن تجارب غيرنا من الدول. وتستهدف بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة يتزايد فيها باستمرار جانب الانتاج السلمي ويتعاضد دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الادخار المحلي لكي يساهم بشكل مضطرب في تمويل التنمية، وذلك عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية من جهة وترشيد الاستهلاك العام والخاص من جهة ثانية. وبذل جميع الجهود واستخدام مختلف الوسائل لفك علاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة مع العالم الخارجي وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية الشقيقة والعمل بكل الوسائل على تعزيز سياسة التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك تعزيز العلاقات مع الدول الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفياتي ومع الدول النامية. وهذه السياسة تستلزم التوجه الواضح نحو زيادة الانتاج المادي في الزراعة والصناعة على أساس التلبية المتزايدة للحاجات الأساسية للسكان انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات والاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة والطاقات الانتاجية المتوفرة، وتعبئة كل الامكانيات في البلاد ووضع الضوابط لحسن الاستعمال والاستفادة من عوامل الانتاج المختلفة. ويجب أن تشتمل الخطة على ضرورة أن تساهم قطاعات الانتاج السلمي بما يزيد عن ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الخمس سنوات المقبلة (يبلغ حالياً أقل من ٣٠٪) وبحيث يقترب الادخار الوطني من حوالي ١٠ - ١٥٪ (يبلغ حالياً حوالي ١٠ - ١٥٪) سالب من الناتج المحلي الاجمالي) ان زيادة الانتاج الوطني وتحسين الانتاجية وتوفير امكانيات أكبر لتمويل التنمية وطنياً وايجاد فرص عمل جديدة لقوة العمل يشكل أساس البرنامج الاقتصادي. صحيح أن تقليص الاستهلاك العام والخاص سيفرض حالة التقشف، لكن يقابل ذلك زيادة الانتاج وتوسيع فرص العمل وبناء قاعدة اقتصادية قابلة للتوالد الذاتي والتجدد خلافاً لبرنامج صندوق النقد الدولي. وتتكون الخطوط الرئيسية لهذا البرنامج من:

١- اعادة النظر في السياسة الزراعية على أساس التوسع في انتاج الحبوب والأعلاف وكافة المنتجات الضرورية لغذاء السكان والمنتجات القابلة للتصنيع.

٢- تنمية المراعي وحمايتها ووضع ضوابط للاستفادة منها، وكذلك توسيع عمليات استصلاح

الأراضي لزيادة الرقعة القابلة للزراعة وللري كذلك.

٣- وضع سياسة وطنية للمياه، بحيث تعطى الأولوية في الري لتنفيذ البرنامج الزراعي الوطني واستخدام أسلوب الري المتمم أو المكمل لسد النقص الناجم عن شحة الامطار من أجل انتاج المحاصيل والكميات المستهدفة.

٤- وضع سياسة تحقق على المدى القصير الاكتفاء الذاتي من منتجات الحليب ومشتقاته والدواجن والبيض واللحوم الحمراء والعمل على انتاج الأعلاف الضرورية والاشراف الرسمي على توفير بقية مستلزمات الانتاج بأسعار مناسبة وبدون وسطاء. والاستفادة من تجارب الدول النامية بهذا الخصوص والدول الصديقة الأخرى التي حققت خطوات هامة كالهند والصين الشعبية وغيرها.

٥- العمل على اعادة تعمير البيئة الريفية وتنميتها وتشجيع مختلف المنتجات الريفية وزيادة مقدرة الريف على توفير أكبر قدر من حاجاته الغذائية الأساسية. وتوفير الدعم والاقراض المناسب لذلك.

٦- حل المشاكل التي تعترض الانتاج الزراعي في مجالات الانتاج والتسويق وذلك عن طريق اقامة محطات للآليات الزراعية تقدم خدماتها بأجور مناسبة وتشجيع اقامة تعاونيات انتاجية وحل قضايا التسويق بدون وسطاء والعمل على تطوير تكنولوجيا محلية مناسبة.

٧- تشجيع الصناعات المستندة الى مواد أولية محلية.

٨- تصنيع أكبر قدر ممكن من منتجات الصناعات الاستخراجية "البوتاس والفوسفات" ومحاولة تجنب تصديرها بصورة مواد أولية.

٩- توسيع الطاقات الانتاجية القائمة والتأكد من حسن استخدامها وتعزيز التعاون والتنسيق في هذا المجال مع الدول العربية الشقيقة والبلدان الصديقة لا سيما البلدان الاشتراكية والدول النامية.

١٠- حماية الصناعات الوطنية بمختلف الوسائل بما في ذلك الحماية الاغلاقية عند الضرورة ولكن مقابل التشدد في مراقبة المواصفات والجودة وتدخل الدولة المباشر لتقرير الأسعار النهائية للمنتجات.

١١- العمل على اقامة مشروعات مشتركة في مجال الصناعة مع الدول العربية والاشتراكية والنامية على أساس المنفعة المتبادلة ولتعزيز القاعدة الاقتصادية في البلاد.

١٢- توفير اقراض بشروط سهلة وميسرة للمشروعات الزراعية والصناعية، والتأكد من أن القروض تستخدم للأغراض التي اقترضت من أجلها.

١٣- وضع التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة واخضاع الاستيراد الى أولويات وطنية في ضوء برنامج الانعاش الاقتصادي الوطني وتأمين متطلبات التنمية والتأكد من أن عائد الصادرات بالعملة الصعبة يعود للبلاد بصورة رسمية ولا يتم تكديسه كليا أو جزئيا في الخارج.

١٤- توسيع دور الدولة في مجال الأسعار والأجور وفق سياسة واضحة تحافظ على التناسب بينهما.

١٥- حماية المرأة العاملة والتصدي لمحاولات تسريحها أو طردها من العمل بحجة حالة البطالة وزيادة تأهيلها لتتمكن من ولوج قطاعات عمل مختلفة.

١٦- وضع خطة وطنية شاملة لمواجهة حالة البطالة بالتعاون مع الهيئات النقابية والشعبية وعدم السماح بتشغيل أية عمالة غير أردنية الا بعد التأكد من أن الضرورة تستلزم ذلك ولعدم توفر عمالة محلية مناسبة.

١٧- تعزيز القطاع العام وتخليصه من الثغرات والصعوبات والعراقيل التي تحد من انطلاقه خاصة في المجالات الادارية والمالية وتقوية دور الرقابة المالية والادارية على نطاق البلاد.

١٨- دعم وتعزيز القطاع الخاص المنتج في الزراعة والصناعة وكذلك في مجال التصدير وتوسيع التعاون بين القطاع العام والخاص والمختلط لتدعيم الانتاج الوطني.

١٩- اعادة النظر في قوانين وأنظمة الضرائب بهدف تبسيطها والاعتماد على مبدأ الضريبة التصاعدية في مختلف المجالات واستخدامها كأداة لزيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢٠- فتح أبواب الجامعات الأردنية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب على قاعدة "الصف المفتوح" والغاء نظام الساعات المعتمدة لتجنب الاقتصاد الوطني انفاق عشرات ملايين الدنانير على التعليم سنويا في الخارج.

٢١- وضع حد للممارسات والسياسات التي تفرض الاغتراب على المواطنين وندفع بآلاف الكفاءات العلمية والفنية للهجرة سنويا خارج البلاد.

٢٢- محاربة الرشوة والفساد والمحسوبية والاستفادة من الامكانات العلمية والعملية في البلاد بعيدا عن النعرات الطائفية والأقليمية والعشائرية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٢٣- تشكيل لجان من قضاة نزيهين للتحقيق في الجرائم الاقتصادية وحالات التلاعب بالمال العام والتخريب الاقتصادي وقضايا العمولات والرشاوي واحالة كل من تتوفر ضده أدلة الى القضاء.

٢٤- وضع سياسات مالية ونقدية تستجيب للخطة الاقتصادية العامة وتسهل تنفيذها. هذه خطوط عريضة لمعالجة الوضع الاقتصادي، وهي تشمل حسب تقديرنا مسائل أساسية غير تفصيلية تشكل الأساس لبرنامج وطني شامل "لانعاش الاقتصاد الوطني" ويتطلب هذا البرنامج تنفيذ ما يلي:

أ) التوقف عن دفع خدمة الدين الخارجي (فوائد + أقساط) لمدة خمس سنوات والانخراط في النضال مع الحركة العالمية الواسعة خاصة في الدول النامية والتي تطالب بايجاد حل لقضية الديون تساعد على تدعيم التنمية في الدول المدينة لتكون أساسا في الوفاء بخدمة الديون وليس طريق دفع الدول المدينة الى الافلاس والخراب الاقتصادي والاجتماعي وفق برامج ومقترحات صندوق النقد الدولي.

ب) الدعوة الى مؤتمر وطني واسع لدراسة الأوضاع الاقتصادية بعد أن توضع أمامه كافة الحقائق المتعلقة بذلك.

ج) الغاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وعدم التوقيع على كتاب النوايا والغاء قرارات رفع الأسعار وبعض الخدمات التي اتخذتها الحكومة السابقة.

د) العمل الحثيث للحصول على دعم الدول العربية الشقيقة وجميع صناديق التنمية القومية والدولية من أجل دعم برنامج "انعاش الاقتصاد الوطني".

الفكر الاشتراكي والبيرسترويكا الثورية

- ميخائيل غورباتشوف -

١ - الى أين نحن سائرون؟ مضمون وهدف البيرسترويكا



ميخائيل غورباتشوف

توشك البيرسترويكا على انجاز العام الخامس من تاريخها .. وتمضي قدما وتكتسب ابعادا جديدة اوسع، وعمقا جديدا لعملية التحويلات الثورية التي يحياها المجتمع، والتي بدأتها قرارات نيسان / ابريل عام ١٩٨٥. وبقدر تزايد القوة التي راحت تحتك بها البيرسترويكا مع "الشرايح الكثيفة" من واقعنا الاقتصادي والثقافي، رحنا نرى الكثير من منطلق مغاير.

فقد اقتربنا خطوة اثر خطوة من الادراك الأتم والأشمل لما قد شيدناه ونعيد تشييده ونحو أي مجتمع نسير، وبالتالي من تفهم واضح، بما فيه الكفاية، لفحوى ما نفعله. واذا كنا نفترض في البداية ان الحديث لا يدور من حيث الأساس الا عن ازالة بعض التشويهات في الجسم الاجتماعي،

وتطوير ذلك النظام المترسخ عموماً الذي تكون خلال العقود الماضية، فنحن نتكلم الآن عن ضرورة التحويل الجذري لكل صرحنا الاجتماعي - ابتداء من القاعدة الاقتصادية حتى البنية فوقية. ولا نتكلم فقط بل وننفذ الخطوات العملية في اصلاح علاقات الملكية وآلية الاقتصاد والنظام السياسي وتغيير الجو الروحي والاخلاقي في المجتمع.

ولكننا يسيرنا في طريق هذه التحويلات الثورية علينا أن نوازن بينها وبين الآفاق المقبلة وأن نفكر بالأسول النظرية الأساسية لكامل عملنا. فبدون مثل هذه المواقف الاستراتيجية ودون تركيز الاهتمام دوماً على المسائل الجذرية سوف يغدو من المستحيل التحرك الى الأمام.

ان عمل الحزب النظري بعد نيسان / ابريل عام ١٩٨٥ أصبح مراحل في ادراك أنفسنا والاقتراب من الفهم الصحيح لأهداف البيريسترويكا الراهنة والاستراتيجية. فاستيعاب ما مضى وتجديد فهمنا للاشتراكية، وتحديد المؤشرات الأساسية لمظهرها الجديد، وسبل الوصول بالمجتمع السوفييتي الى حالة نوعية جديدة - هذه وغيرها من القضايا النظرية المبدئية قد طرحها الحزب على المناقشة الواسعة. وقد نهض بعمل كبير خلال سني البيريسترويكا العلماء والمطبقون.

والحديث لم يدر ولا يدور بل ولا يمكن أن يدور حول اختلاق مظهر جذاب للمستقبل ثم فرضه على الحياة. فالمستقبل لا ينمو من الأحلام حوله، وانما من الحاضر ومن تناقضات ونزعات التطور التي تلازم الحاضر، ومن عملنا المشترك. ونسيان ذلك يعني الوقوع في أسر المخططات غير الواقعية.

يحاول البعض أن ينحى علينا باللائمة على أننا لا نملك على حد زعمهم - خطة مفصلة لتطبيق مفهوم البيريسترويكا. ولكن من المستبعد أن يكون بمقدورنا الموافقة على هذا الطرح للمسألة. وأظن أننا سنقع في خطأ نظري اذا ما أخذنا نفرض على المجتمع من جديد تخطيطات جاهزة ورحنا نحشر الحياة والواقع في قوالب التخطيطات. فهذا شيء طبع الستالينية التي ننهبها. فنحن نسير على هدى لينين. والسير على هدى لينين يعني دراسة كيف ينمو المستقبل من الواقع الراهن، وطبقاً لذلك نرسم خططنا.

وهذا ما نفعله بالضبط، انظروا الى المواقف التي كنا نقفها قبل عامين، على الأقل، والى مواقفنا الراهنة، فبوسع أي انسان غير متحامل أن يرى دينامية الآراء وان يلمس الحركة الى أمام. فقد تعلمنا الكثير خلال هذا الوقت وأدركنا الكثير، كما أدركنا هفواتنا أيضاً. ونقدم اليوم، خطوة اثر خطوة، على تغيير اشكال تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل جذري، وبتنا نفهم اننا بحاجة الى تعجيل أكبر في هذا الأمر، ولكن لا على حساب مضمون ونوعية الاصلاحات، سواء أكانت في الاقتصاد أم في المجال السياسي أم في تنظيم العلاقات القومية.

تري ما هي المفاهيم البديلة التي تعرض علينا؟ انها غير موجودة كمفاهيم. بل يمكن الكلام عن وجهتي نظر فقط، تبرزان بوضوح اليوم. احدهما - الحفاظ على منظومة الأمر والنهي والتخطيط الصارم، والقيادة التسلطية لا في الاقتصاد فحسب بل وفي الثقافة أيضاً. والأخرى تقوم على الادعاء بأن الطريق الماضي قد حُض خيراً ثورة اكتوبر وتقتصر اشاعة الرأسمالية في المجتمع. فهل بوسعنا السير في هذين الطريقين؟ كلا، فنحن نرفضهما، وحججنا بهذا الصدد معروفة. فنحن نرى طريقاً آخر، طريقاً يفضي الى تقدم المجتمع.

أماننا اليوم مهمة معقدة، مهمة بحث هيبه الفكر الماركسي والموقف الماركسي من الواقع. فنحن بحاجة الى كل غنى المنهج الماركسي والى رؤية العالم والقيم النابعة من هذه الايديولوجية، وهي احدى أكثر الايديولوجيات العالمية نفوذاً، لمواصلة بحث مفاهيم وسياسة البيريسترويكيا.

ويتعين على الاشتراكية ان تعي حقيقة نفسها وفقاً للمضمون العميق الذي أرسى فيها منذ ظهورها كفكرة، ومن منظور المرحلة الراهنة للحضارة البشرية، طبعاً. فالعقود السبعة التي أعقبت ثورة اكتوبر هي فترة قصيرة في ميزان التاريخ، كي ينشأ فعلاً ذلك المجتمع الجديد الذي يعتبر فاتحة عصر جديد في تقدم البشرية، بل والبيريسترويكيا نفسها ليست - في رأينا - سوى مرحلة طويلة الأمد من طريق الاشتراكية التاريخي يتم خلالها نبذ منظومة الأمر والنهي البيروقراطية. ونشأة الجسم الاجتماعي الديمقراطي الحق المتمتع بالادارة الذاتية.

وفي هذه الفترة الانتقالية التي هي ثورة من حيث جوهرها، تلتحم وتتشابك وتتفاعل مختلف العناصر والعوامل. وفي التباين بين مختلف الأشكال والنماذج، الاجتماعية والاقتصادية، وشتى النزعات الايديولوجية تجري بلورة النوعية الجديدة للوجود الاجتماعي ومظهر الاشتراكية الجديد. فتجديد الاشتراكية المتنامية هو عملية تتعدى العقود لتستمر في القرن الحادي والعشرين.

علينا أن ننظر الى المستقبل بجرأة وشجاعة. فنحن نعتد في اعادة بناء مجتمعنا على القدرة الذهنية والمعنوية الضخمة للفكر الاشتراكي عن بناء مجتمع انساني حر ورشيد، هذا الفكر الذي يقترن في رأينا بالنظرية الماركسية - اللينينية.

٢- الماركسية - اللينينية والنظرية الاشتراكية

لقد طرح التاريخ بحدة مسألة حيوية فكرة الاشتراكية ذاتها. فلم يعد كافياً ان نقول أنها تفي بمنطق المسيرة التاريخية وأمانى اناس العمل الأزلية. واليوم تتصاعد أكثر فأكثر أصوات تدعي أن الفكر الاشتراكي ليس الا مجرد تأملات ولهذا فهو عديم المستقبل، وان النظرية الماركسية التي عبرت عنه وعللته لم تبرر نفسها، لكونها المسؤولة عن الحالة المتأزمة التي يعايشها مجتمعنا.

وهذا الموضوع، نظراً لأهميته المبدئية النظرية والعملية، يحتاج الى تحليل جاد. ان الفكر الاشتراكي يتمتع بتقليد عريق. فقد ألهم على مر قرون الكثير من الحركات الاجتماعية، ومن ضمنها الثورية. وماركس وانجلس، بعد أن سبرا أغوار الفكر الاشتراكي، تمكنوا من تخليصه من أوهام الطوباوية والمخططات غير الواقعية، بتصويرهما الاشتراكية العلمية كنتيجة منطقية للتقدم الحضاري والابداع التاريخي للطبقة العاملة وجماهير الشغيلة. وهما، في الوقت ذاته، ميزا الاشتراكية العلمية بكل نقه عن شيوعية "الثكنات" /كما سماها ماركس/ المبتذلة القائمة على المساواة الشكلية، وربطاً نشأة المجتمع الجديد ببلوغ الانتاج المادي والديمقراطية وشخصية الانسان أعلى مراحل التطور.

وهذا التفسير للاشتراكية يمثل قيمة اجتماعية وروحية عظيمة. وفي مركزها نرى الانسان



وتطوره الشامل، الاخلاقي والفكري والمادي، في مجتمع ينعدم فيه الاستغلال والظلم. ونحن نرى أن الفكر الاجتماعي لم يحض من حيث الأساس والأهم فكرة ماركس حول بناء "مملكة الحرية" القائمة على تحكم الناس في الانتاج المادي وعلاقاتهم الاجتماعية، ولم يتفوق على هذه الفكرة. ان مؤسسي الماركسية لم يقبلوا قط على اختراع اشكال وآليات معينة لتطور المجتمع الجديد. بل صاغوا الفكر الاشتراكي اعتمادا على الحياة الاجتماعية الواقعية وتجربة الحركة العمالية الثورية في عهدهما. وبرهنا على الطابع الزائل تاريخيا للرأسمالية، وعلى الضرورة التاريخية التي تحتتم الانتقال الى المرحلة الجديدة من التطور الاجتماعي، سعيا منهما لتزويد القوى الاجتماعية الثورية "بشعار للنضال" في سبيل الاشتراكية، معلل نظريا. ولم يعط مؤسسا الماركسية الا نموذجا نظريا عاما لنزعات التطور الاجتماعي، يعتبر موجها أميناً في معرفة وتطوير الممارسة الاجتماعية. اما بخصوص بناء المجتمع المقبل الذي يجب ان يحل محل الرأسمالية فلم يتكلما حوله الا باعم الأشكال ومن وجهة نظر مبادئه الأساسية بالدرجة الرئيسية. ومسؤولية التشويهاات التي تعرضت لها الاشتراكية في سني عبادة الفرد والركود أو مسؤولية الخطوات الخاطئة لهؤلاء أو اولئك من الشخصيات السياسية لا تقع، كما هو واضح، على مؤسسي الماركسية أو على النظرية التي وضعها. وهذا صحيح ليس فقط لسبب ان مسافة زمنية تبلغ قرنا تباعد بين النظرية وبين الأحداث المذكورة، بل هو صحيح من حيث جوهر الأمر ايضا.

وهذا يخص، بالتحديد، بعض التفسيرات الشائعة للماركسية. اذ يعتبر، مثلا، ان الموقف السلبي من الانتاج البضاعي الذي ساد عندنا عشرات السنين يأتي مباشرة من ماركس الذي افترض ان قانون القيمة يفقد قدرته كعامل منظم للانتاج بعد الانتقال من الملكية الخاصة الى الملكية العامة. في حين ان ماركس لم يربط مسألة تخطي الانتاج البضاعي بالملكية العامة فقط بل وببلوغ أعلى مستوى لتطور القوى المنتجة، عندما تتبلور بين الانسان والطبيعة "عملية انتاجية قادرة على اعادة الانتاج ذاتيا"، الأمر الذي يؤدي الى انتفاء الانسان كمشارك مباشر في الانتاج المادي.

والأساسي هنا هو تطور العلم والتقنية، وبذلك القدر الذي لم يتسن تحقيقه حتى الآن في أي جزء من اجزاء العالم. وهذا المستوى من تطور القوى المنتجة لا يميز بالطبع المراحل المبكرة من التشكيلة الجديدة والتي نمر بها الآن، وانما المستقبل البعيد. ولكن اذا جرى فرض التخلي عن العلاقات البضاعية - النقدية على بلد فقير منهار، واذا تم الانتقال الى التبادل العيني المباشر في ظروف النقص العام في كل ما هو ضروري، كما حدث ذلك في فترة الشيوعية العسكرية، فهل يمكن ان نلقي مسؤولية مثل هذا التطبيق للنظرية على واضعي النظرية بل وعلى النظرية نفسها؟ وسيتعين علينا لاحقا أن نجيب عن سؤال: لماذا لم يحظ بالاهتمام تقييم لينين للمحاولات الأولى، في فترة الشيوعية العسكرية الرامية الى فرض الاشتراكية عن طريق الانتقال الى التبادل العيني المباشر، والتي وصفها بأنها محاولات خاطئة.

الآن بوسعنا أن نقول ان ماركس لم يقدر كل التقدير امكانيات التطور الذاتي الكامنة في الرأسمالية التي تمكنت من استيعاب منجزات الثورة العلمية - التقنية وايجاد تلك البنى الاجتماعية - الاقتصادية التي ضمنت لها الحيوية وتحقيق مستوى عال نسبيا من الرفاهية لغالبية السكان في بلدان الرأسمالية المتطورة، الأمر الذي لا يلغي بالطبع تناقضاتها الداخلية العميقة.

ومع ان ماركس كان أول من استشف قدرات التنمية الضخمة الكامنة في التقدم العلمي - التقني، وتحويل العلم الى قوة انتاجية واجتماعية مباشرة، الا أنه لم يتوقع أن الثورة العلمية - التقنية المقبلة يمكن أن تصبح مصدرا جديدا لتطور الرأسمالية. وهذا أمر يسهل تفسيره اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ماركس لم يتنبأ الا بإمكانيات تطور الرأسمالية التي كان يعرفها - أي رأسمالية القرن التاسع عشر. فهو لم يتوقع امكانية تعايش النظامين الاجتماعيين فترة طويلة من الزمن داخل مجموعات كبيرة من البلدان، الأمر الذي حث الرأسمالية على تطوير نفسها وعلى تقبل عناصر جوهرية من الخبرة الاشتراكية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، وعلى اشاعة الديمقراطية في نظامها السياسي مما اتاح للرأسمالية اكتساب قوة جديدة والتكيف لتحديات الزمن.

فضلا عن ذلك برزت في ايماننا بحدّة قضايا جديدة، لم تكن في الماضي ولهذا لم تصبح موضوع تحليل من جانب مؤسسي الماركسية، او لم تكن الا جنينا. فقد تغيرت طبيعة الملكية الرأسمالية لحد كبير. تغيرت بنيتها، ولا سيما الآن، بالنظر لتدويل الانتاج وتحويل الاقتصاد الرأسمالي ككل الى اقتصاد متعدد الجنسيات. فالقضايا العالمية احتدمت بحيث لا يمكن دونها الآن ان نكون فكرة واقعية حول النزاعات الراهنة في التطور الاجتماعي وحول مستقبل الانسان.

واخيرا، هناك خبرة الاشتراكية العالمية التي بوسعنا الاعتماد عليها في تحديد أهداف تطورها. فقد بتنا نفهم الاشتراكية اليوم بشكل أوسع وأعمق وأكثر واقعية مما في الماضي القريب. نفهمها كمسيرة عالمية تحتل مكانها فيها، الى جانب البلدان الاشتراكية التي بلغت درجات مختلفة من التطور الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، شتى تيارات الفكر الاشتراكي في بقية انحاء العالم والحركات الاجتماعية المغايرة من حيث تركيبها ودوافعها.

ان الاشتراكية، كالحياة، متنوعة المظاهر لأنها ابداع حي لجماهير الناس الغفيرة. ولهذا فنحن نؤمن بحتمية تنوع صيغ التطور الاشتراكي حتى في كل بلد على حدة، بل على صعيد المجتمع العالمي. وتنوع الصيغ هذا نابع من تفاوت مستويات تطور القوى المنتجة وخصائص التقاليد التاريخية والقومية والثقافية لكل شعب.

ومن هذه الزاوية ننظر ايضا الى خبرة الاشتراكية الديمقراطية. نرى ونقيم عن جدارة مساهمتها التي تمتد قرنا من الزمان، في اجراء الاصلاحات الاجتماعية التي ساعدت على زيادة رفاهية الشغيلة وحمايتهم اجتماعيا في بلدان رأسمالية كثيرة في الغرب. ونحن ندرس باهتمام الخبرة المتنوعة والغنية التي اكتسبتها الاشتراكية - الديمقراطية على الرغم من تباين قيمة مختلف جوانبها، ونسعى الى الاستفادة من عناصرها تلك التي تلائم ظروف مجتمعنا.

ومما ينطوي على أهمية خالدة واقع ان الماركسية اذ طورت أفكار الاشتراكية، برهنت على ان الاشتراكية نتيجة مشروعة لمسيرة التقدم الحضاري وعملية ابداع الشعب التاريخي. وفي ذلك تجسد موقفها العلمي من وصف المجتمع الجديد. ولكن علينا كي نحافظ على هذا الموقف، الا ننسى انه لم يصغ مرة واحدة والى الأبد.

٣- فكرة الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي

لينين: "... تغيير نظرتنا بأسرها الى الاشتراكية".



في الحديث عن المستقبل نلتفت حتما الى الماضي. والمسألة الخاصة بسبل تطورنا اللاحق جزء لا يتجزأ عن تقييم ثورة أكتوبر. فأى من الثورات على مدى التاريخ لم يجر حسب خطة اعدت مسبقا كما لم تسفر أية ثورة عن كل النتائج بالضبط التي انتظرها المشاركون فيها. وهذا ما تدل عليه مسيرة تاريخ البشرية بأسره. وهو يسري على الثورة الاشتراكية ايضا كما تحدث عن ذلك مارا مؤسسو الاشتراكية. ولقد تساءل انجلز: "نحن بصدد آراء صيغت مسبقا حول تفاصيل تنظيم مجتمع الغد؟ انكم لن تجدوا عندنا حتى ولو اشارة الى هذه الآراء". وكتب لينين عن الحركة نحو تطبيق قاعدة "من كل حسب قدراته ولك حسب احتياجاته" ما يلي: "اننا لا نعرف ولا نستطيع ان نعرف عبر أية مراحل وأية اجراءات عملية ستتقدم البشرية على طريق تحقيق هذا الهدف الأسمى". ولقد قال ذلك بعد ثورة فبراير البرجوازية وقبل ثورة أكتوبر في كتاب "الدولة والثورة" الذي وصف فيه المستقبل الاشتراكي باسهاب وتفصيل أكبر مما أقدم عليه حتى بداية التطبيق الاشتراكي.

وبديهي أن هذا لا يعني أن النتائج الواقعية للثورة القريبة منها والبعيدة لا تخضع للتحليل السياسي والعلمي واعادة التقييم. فمع تراكم الخبرة تجري اعادة التقييم هذه بانتظام. وان كنا نربط بأكتوبر أعظم التحولات التقدمية التي شهداها البلد والعالم بأسره على مدى ٧٢ عاما خلت وهذا الربط يتمتع بكافة الأسس - فاننا لا نستطيع أن نتهرب من السؤال التالي: الى أي مدى غدا ممكنا في ظروف النظام الجديد انتهاك الشرعية الاشتراكية وانتقاص حقوق المواطنين الديمقراطية وغير ذلك من الظواهر السلبية؟

نعم ان ماضينا متنوع الطابع. فلقد شهد النجاح والفشل، والابتكارات والأخطاء، والسار والمأساوي، والحماس الثوري والعمل البطولي والتضحيات وأمالا عظيمة أسوء بخيبة الآمال. ولا يمكننا التوصل من تاريخنا. ففي الماضي بالذات تكمن مصادر الكثير من مصاعبنا الراهنة. ومسيرة الاشتراكية بأسرها - بما فيها البطولي والمأساوي هي ثروة للبشرية بأسرها. وفي هذه الحال لن تذهب سدى سواء نجاحاتنا أو خسائرها ان سندرك المخاطر التي تنتظرنا وكيفية تلافيها ادراكا افضل.

واليوم ومع تعمقنا المتزايد في جوهر تاريخنا يظهر بجلاء مطرد ان ثورة أكتوبر لم تكن خطأ وليس فقط لأن البديل الواقعي لها لم يتمثل في الجمهورية البرجوازية الديمقراطية وانما في التمرد الفوضوي وديكتاتورية العسكريين الدموية وترسخ نظام رجعي معاد للشعب. ولا يوجد أدنى شك في أن ثورة أكتوبر لم تندلع بالصدفة فهي كانت قفزة تاريخية عالمية الى المستقبل ومقدمة لحل القضايا الاجتماعية لصالح الشعب ولتهيئة الظروف الاجتماعية اللازمة لانجاز أعظم تقدم مادي وروحي ولاشراك جماهير الشغيلة قاطبة في عملية الابداع الاجتماعي الواعي.

لقد كانت السنوات الأولى بعد ظفر ثورة أكتوبر أول اختبار فعلي للفكرة الاشتراكية. حينئذ بدأ بحث مكثف عن أشكال محددة لتنظيم المجتمع. ويشهد بذلك أول ما يشهد أعمال لينين ابتداء من مؤلفه الشهير بعنوان "المهام المباشرة للسلطة السوفيتية". وبتأثير التوجهات الدوغماتية التي غرسها ستالين والتي استمرت فترة طويلة بعده لم يقيم عندنا على النحو الواجب طابع البحث الذي تميزت به أعمال لينين التي كتبها بعد انتصار الثورة كما طمست التغيرات في وجهات نظره ازاء بناء الاشتراكية لأن هذه التغيرات كان من الممكن أن تقيم كضعف. بيد أن



البحث اللينيني هو في الواقع مؤشر يشهد بالقوة لا بالضعف. وفي خضم الأحداث والتطورات العاصفة استطاع لينين التعلم من الحياة وادراك مطالب الجماهير ادراكا دقيقا وتحليل الحقائق واستخلاص الاستنتاجات النظرية من العمليات التي جرت في المجتمع.

كما انتشر على نطاق واسع التصور بأن لدى لينين برنامجا كاملا لبناء الاشتراكية في بلدنا. وفي الحقيقة لم يكن لديه هذا البرنامج الكامل. ومعروف ان التركيز قد جرى في السنوات الأولى بعد انتصار الثورة على التوزيع المباشر والزامية العمل والرقابة والمحاسبة الصارمة أي ركز على الاجراءات التي غدت عنصرا أساسيا في سياسة الشيوعية العسكرية. وبانتهاء الحرب الأهلية اتضح للينين ان هذه السياسة قد استنفدت امكانياتها. وان قيادة الجماهير نحو الاشتراكية بالاعتماد على الحماس الذي اثارته الثورة وحده أمر غير ممكن ولا بد من وضع الاهتمام بالمصلحة المادية وما يرتبط بها من آليات للانتاج البضاعي والتداول قيد العمل. انطلاقا من هذا حددت على نحو جديد الاتجاهات الأساسية الاقتصادية لحركة المجتمع والتي كان بينها الاعلان الشجاع للسياسة الاقتصادية الجديدة "نيب" - السياسة التي تعارضت مع المعتقدات الدوغماتية والرأي العام السائد في الوسط الحزبي.

كما أن المسألة التالية لا تقل مأساوية. علق لينين والبلاشفة في فترة التحضير لثورة اكتوبر والقيام بها، علقوا الامال على تأييد البروليتاريا في البلدان الأكثر تطورا لأنهم كانوا يدركون ان روسيا لم تبلغ حينها مستوى التطور الاقتصادي اللازم للانتقال الى الاشتراكية. ولكن لم تهب مع انتهاء الحرب الأهلية ثورات بروليتارية ظافرة في البلدان الأخرى. فهل يعني هذا أنه لم يكن هناك داع للاستيلاء على السلطة في اكتوبر أم أنه كان من الجدير التنازل عنها بعد الحرب الأهلية؟ ان لينين قد رد على ذلك باجابة دقيقة: "يتحتم علينا استخدام سلطة البروليتاريا في تشكيل المقدمات الاقتصادية والثقافية للانتقال الى الاشتراكية بأسرع ما يمكن أي اقامة الصناعة الحديثة والقيام بثورة في المجال الثقافي. بتعبير آخر انجاز ما كان انجازه لازما على الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية، ولكن في ظل السلطة السوفيتية".

وقبل وفاته بفترة قصيرة صاغ لينين التصورات الأولية لخطته التعاونية وربط على نحو وثيق فكرة الثورة الثقافية بالحركة التعاونية وسط صغار المنتجين وبتغيير كافة ظروف المعيشة. وهكذا كان لينين بصدد صياغة برنامجها الخاص بالانتقال الى الاشتراكية الذي انصب - كما بات يدرك بجلاء - في "تغيير نظرنا بأسرها الى الاشتراكية".

ان تحليل كل مجموعة المؤلفات التي كتبها لينين بعد انتصار ثورة اكتوبر يتيح ادراك الاتجاه الذي فكر فيه لينين كمحور لهذا التغيير. ولعل أكثر ما يحدثنا عن ذلك هو مقالته "بصدد التعاونيات" التي تتضمن الكلمات التي سردناها آنفا. ومن فكرة "المصنع الموحد" ونوع من الاحتكار تحت قيادة دولة العمال والتي تكررت كثيرا عامي ١٩١٧، ١٩١٨ توصل لينين الى الفكرة التي تقول ان النظام الاشتراكي هو نظام "التعاونيين المتحضرين".

كيف يمكن تجسيد ذلك وفي أية أشكال تنظيمية أو غيرها من الأشكال الاجتماعية - للأسف لم يسعف الوقت لينين حتى معالجة هذه المسائل. وهو لم يضع سوى التصورات الأولية والمنطلقات نحو ذلك. وللأسف أنها لقيت فيما بعد تجاهلا أو حرفت بفظاظة في مجرى عملية ستالين للتصنيع والحركة التعاونية.



ونتساءل لماذا نجح ستالين في فرض برنامجه وأسايبه على الحزب والشعب بأسره؟ انها مسألة المسائل في تقييم تاريخنا.

٤- التشويهات البيروقراطية لفكرة الاشتراكية

بعد وفاة لينين انصب البحث عن أشكال وطرائق لبناء المجتمع الجديد، ذلك البحث الضروري تاريخيا في صراع فكري وسياسي عنيف. ولقد استغل ستالين بمهارة اندفاع الجماهير الثورية وكافة النزعات الطوباوية والطموحات الى المساواة المطلقة التي تميز أية حركة جماهيرية وكذلك سعي الطبيعة الى بلوغ الأهداف المنشودة في أقرب وقت ممكن. كل ذلك أدى الى الحد كثيرا من امكانية المناقشة البناءة للبدائل والقضايا التي برزت، والى تعميم لم يبق فيه مكانا لتعدد الآراء ووجهات النظر القائمة على أساس النظرية الماركسية وضمن أطر برنامج الحزب. واقتربت فكرة الاشتراكية أكثر فأكثر من نمط النظام الإداري البيروقراطي المتسلط.

وأُسفرت هذه العملية عن نتيجة أخرى تمثلت في الهوة التي اتسعت شقتها باستمرار بين النظرية الماركسية وواقع الأمور وبين المثل الانسانية والتطبيق. وعمل النظام الاقتصادي السياسي البيروقراطي ذو المركزية الصارمة طبقا لقوانينه الخاصة. هذا بينما تعين على النظرية القيام بوظيفة ايدولوجية مشوهة وخلق توهم في "سلامة" هذه الممارسات وتعليل التطبيق برسم نمونج كامل لملامح الاشتراكية يتفق مع مبادئ الماركسية اللينينية، كما زعم، في الوعي الاجتماعي.

وباسم بلوغ "الغاية العظيمة" جرى تبرير شتى الوسائل وأكثرها لا انسانية. ووضعت "الجدوى السياسية" رسميا فوق "الشرعية" مما حرم السياسة من المبادئ الاخلاقية. واذ انتهك قواعد ومبادئ العدالة والسلوكيات البشرية حاول النظام البيروقراطي التسلطي تعزيز موقعه بغرس دُوب لقواعد "خاصة" متميزة عن قواعد السلوك والتعايش البشرية العامة، في الوعي الاجتماعي.

ومع ذلك ورغم كل التشويهات احتفظ الشعب في اعماق وعيه بالمفهوم الانساني للاشتراكية وسعى في أية فرصة سنحت لفتح الطريق امام هذا المفهوم.

واتسم بأهمية بالغة المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي الذي فضح الظواهر التي اطلقت عليها تسمية "عبادة الفرد" ونزع مجد ستالين وادان طريقه. وهذا قد أملى النظر على نحو جديد الى الطريق التي قطعها البلد والحزب.

بيد أن المؤتمر العشرين رغم رفضه للجوانب السوداء لنظام ستالين وتطرفه وادانتها لم يغير عموما من النظام البيروقراطي ذاته. فلقد استطاع هذا النظام الصمود وساعده في ذلك الوهم الجديد في أن القضاء على تطرف نظام ستالين كاف لكي تستطيع طاقة الاشتراكية التي فك عقالها الارتقاء بمجتمعنا في المستقبل المنظور حتى أعلى مرحلة للشيوعية.

وتقييم الحالة التي بلغها المجتمع "كاشتراكية متطورة" تضمن عناصر "البراغماتية". ولكن كان نصيب "الطوباوية" والمبالغة عظيما هنا والرئيسي ان نفس النظام البيروقراطي بقي على ما كان عليه دون تغيير.



وتشويهات ستالين قد أدت الى تضيق الرئيسي مما تضمنه مفهوم ماركس ولينين للاشتراكية: مفهوم الانسان كغاية لا كوسيلة، وبدلاً من فكرة التطور الحر لكل فرد كشرط لتطور الجميع الحر ظهر تصور عن الانسان "كبرغي" في آلة الحزب والدولة وعن منظمات الشغيلة "كجسور لنقل الحركة" في هذه الآلة. وفيما بعد بقي اساسا الميكانيزم هذا، والأكثر من ذلك ان النظام البيروقراطي اكتسب في الحقيقة قوة متنامية مما أسفر عن عواقب بالغة السوء بالنسبة للمجتمع وقادته في نهاية المطاف الى الركود والى حافة الأزمة.

وتلك السنوات تسمى عادة "بحقبة الركود" الا أن هذا الوصف غير كاف كما يبدو، انها كانت حقبة لتضييع الفرص، حقبة الحقت اضراراً خطيرة بقضية الاشتراكية. آنذاك استخفوا بأهمية المنعطف الذي شهدته مجال العلم والتقنية ولم تتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه رغم الكثير مما ذكر عن ضرورة الربط بين منجزات الثورة العلمية التقنية - وبالذات أحدث مراحلها - وبين أفضلويات الاشتراكية. نتيجة لذلك ومن المفهوم الحضاري العام بقينا في عدة مجالات واصعدة هامة في حقبة تكنولوجية ماضية، ان جهاز القول بينما دخلت بلدان الغرب حقبة أخرى - حقبة الطرائق التكنولوجية العالية الدقة والروابط الجديدة مبدئياً بين العلم والانتاج، حقبة أشكال جديدة، لضمان كافة مناحي حياة الناس بما فيها المعيشة.

ان الكثيرين يحاولون اليوم البحث عن جذور مصائبنا وصعوباتنا الحالية في الخيار الاشتراكي نفسه. ويبحثون عن ذلك لا في طرق الثورة وانما في بدايتها ومبادئها. والحزب الشيوعي ايضاً يعود الى منابع الثورة لا لكي ينزع مجد "البواصل المتفانين" وانما لكي يأخذ على عاتقه كامل المسؤولية عن قضية الثورة ومن وعودها وانجازاتها وديونها التي لم تف بها. والحزب بوصفه منظم الثورة لا بد وأن يتذكر دوماً هذه الديون. فمواصلة التقدم على طريق الاشتراكية غير ممكن بدون هذا التذكر. وما لم ينجز او ينفذ لا بد من انجازه وتنفيذه.

ان النظرية الماركسية قد تنبأت باحتمال العودة أكثر من مرة لبدء كل الأمور من جديد في سياق البناء الاشتراكي.

٤- البيريسترويكا والرؤية الجديدة للاشتراكية

ان مسيرة البيريسترويكا الثورية بدأت بمبادرة من الحزب وقيادته. وعلى هذا الأساس باتت تقييم احيانا في صحافتنا على انها "ثورة فجرتها القمة" ويجري بصدها مختلف التشبيهات والمقارنات التاريخية.

ومع ذلك نتصور ان مفهوم "ثورة من القمة" غير مقبول لأنه يقسم مجتمعا الى "قمة" قائدة و "قاعدة" تنفذ أفكار القمة وتعليماتها وأوامرها. وهذا المفهوم كان طبيعياً بالنسبة لستالين الذي استخدمه في وصف اشاعة الحركة التعاونية لأنه عكس تصوره عن هرم السلطة الذي كانت سواد الشعب أساسه وكان القادة "قمتهم". ولكن تصور كهذا هو بالنسبة لنا قالب طبق الأصل للنظام البيروقراطي التسلسلي الذي نرفضه كما أنه شكل للايديولوجية الستالينية المعادية للديمقراطية أي أنه تجسيد للفكر البائد لا للفكر الجديد.

ان البيريسترويكا هي عملية ثورية متكاملة تنفذ بطرق ديمقراطية بواسطة الشعب ومن أجل الشعب الذي يعتبر الحزب طليعته السياسية. وما يبديه الحزب من نشاط وما يطرحه من مبادرات



تاريخية هما تجسيد طبيعي لدوره الطبيعي. والحزب لا يحتكر الحق في البحث والمساواة. غاية مبادرة مغيدة ومهما كان مصدرها ضرورية للبيريسترويكا اذ ان قوتها الحيوية تتوقف سياسيا على اشاعة الديمقراطية التي تتلخص وظيفتها وبين الأمور الأخرى في حفز روح المبادرة لدى الجماهير.

واليوم تتسم بأهمية أكبر من أهميتها في أي وقت مضى الاجابة عن السؤال الخاص بالمنطقتان الجديدة نحو الاشتراكية وبالرؤية الجديدة لمواصفاتها الأساسية.

والبيريسترويكا تحول المبادئ الأولية للثورة الى نطاق المبادئ الواقعية لأن أغلبيتها أعلنت فقط في الماضي. فضلا عن ذلك تكشف بصورة جلية تماما الآن ان هذه المبادئ ذاتها وكذلك المعايير الاشتراكية التي تقوم عليها تتطلب تحديدا دقيقا مع الأخذ في الحسبان خبرة الاشتراكية العالمية وعمليات التنمية في البلدان الرأسمالية.

ويجب أول ما يجب أن تزال منها صبغة المجابهة والمواجهة الميتافيزيقية المطلقة بين النظم الاجتماعية القائمة. والحياة نفسها وديالكتيكها والمخاطر والمسائل العالمية التي طرحت أمام البشرية تملي الانتقال من المجابهة الى التعاون بين الشعوب والدول بغض النظر عن النظام الاجتماعي.

ان نبذ مواقف المجابهة يساعد في ادراك اننا قسم جزء لا يتجزأ من الحضارة البشرية التي نتحمل المسؤولية عن صيانتها. ولكننا في ضجيج مواجهتنا المباشرة للرأسمالية لم نأخذ في الحسبان تماما أهمية الكثير مما أنجزته البشرية على مدى القرون. وإلى عداد منجزات الحضارة هذه تنسب ليس فقط أبسط قواعد السلوكيات والعدالة بل ومبادئ القانون الرسمي أي الكل سواسية أمام القانون وحرية الفرد وحقوقه ومبادئ الانتاج البضاعي والتبادل المتكافئ القائم على تطبيق قانون القيمة. واليوم تدخل الوعي الاجتماعي بجلاء متزايد فكرة مفادها ان الانتاج البضاعي والطرائق الاقتصادية للادارة تعتبر في مرحلة التنمية الاشتراكية المعاصرة عنصرا لا يتجزأ عن الاشتراكية.

وعلى أن ننظر بعين جديدة الى مقولة لينين المعروفة وهي أن بين الطور الذي يسمى بالرأسمالية الاحتكارية وبين الطور الذي يسمى بالاشتراكية لا توجد أية تشكيلات مرحلية. أغلب الظن أن لينين كشف عن تقارب بين شكلي تنظيم الانتاج ومستويي تعميمه في هذين النظامين، وهو التقارب الذي لم ندركه ادراكا تاما حتى الآن والذي يدل على أنه يدخل حيز العمل آليات تخص الحضارة البشرية كلها لا هذا أو ذاك من النظامين. ويجب تغيير رؤيتنا لفحوى المباشرة الاقتصادية بين الرأسمالية والاشتراكية. فالأهم ليس نمو حجم الانتاج أو كمية المنتجات بواقع الفرد الواحد من السكان - وان ما زالت هذه المهمة مطروحة على جدول الأعمال في بعض فروع الاقتصاد الوطني مثل الزراعة - بل الاقتصاد بالموارد ومستوى التكنولوجيا وتوفير المعلومات. وعلينا ان نغير المعايير الاقتصادية ونجعلها تتماشى مع العصر الحديث والواقع الاقتصادي لأيماننا هذه. وهذا على قدر كبير جدا من الأهمية لتحديد أهداف السياسة الاقتصادية.

اننا نشغل المركز الأول في العالم بحجم انتاج الصلب والأسمدة المعدنية وبعض المنتجات الأخرى. وهل ثمة شيء من "الخصوصية الاشتراكية" يعطينا هذا الانجاز؟ يبدو أن هذه الأطنان والقطع والامتار .. الخ تغدو في مرحلة ما مؤشرات غاية في البساطة والبدائية في التنمية



الاقتصادية والاجتماعية. ويجب ان تتجاوب معايير الاشتراكية في هذه الظروف أكثر من مصالح الفرد واحتياجاته. وفيما يخص انتاج الخيرات المادية فلا ينبغي اتباع شعار المواجهة "اللاحق والتجاوز" بل التوجه نحو الانضمام الأوثق الى العملية العالمية للتنمية الاقتصادية. واذا لم نسع لمواجهة الآخرين في هذا المضمار بل لحل مشاكلنا الاقتصادية بالتعاون معهم فهذا يعود علينا بالفائدة الاقتصادية.

والواضح ايضا أنه تجري في ظل الرأسمالية والاشتراكية عمليات متشابهة جدا من حيث مضمونها لأنها تنجم في نهاية المطاف عن تطور القوى المنتجة المعاصرة والتقدم العلمي التقني. والمقصود بالتحديد عمليات التكامل. ولا ينبغي بالطبع ان نحكي الغرب. ولكن علينا ان نستفيد من عمليات التكامل على وجه أكمل مما نحن عليه الآن في اطار المنظومة الاشتراكية العالمية.

فيم نرى جوهر وفحوى معيار الاشتراكية وما هي القيم التي نسعى للمحافظة عليها واغنائها أكثر فأكثر؟

الاشتراكية كما نفهمها الآن، هي بالدرجة الأولى الحرية. لقد كان مؤسسا الاشتراكية العلمية يربطان ربطا وثيقا الدافع الرئيسي للثورة الاجتماعية - تحرير الطبقة العاملة - بتحرير "الجنس البشري كله" من جميع اشكال الاضطهاد والاستغلال. علما بأن المقصود هو الحرية التي تعتمد على عقل البشر وتصورات الانسانية عن حقوق الفرد الذي يعيش وسط أمثاله، والتي لا تمت بصلة الى الفوضى والتعسف المغرض والمهلك. ولهذا بالذات فان مفهوم الحرية الاشتراكية يلتقي مع افكار الوحدة والجماعية. ولكنها ليست جماعية الثكنات التي تجعل من الجميع نمطا واحدا، بل الجماعية التي سماها ماركس وانجلز بالجماعية الحقيقية التي ينال الأفراد في ظلها "الحرية في مجتمعهم وبواسطته".

للأسف تعرضت هذه الناحية من فكرة الاشتراكية لأكبر تشويه. فحرصا على مبدأ الجماعية بمفهومها الخاطيء تجاهلوا الفرد وعرقلوا تطور الفرد وقلصوا رقعة الحرية المعقولة بحجة أنه يجب اعطاء الأولوية لما هو عام وليس لما هو خاص، وجردوا النظام الاجتماعي الاشتراكي من جوهره الانساني. وبكلمة أخرى أصبحت فكرة الاشتراكية تفقد ما هو الأهم - الفرد واحتياجاته ومصلحه وحياته اليومية.

وولدت بعد الثورة مباشرة الصيغة الشاعرية الشهيرة هذه: "الاشتراكية هي العمل الحر للناس الذين اجتمعوا بحرية". ثم نقت الحياة والممارسة هذه الصيغة ليرى لينين ان "عملية بناء الاشتراكية لا يجب أن تستند الى الحماس مباشرة بل بواسطة الحماس الذي ولدته الثورة العظيمة، وتعتمد على اهتمام الفرد بها وعلى الحساب الاقتصادي". ونسيت هذه الحقيقة ايضا لأمد طويل في ظروف تسلط البيروقراطية المطلق.

وتعرض مبدأ تعميم الانتاج - وهو أحد أهم مبادئ الاشتراكية - ايضا لنفس التشويه والتبسيط. فبدلا من تطبيق هذا المبدأ في الواقع ركزوا على الشكل والقول وخلق انطباع أن ثمة بحبوة، وعبأوا لتحقيق هذا الهدف التعسف الاداري والعنف في احيان كثيرة كما حدث اثناء تسريع عملية بناء الكلخوزات في الريف. وعلينا اليوم ان ننظر الى الملكية الاجتماعية نظرة أدق ونأخذ في عين الاعتبار التجارب الايجابية والسلبية على السواء. والمقصود في المقام الأول الا

نجعل من التعميم عملية لتركيز كل الامور في يد الدولة وهو ما حذر لينين من مغبته وما تجاهلوه فيما بعد.

اننا لا نرفض ولن نرفض فكرة التعميم ذاتها ولا نزال نعطي الأولوية للملكية الاجتماعية التي هي جزء لا يتجزأ من فكرة الاشتراكية. وعمل الناس الأحرار المتحدين كان وما زال سمة جوهرية للاشتراكية. ولكننا نرفض التعميم الشكلي ونرسخ في الواقع تعدد أشكال الملكية التي لم تستنفد طاقاتها وتستطيع دفع الاقتصاد الاشتراكي نحو زيادة الفعالية.

وتكمن قوة جانبية الاشتراكية في انها لا تفصل قضية الفعالية وانتاجية العمل عن مبدأ الانسانية والعدالة الاجتماعية. هذا هو محور فكرة الاشتراكية وخاصيتها. هذا هو مكنن قوة النظام الاجتماعي الاشتراكي بالذات، لا ضعفه، خلافا لما يقوله احيانا من يخلطون بين الانسانية وتشجيع الطفيلية، وبين العدالة ومساواة الطالغ بالصالح التي انتقدتها ماركس، مستشرية في الأوساط الاجتماعية. ولا يزال الكثيرون يجنحون الى تطبيق مبدأ المساواة القبيح هذا فيما ان عدالة الاشتراكية ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة التوزيع حسب العمل التي لا يمكن حلها دون تحليل عميق لقضايا انتاجية العمل والتناسب الواقعي بين العمل البسيط والمعقد والجمع بين مصالح المجتمع الآنية والطويلة الأمد. هذه مهمة اليوم والمستقبل الاستراتيجي على حد سواء. وهذا هو التناقض الذي يمثل أحد أقوى محركات الاشتراكية.

ومن السمات الجوهرية للاشتراكية اقامة سلطة الشعب الحقيقية. وهذا أمر لم ينكره أحد خلال كل سنوات تاريخنا حيث كان اشراك الجماهير في الادارة يعتبر على الدوام أمم دليل على الديمقراطية الاشتراكية التي يجب ان يتمثل تطورها - برأي لينين - في تحولها، بقدر تقدم الثقافة وارتفاع مستوى وعي الجماهير، من ديمقراطية تخدم الشغيلة الى ديمقراطية يحققها الشغيلة بأنفسهم. ويجب أن يغدو اعلان دولتنا الاشتراكية دولة للشعب بأسره الذي صدر عند تخوم الخمسينات والستينات، معلما يحدد كما يبدو، هذا التحول. ولكن المستجدات النظرية لم يرافقها، للأسف، على مدى عشرات السنين تغيير ما في الآليات السياسية. ومن هنا فانه لا يجب النظر الى علاقات الملكية، حالها حال الديمقراطية الاشتراكية، كشيء مجرد، بل ينبغي اعتبار هذه العلاقات لا تنفصم عن آليات تجسيد مبادئها الأساسية التي يجب أن تضمن الادارة الاشتراكية الذاتية يمارسها الشعب وبناء دولة القانون. والتحقيق الماثب لهذه المبادئ لا يضمن تطور نظامنا السياسي على طريق الديمقراطية فحسب بل وعلى طريق الاشتراكية الحقيقية. هذا أحد دروس الماضي وهو مهمة تطرحها الحياة علينا واحد وقائع البيريسترويكا.

الاشتراكية هي حامل راية المثل العليا والقيم البشرية العامة والمدافع عنها. ومن هنا أهمية المسألة الخاصة بجوهر الموقف الطبقي في ظروف أولوية القيم البشرية العامة التي يرسخها العصر الحديث. وقد أكد ماركس منذ بدء قيام الحركة البروليتارية على أن النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة لا يعني النضال من أجل امتيازات واحتكارات طبقية بل النضال من أجل حقوق وواجبات متساوية والغاء كل اشكال السيطرة الطبقية. وبالتالي تطابق الاتجاه الطبقي مع اتجاه تقدم الحضارة على طريق الحرية والسلام.

ولكننا لا يمكن ان نستغني عن التحليل الطبقي حقا لوقائع الحياة وحالة المجتمع المعاصر وقواه المحركة وتناقضاته. ولا يمكن ان نرسم السياسة الواقعية في سياق البيريسترويكا ايضا

التي يجب ان تذلل تشويهاً الاشتراكية وتدفعها الى مستوى نوعي جديد، الا في حال مراعاة جميع مصالح واحتياجات طبقات مجتمعتنا وشرائحه.

٥ - وجه جديد للاشتراكية

نتناول الآن السؤال الرئيسي الذي طرحناه في البداية: الى اين نسير؟ ما هو معنى المستوى النوعي الجديد للمجتمع ووجه الاشتراكية الجديد؟ وهام هنا الموقف من هذا السؤال ومنهج تحليله.

كتب ماركس في حينه ان الشيوعية ليست نموذجاً مثالياً بل تحرك المجتمع للخروج من حالته السابقة. الا ان جهودنا انصبّت خلافاً لهذه الفكرة، على رسم نموذج ما مثالي للمستقبل وتكريس ما يشهده المجتمع من تغييرات لهذا النموذج. ولم يجر فرض مخطط مجرد على مجال النظرية فحسب بل على مجال التطبيق ايضاً، الا ان الحياة سارت في احيان كثيرة على غير هذا الطريق مسيرة الظروف الموضوعية الناشئة، فيما ادى السعي الى ارغامها على السير في طريق رسم مسبقاً الى الجمود والقسوة الايديولوجية والانغلاق وتضليل النفس واكره الناس والتاريخ. وتعب الشعب من الانتظار. فقد كثرت النداءات والوعود الفارغة حتى لم يعد الناس يؤمنون بها. وقيل الكثير عن مصالح الفرد. ولكن الكلام لم يدعم بالموارد المادية والافعال الا قليلاً. ونتيجة لذلك لم يخلق البلد الذي صار دولة كبرى، ظروف الحياة التي تعتبر طبيعية في كل دولة متحضرة، لاعداد كبيرة من سكانه. وهذه المفارقة الناجمة عن التطور الاحادي الجانب يجب ان تزيلها البيريسترويكا في سياق خلق وضع نوعي جديد للمجتمع الذي يتوجه نحو القيم الانسانية للاشتراكية. وحين نخلق ظروف الحياة الحافلة للاجيال الراهنة نضمن مستقبل بلدنا ومستقبل الاشتراكية ايضاً.

وعلى ضوء هذا الطرح تتبلور التصورات عن وجه الاشتراكية الجديد بشكل طبيعي في سياق عملية الكشف عن احتياجات ومصالح المعاصرين الرئيسية وادراكها النظري. ويمكن ان تصاغ على هذا الأساس أهداف وبرامج تتناسب مع الواقع وتتطلع الى المستقبل في آن واحد. ووجه الاشتراكية الجديد هو وجهها الانساني، الأمر الذي يتفق تمام الاتفاق وفكرة ماركس الذي رأى مجتمع المستقبل مجتمعاً يحقق المثل الانسانية على ارض الواقع. وبما ان خلق الانسانية هو هدف البيريسترويكا الرئيسي فاننا يمكن ان نقول بثقة اننا نبني الاشتراكية الانسانية.

لا تنحصر مهمتنا بالطبع بمجرد اعلان هذا المفهوم. فالحام ان نجدد الاشتراكية عملياً بايجاد بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية تستخدم اداة لارضاء الفرد وتضمن انعطاف النظام الاجتماعي نحو الانسان. ولا تتجاوز عملية اشاعة الانسانية في البنى الاجتماعية مع متطلبات حب الانسان او المقترضات الاخلاقية فحسب بل تغدو من الآن ضرورة اقتصادية واجتماعية لبلدنا ومطلباً لتطور مجتمعتنا.

وأظهرت البيريسترويكا ان اشراك الانسان فعلاً في تسيير جميع شؤون الدولة والمجتمع بصفته عنصراً فاعلاً مسؤولاً، هذا الاشراك وحده يتيح وضع حد لاغتراب الانسان وازالة الهوة بين



المصالح العامة والشخصية، وزيادة نشاط الفرد في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، لا يمكن اشاعة الانسانية في البنى الاجتماعية الا اذا زدنا من الاعتمادات المخصصة للانسان. وينبغي ان ندرك تمام الادراك انه كلما تطور الانسان وازداد اطلاعا واخلاصا للعمل تطور المجتمع ايضا أكثر فأكثر. ومن هنا فان المجال الانساني هو أكثر مجالات الاستثمار فائدة. وتختلف في هذا المضمار كثيرا عن الدول المتطورة التي تصرف من دخلها القومي لتمويل التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من مجالات خدمات مبالغ أكبر بكثير بالنسبة الى ما نصره نحن. والمطلوب هنا تحويل جذري ووضع حد فعلا لا قولا لعملية انفاق المتبقي على تمويل هذه المجالات. وهذا الاجراء بالذات يتناسب مع القيم الأصلية للاشتراكية.

هذا ما تقتضيه البيروسترويكيا. وعندما نرسم الآفاق ووجه الاشتراكية الجديد علينا ان نحقق تمام التحقيق مبدأ أولوية المعيار الانساني في كل مجالات حياة مجتمعنا. وتغيير نظرتنا الى الاشتراكية في المجال الاقتصادي اضفى الى فهم ان المطلوب لتطور القوى المنتجة المعاصرة ورفع انتاجية العمل الاجتماعي، تطوير مختلف اشكال الملكية الاشتراكية وايجاد آليات اقتصادية جديدة لاستخدامها تنظم وتحفز نشاط الناس في مواقع العمل بفعالية.

ولا ينبغي ان نتخلى اثناء اجراء التحويلات عما تعطيناه لنا المركزية وتخطيط العمليات الواسعة من مزايا. اننا نرفض المركزية البيروقراطية مفضلين عليها المركزية الديمقراطية، ونرفض بالتالي المركزية الشكلية، التي لا تستطيع عمل شيء فعلا، مفضلين عليها المركزية الفاعلة. وينبغي ان يستعاض عن المركزية الكاذبة والمزيفة للهيئات الادارية بآليات ادارية أمينة تتحكم فيها اتحادات طوعية من اسر العاملين.

وتعود الآليات الاقتصادية التي تبنيها البيروسترويكيا بالفائدة المنشودة اذا صار الانسان الكادح عنصرا يتصرف بالملكية في الواقع، اي اذا غدا العامل سيدا لوسائل الانتاج والفلاح سيدا للأرض. كما يجب الا تتمثل في هذه الآليات المصالح العامة وحدها بل مصالح الشغيلة ايضا، وهي تتناغم مع المصالح العامة وحدها بل مصالح الشغيلة ايضا، وهي تتناغم مع المصالح العامة، حتى يستطيع الناس ان يروا ارتباط نتائج عملهم بأجرهم.

ولا شك في انه سوف تحدث في سياق عملية التحويل هذه تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد نتيجة لتحويل مؤسسات الصناعة الحربية الى صناعة مدنية، وهو الطريق الذي تمهده عمليات تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح، والانتقال الى عالم خال من السلاح النووي، وكذلك نتيجة لزيادة حجم السلع الاستهلاكية بالنسبة لمجمل المنتجات.

وهناك أمر هام آخر يخص تغيير هيكل الاقتصاد ويجعل جهودنا تصب في مجرى البحث الذي تقوم به البشرية جمعاء، وهو انه بات واضحا في النصف الثاني من القرن العشرين عدم جدوى نمونج التصنيع القديم الذي يبتلع موارد طبيعية هائلة، ويستهلك كمية متزايدة من المواد الأولية والمحروقات. ولا يمكن ان تعيش التنمية الاقتصادية المبذرة هذه الا مهلة محدودة في بقعة محدودة من العالم، ولا يمكن اعتمادها طويلا وعلى نطاق البشرية جمعاء لأن الطبيعة نفسها لا تتحمل هذا التبدير.

والمؤسف أن الاشتراكية لم تستطع أن تحتل طليعة التغيير البنوي. فهذا الدور تلعبه اليوم



البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا. ويسعدنا ان تحاشينا الهزات الاجتماعية ذات الصلة بأزمة الطاقة التي عاناها العالم الرأسمالي في السبعينات، تأخرنا كثيرا في ملاحظة ان الهزات الاجتماعية هناك استتبعت تغييرا بنويا حثيثا أساسه الأساليب التكنولوجية الراقية، وتوفير الطاقة والخامات. وما نحن الآن ندفع ثمن توانينا وزمونا بأنفسنا، ندفع تكلفتها اجتماعيا ايضا. ان الحياة تفرض علينا ان نثبت افضلية نظامنا على صعيد التغيير البنوي. هذه المهمة لا تقل شأنا وصعوبة عن مهمة التصنيع التي نفذت ضمن اقصر المهل أو عن مهمة تنظيم صناعة النصر في سني الحرب. وهي لا تقل أهمية ايضا اذ بها تتعلق مصلحة البلد الحيوية ومصيره.

ان البيروسترويك ستنتصر اذا انتصرت اقتصاديا أي اذا تأمن الاستقرار الاقتصادي، والنمو اللازم لانتاجية العمل، وتسريع وتيرة التقدم العلمي والتقني. هذه الخصائص يجب ان تميز الوجه الاقتصادي الجديد للاشتراكية.

على الصعيد السياسي يؤدي تجديد الاشتراكية الى ضمان اعطاء السلطة للشعب حقا وفعلا عن طريق تشكيل آليات المجتمع المدني ودولة القانون. والموقف السلبي كان يستثيره فينا حتى مصطلح "الاشتراكية الديمقراطية" ذاته، فنساويه بالنهج الاصلاحى الانتهازى في الحركة الاشتراكية. اما الآن فنحن بصد اشاعة الديمقراطية لا في نظام الدولة وحسب، بل في كل حياة المجتمع ايضا، الديمقراطية التي تحفز اياما حفز النشاط الاجتماعى ومبادرة الجماهير، وتوجد الظروف المؤاتية لبروزهما.

وترتبط بتعزيز الديمقراطية ارتباطا عضويا فكرة بناء دولة القانون الاشتراكية التي تعني سلطة القانون، ومنع كل امرى طائفة واسعة من الحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية مقرونة مع المسؤولية والانضباط بأدق تجلياتهما، وانشاء أجهزة ادارة فعالة.

ان الديمقراطية والحرية هما من القيم العظيمة للحضارة الانسانية، تلك القيم التي نرثها ونضمنها مضمونا اشتراكيا. وما درجنا عليه سابقا من اقامة معارضة بين الديمقراطية الفعلية والديمقراطية الشكلية هو طبعاً ذو مضمون نظري معين. فنحن مع الديمقراطية الفعلية لكننا ضد ان ترفض على هذا الأساس المبادئ الشكلية للديمقراطية، فلا بد لدولة القانون من ان تتضمن هذه المبادئ، وتجربتنا الخاصة تقول لنا كم مهم في حياة المجتمع الاحترام الصارم لكل المبادئ الحقوقية. ولذلك يمكننا ان نقول بكل ثقة اننا لا نبني وحسب اشتراكية انسانية، بل اشتراكية ديمقراطية ايضا.

ان الاتجاه الغالب في تطور الدولة وغيرها من المؤسسات السياسية هو الجمع الديالكتيكي بين التسيير الذاتى الاشتراكي يتمتع به الشعب، فكريا وممارسة / مع ما له من أفضليات ومحاسن كاستخدام امكانيات الديمقراطية المباشرة، ومساهمة المواطنين بهمة ونشاط في ادارة كل شؤون المجتمع عبر مختلف قنوات التعبير المباشر عن ارادتهم / وبين آليات الديمقراطية البرلمانية الواسعة التمثيل المختبرة سنوات طوالا، الضامنة فصلا واضحا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والموفرة استقلالية القضاء.

والتسيير الذاتى الاشتراكي يمارسه الشعب يفترض ايضا الفصل الرشيد بين "مجالات نفوذ" تابعة لبنى الدولة وللبنى الاجتماعية المختلفة وشتى مؤسسات المجتمع المدني، كما يفترض في

الوقت نفسه "تنامي" مبادئه التسيير الذاتي داخل كيان الدولة السوفيتية، وهو ما سيعين عليه تعزيز مجمل نظام سوفيات نواب الشعب.

ويعود دور خاص في الجسم الاجتماعي الجديد للحزب الشيوعي، المدعو لأن يكون الطليعة السياسية للمجتمع السوفيتي. فعلى نشاطه يتوقف الى حد بعيد، ان لم نقل يتوقف أساس، مصير البيروسترويك، وبالتالي بلوغ المجتمع حالة نوعية جديدة، واكتساب الاشتراكية وجهها جديدا. لقد وضعت البيروسترويك الحزب في مواجهة مهمة واحدة ذات شقين: ان يحدد مكانه في ظل اشاعة الديمقراطية في كل حنايا النظام السياسي، وبناء المجتمع المدني والانتقال الى الحساب الاقتصادي المستقل والاساليب الاقتصادية في ادارة الاقتصاد الوطني، من جهة، وان يعيد بناء ذاته، من جهة أخرى. وهذه كلها مشكلات جديدة ومعقدة. وما تطوير مبادرة الجماهير، ودفع مسيرة اشاعة الديمقراطية في كل حياة المجتمع ضمن نطاق نظام الحزب الواحد، الا رسالة نبيلة وصعبة يقوم بتأديتها الحزب. والكثير ستحدده كيفية تأديتنا لهذه الرسالة.

ان الحزب ان يتحرر اليوم من وظيفة مدير الشؤون ومدبرها والمشرف عليها ميدانيا، يتحول الى مركز لصياغة مبادئ العمل السياسي والفكري، يوصي بها المجتمع والدولة في شخص هيئاتها المنتخبة. فشان الحزب هو الامعان في ما يجري من تطورات وتعيين واقتراح السياسات، والتكهن بالنتائج المترتبة عنها من خلال توسيع رقعة العمل النظري اعتمادا على المبادئ والقيم الماركسية اللينينية، وعلى تحليل ودراسة واقعا اليومي والتجربة العالمية. والحزب الشيوعي السوفيتي يؤثر في التطورات الحاصلة في المجتمع بعمله المتنوع الجوانب بين الجماهير من خلال المنظمات الحزبية والشيوعيين الأفراد. فشان الحزب هو أن يكون على رأس حل مهمة مكافحة بيروقراطية جهاز الادارة، كما اوصى لينين، والمثابرة على هذا النضال في كل مراحل اعادة البناء.

هذا التغير في وظيفة الحزب يحدد، بطريقة جديدة، مكانه ايضا في النظام السياسي، كطليعة للشعب فكرية وسياسية واخلاقية. وعلى الصعيد التنظيمي يجب على الحزب ان يصون استقلاله وينشط في ظل الدستور والقوانين السوفيتية الأخرى، دون اشتغاله ب "اصدار الأوامر" للمؤسسات الحكومية والاجتماعية. ومصلحة تجذير وحدة المجتمع، وحشد كافة قواه السليمة لحل معضلات البيروسترويك الصعبة، تفرض الابقاء على نظام الحزب الواحد من هذه المرحلة المعقدة. لكن الحزب سوف يساعد مع هذا على تعزيز التعددية وتباري الآراء في المجتمع، وعلى توسيع رقعة العلانية لمصلحة الديمقراطية والشعب. ولا يسع الحزب، وهو يناضل من أجل تجديد الاشتراكية، ان يترك زمام المبادرة لا للديماغوجية الجماهيرية، ولا للتيارات القومية المتعصبة والشوفينية، ولا لهوى المصالح الفئوية.

الحزب بدأ كذلك اعادة بناء ذاته. فبناؤه الداخلي يتغير، كما يتغير اسلوب عمله. لكن البيروسترويك لا تزال تجري في الحزب، للأسف، ابطاً مما في المجتمع عموماً، وهذا يخلق صعوبات كبيرة في مجال ضمان دوره الطليعي. الحزب ممتليء عزماً على السير في طريق التجديد الجذري كي يصبح فعلاً مضرب المثل في اشاعة الديمقراطية، وعلى ان تختبر فيه أشكال التسيير الذاتي وطرائقه الجديدة، وتطور فيه مبادئ الجماعة والرفاقية، وتمارس حقوق اعضاء التنظيم على أساس الانضباط الواعي. وسيكون علينا ان نجعل بنية ووظيفة الجهاز الحزبي

متطابقتين والظروف الجديدة، وان نعيد تنظيم نشاط الحزب بكافة حلقاته، وان نتغلب على النزعة المحافظة والدوغماتية.

وتتعمق وتتأصل أكثر فأكثر عملية تجديد الاشتراكية في الميدان الاجتماعي. فهو في معناه الواسع ميدان الانتاج الاجتماعي للانسان نفسه بما له من مصالح ومن تجليات هذه المصالح في مختلف أشكال التعامل. ويضم مجالات العيش اليومي والخدمات والتعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي وقضاء أوقات الفراغ اي جملة التحويلات الاجتماعية المراد منها خدمة حاجات الانسان.

لقد ركز نظام الأمر والنهي انتباهه على ادارة الانتاج المادي المفهومة فهما سطحيا، فأوصل الميدان الاجتماعي الى حالة من الاهمال وحتى الانحطاط الجزئي. فنحن الآن نحس مباشرة ان التعاطي مع الميدان الاجتماعي كان ايضا احد عوامل الركود وسببا لتنامي التوترات الاجتماعية، وما اننا نقطف اليوم ثماره.

ولئن كانت البرامج الاجتماعية هي الآن في المركز من سياسة اعادة البناء، فنحن لسنا الا بادئين بمطابقتها مع احتياجات الانسان ومبادئ الاشتراكية. وسيكون علينا ايضا التخلص من المطالبات الاتكالية التي تتقدم بها بعض الفئات الى الدولة، ومن فرض تصورات بيروقراطية عن نمط العيش الاشتراكي على الناس. وهنا يجب ان تجري تحويلات نوعية، وهي تنسجم كل الانسجام وتصورنا لحاضر ومستقبل المجتمع الاشتراكي، لكيفية تجديده تجديدا ثوريا على دروب البيريسترويكا.

ان البيريسترويكا تطرح بأسلوب جديد قضية دينامية بنية المجتمع الاجتماعية. فمن البين ان ما سبق من تصور لتنامي تجانس المجتمع اجتماعيا مع تطور الاشتراكية كان بمثابة تفكير احادي الجانب. فتتوعد الأشكال الاشتراكية للملكية، الناشيء بدلا من شكل ملكية الدولة الواحد، يعني ان تنامي التجانس الاجتماعي في جانب من الجوانب سوف يرافقه اشتداد التمايز في جانب آخر.

لعله يجب علينا ان نحسب الحساب كله في تصورنا للمجتمع الاشتراكي حاضره ومستقبله لخاصية العمل الفلاحي كعمل في الأرض، يتعامل مع الطبيعة الحية، وهو لن يصبح البتة وجها من أوجه العمل الصناعي كليا. لذا يتبين ان عملية ازالة تقسيم العمل اجتماعيا، ذلك التقسيم القديم، بين المدنية والريف، ومحو الفروق القائمة بين الطبقة العاملة والفلاحين ليست بالأمر السهل، وليست بالطريق القويم والقصير، كما خيل لنا بالأمس.

الأمر الآن يتعلق عمليا لا بتصفية القرية بل ببعثها وحيائها وبتقريبها من المدينة على صعيد ظروف العيش والثقافة وبشق الطرق فيها على نطاق واسع وتطوير وسائل النقل التي تجعل ساكن القرية أكثر حركة وقدرة على اقامة صلة دائمة بالمدينة. لزام علينا ان ندرس العلاقة بين المدينة والقرية، الناجمة عن فعل العوامل الاقتصادية والثقافية المتنامية.

لقد دفعت البيريسترويكا جملة من المشاكل والتناقضات لتطفو على سطح الحياة الاجتماعية في ميدان العلاقات بين القوميات. فهذه المشاكل ليست بنت اليوم. لقد ولدت حين كان المبدأ القومي ينبذ، وحين أعلنت "المسألة القومية" رسميا بأنها محلولة. وبلغت هذه المشاكل أوج احتدامها وتفاقمها حين صار يعتبر ممكنا معاقبة شعوب بأكملها على ذنب ما



اقتترفته. هذه النزاعات لم تفعل في ظل الديمقراطية والعلانية حاليا الا أن خرجت الى السطح، وهو ما ينبغي ان ننظر اليه بعوي وادراك اذا ما لم نستكشف المشاكل الواقعية فلا يمكننا حلها. المهم هو الا نترك الحركات القومية المدافعة عن السيادة والاقتصاد والثقافة القومية ترتد ضرا يلحق بالأمم الأخرى، وبكل اتحادنا، وبالبيريسترويكيا.

فكثيرا ما ترتدي رداء التناقضات بين القوميات ظواهر جذورها اجتماعية عامة وليست قومية، فهذه فتوى الدوائر التي تعقد تطوير الاقتصاد في كافة المناطق. وهذه البيروقراطية التي تنتهك أبسط حقوق الناس. وهذه مقاومة العناصر الفاسدة والمفسدة للبيريسترويكيا. لكن التصادمات المؤلمة والمعقدة التي تكتسب احيانا حتى طابع المأساوية بجريرة المتطرفين، تعني ان تغييرا كبيرا يلزم في هذا الميدان بروح القيم الاشتراكية الأصلية.

ان الحزب الشيوعي السوفييتي جهد ليعكس أكثر ما يمكن في برنامج السياسة القومية، انطلاقا من الفهم العصري لذيالكتيك ما هو قومي وما هو أممي، كل ما هو قيم في النقاشات التي دارت في المجتمع، وليتقدم بالشكل الجديد للفدرالية السوفيتية الجامعة في انسجام بين مصلحة كل قومية في السيادة والتطور وبين مصلحة اتحاد شعوب البلد ككل. ففي اطارها لا يمكن للعلاقات بين القوميات الا تبنى على اساس الديمقراطية والمساواة في الحقوق بين الشعوب، وعلى أساس احترام بعضها لبعض الآخر وتطورها التطور الحر.

لعل أكثر التغيير جذرية، المؤدي الى تجديد الاشتراكية، يجب ان يحصل في ميدان الايديولوجيا والثقافة والتعليم. والبيريسترويكيا تفسح المجال رحيبا أمام الانسان نفسه لينمو روحيا، وأمام المجتمع الذي يعيش فيه لتغيير مرتكزاته النفسية. وهذا يتناول الوصول الى تعاط مع العمل يستجيب لمهام المجتمع المعاصرة، ورفع مستوى الأهلية والخبرة، وتطهير المجتمع من كل ما يسيء الى الاخلاقية الرفيعة ومعافاته.

وثمة حيز هام في تصورنا للمستقبل يعود الى دور المثقفين بفصائلهم المختلفة، بأبناء شتى المهن الثقافية الجماهيرية / المعلم والطبيب والمهندس والباحث /، الى نشاطهم الابداعي في ميداني الثقافة والعلم. ولأجل تصحيح تشويهات العقود المنصرمة من الهام غاية الأهمية باديء ذي بدء اعلاء القيمة الاجتماعية لعلم المثقفين ولمعارفهم ولأهليتهم الرفيعة.

فلن تكون للاشتراكية اي جاذبية ثقافية أو خلقية لدى البشرية ما دامت قابعة في المؤخرة من مسيرة فصول العلم والثقافة العالمية الطليعية. لكن الأمر لا يمكن فقط في هذا. فلن يكون للاشتراكية مستقبل ما لم نخلق الظروف المؤاتية لتجسيد القدرات الروحية والابداعية لكل امري وللشعب كله، ولا يبرز المواهب والمؤهلات واستشفاف روح المبادرة في كل ميادين النشاط. ليكون هناك أقل ما أمكن من شتى الدوائر والمكاتب والمصالح، وأقل ما أمكن من المركزية ومن الهيكليات الهرمية في الوظائف والمناصب، وأكثر ما يمكن التجمعات الابداعية والعلمية للمثقفين في الرأي والتفكير. فنحن ليس لنا الحق في ان نواصل تبذير الأفكار الأصلية المتقدمة العصرية والاختراعات والاكتشافات هنا وهناك. ويجب ان يصبح تنافس المدارس والاتجاهات، والصلات الدولية ظواهر عادية في حياتنا العلمية والثقافية. فهكذا فقط، بانخراطنا في نظام تبادل الخبرات عالميا، نصبح نحن أنفسنا أكثر غنى وثراء، ونسهم بقسطنا في التطور العالمي.



بيد أن خيرة "الجامعات الأجنبية" لن تفيدنا ما لم نستطع في السنوات القريبة القادمة ان ننشيء في كل مكان - في الأرياف وفي المدن - مدارس مجهزة تجهيزا عصريا، ومزودة بالمعلمين المؤهلين. فبدون مدارس كهذه، وبدون معلمين كهؤلاء يحتلون من جديد في المجتمع المركز اللائق بهم والذي لا يزال دونه الكثير، يخشى ان تبقى أعظم القدرات الروحية الكامنة في الشعب قدرات غير متحققة. فالمستقبل للمعارف والثقافة والعقل السديد.

وهكذا نتصور الاشتراكية التي نسير نحوها عبر اعادة البناء مجتمعا يستند الى اقتصاد ذي فاعلية، الى أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا والثقافة، الى البنى الاجتماعية المؤنسة واشاعة الديمقراطية في كل نواحي الحياة الاجتماعية وخلق الظروف المؤاتية لعيش وعمل الناس في جو من الابداع النشط.

في الوقت نفسه نرى ان العديد من أوجه تجديد الاشتراكية هو في الحقيقة تجديد للحضارة عامة، يتم في هذا الشكل أو ذاك على قاعدة اجتماعية أخرى أيضا. فتأخذ مكانها أكثر فأكثر في حياة البشرية المشاكل العالمية العامة بالنسبة لجميع أهل الأرض. وكل هذا يسوغ الاعتقاد بأن الأنظمة الاجتماعية المختلفة اذ تحافظ على خصائصها، تتطور ضمن الأطر التي تحددها أكثر فأكثر أولوية القيم الانسانية العامة كالسلام والأمن والحرية وتمكين كل شعب من تقرير مصيره بنفسه. وعالم الاشتراكية يتحرك ايضا نحو الأهداف العامة للبشرية جمعاء من ضمن الحضارة الواحدة، دون أن يتخلى عن قيمه وألوياته، بل مطورا اياها أكثر فأكثر على دروب اعادة البناء الثورية، على دروب بناء مجتمع انساني النزعة حقا أساسه العقل والنزعة الانسانية.

x x x

هكذا تبدو لنا في المرحلة الحالية من فهمنا لها، المشاكل المتعلقة بأهداف البيريسترويكيا وتجديد الاشتراكية في عالمنا المعاصر، المستجيبة لمهمة تحقيق جوهر الفكر الاشتراكي. وهنا لا نتبع نحن - وهذا ما يجب تأكيده مرة أخرى - عقيدة ما جامدة مصاغة صياغة مجردة ومفروضة فرضا من الخارج، بل نحلل ونعمم ما يتولد في الحياة نفسها نتيجة ابداع الملايين من الناس. ولذلك لا نزال نجعل الكثير، لكننا نأمل ان نتعرفه في سياق تحليلنا لمسيرة عيش مجتمعا الذي دخل مرحلة الانتقال التاريخية من عملية اعادة البناء. ولا بد من تشجيع انضمام علماء الاجتماع والمثقفين الفنانين الى هذا العمل المهم للبلاد، كل التشجيع، واعتقد ان لنا كل ما يجعلنا نأمل بنجاح هذا العمل، ونستطيع من خلال بذل الجهد سوية تحديد السمات الأساسية لهيئة الاشتراكية الجديدة، وبالتالي الحصول على برنامج عمل للمستقبل المنظور مدعم نظريا استعدادا لمؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي المرتقب، المؤتمر الثامن والعشرين.

نوفوستي عن برافدا في ٢٦/١١/١٩٨٩.

ملاحظات حول المعمار الفني لقصتين من مجموعة صور وحكايات

الدكتور ابراهيم العلم

كتب محمد أيوب عددا وافرا من القصص جمعها حتى الآن في مجموعتين كانت الأولى بعنوان "الوحش" أما الثانية فحملت اسم "صور وحكايات". على أن الملاحظ أن المجموعة الثانية لم تمثل خطوة الى الأمام في فنه القصصي، بل ربما جسدت تراجعاً يبعث على الأسى في بعض القصص. وفي مجموعته الثانية خمس عشرة قصة قصيرة. وقد قمت باختيار قصتين منها هما الورم، ومهرجان في البحر. وكان اختياري لهما غير عامد.

١- الورم

لرجل غريب مهما عظمت سطوته، فان الحدث يبدو مفتعلا كي يسوغ به الكاتب مضمون القصة. وكما كانت فاتحة القصة مجانية للصدق الفني كانت خاتمتها غير مقنعة أيضاً، اذ علق الصبي على مصرع زوج أمه بقوله "واكتشفت فجأة ان يعقوب انما جاء من العقب" وذلك بعدما انتصر عليه حين جذب من عقبيه فانغرست السكين التي يقبض عليها في صدره وسقط السكين التي يقبض عليها في صدره وسقط ميتا. فأخلت هذه العبارة بوحدة الانطباع لأنها منبئة عن سياق الحدث اذ هل هذا هو الموقف الذي ينبغي أن يبرزه الكاتب أم هو الانتصار الذي حققه الصبي على الشر والقسوة الممثلين في زوج الأم؟. ولو جعل الكاتب رمز الاحتلال ممثلاً في جندي لأصاب نجاحاً لأنه لن يضطر

تعرض هذه القصة لأسرة نكبت برجل شرير يدعى (يعقوب) فانتزع الزوجة من زوجها وبنى عليها ورعى ابنها الا أنه عامله بفظاظة كما عامل الزوجة في قسوة. ولا شك في أن الرموز واضحة الدلالة في القضية فان اسم الرجل الشرير الذي يرمز الى الاحتلال هو يعقوب ويدعى في التوراة اسرائيل وقد أنجب الأسباط الاثني عشر. ورمز بالزوجة الى الوطن المحتل اما ابنها فهو الشعب الفلسطيني داخله. فهل كان هذا الرمز فاعلاً في الايحاء بمضمون القصة؟ فان حصره في واقع اجتماعي عادي أحدث في بنية القصة خللاً ظاهراً، فكيف يرغم انسان في هذا العهد على التخلي عن زوجته وعن ابنه أيضاً

لركوب البحر بقارب الصيد في ليلة حالكة السواد لم يخفف من ظلمتها سوى مصابيح الغاز التي كانت تجتذب الاسماك قبل أن تنقض عليها شباك الصائدين.

فهل أعان الموقف الثاني على تخفيف بطل القصة من همومه وأشجانه .. الجواب بالنفي لأن الشاب ظل يردد في حزن مناجيا نفسه "القوى يأكل الضعيف لا يعيش في هذا الكون الا كل ذي مخلب وناب" فان شخصية البطل ظلت تراوح مكانها فلم تتطور لان شرخا يقوم بينها وبين الواقع فلم يفعل به ولم يؤثر فيه أيضا.

فاذا كان بطل القصة يرى ان العالم شبيه بغابة لا يعين فيها الاكل ذي مخلب وناب فماذا فعل كي يصد العدوان .. ولكن، هل نستطيع أن نصف العالم كذلك في عصر تخلصت فيه الشعوب من الظلم الاستعماري وازدهرت شجرة الحرية؟! واذا كان القاريء يوافق الكاتب على ان امر الحياة الى القوة فانه لا يستطيع أن يقف الى جانب القوة حين تكون موجهة نحو ظلم الآخرين وقهرهم، الأمر الذي سكت الكاتب عن ايضاحه .. ولا شك في أن عزلة البطل الاجتماعية في القصة مسؤولة عن انتفاء الحوار الخارجي، فان الحوار الذي يديره البطل يقوم على نجوى النفس وحسب.

اما ابراز الطبيعة في ثوب جميل في فاتحة القصة فبدا مجافيا لنفسية البطل الكئيبة ومن المعلوم ان الطبيعة من حيث الجمال والقبح تعكس نفسية المرء الذي تنتظر اليها وذلك في قوله " .. وكلما ازداد اقتراب الشمس من البحر عند دائرة الأفق، ازدادت حيرته، ازدادت نفسه وحشة وخواء .. انه يتوقع على نفسه محاولا التشبث بايناس الشمس له والتمتع تحت ضوءها بحركات موج البحر الاهتزازية، لا يسأم النظر الى هذه الاهتزازات طيلة يومه، وعلى مر الايام صيفا وشتاء، اذا هدا البحر أعجبه اهتزازات

عندئذ الى تكلف أحداث ينبو بها صدق الفن، فيضعف تأثيرها في النفس، فضلا عن انها قد ضاقت بتعقيد الواقع على الصعيدين السياسي والحضاري ففيها تبسيط له ولا يخلو التبسط من الخروج على معايير الموضوعية وتقديم صياغة مضطربة لتياراته المتصارعة في أعماقه. ولقد بدت شخصية (يعقوب) نمطية مثلها في ذلك مثل أية شخصية تمثل الاحتلال، فقد صاحب سلوكها غلطة وامتهان للكرامة، أما شخصية الطفل التي ترمز الى الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل فكانت نامية اذ اعتمد على نفسه رغم ضعفه وتجراً على مقارعة خصمه مما عجل بالقضاء عليه في نهاية المطاف فقد كانت تانك الشخصيتان منسجمتين مع مضمون القصة ولم يند عنه سلوكهما.

مهرجان في البحر

في هذه القصة القصيرة يطالعنا موقفان الا أنه لا علاقة بينهما، ففي الموقف الأول يقتعد بطل القصة الشاطيء ويرسل نظراته الى الشمس ساعة الغروب على أن صدره يضيق بهم لا ندرك كنهه اذ لم يشر الكاتب اليه، ولو بايماء صغيرة .. فهل يكمن حزنه في أن الاحتلال ينغص عليه حتى هذه المتعة الضئيلة على شاطيء البحر، أم أن ظروفا خاصة تبهظ نفسه؟ واذا كانت الأولى هي التي يريدها الكاتب فان النية وحدها لا تجدي نفعا في انقاذ العمل الأدبي من الوهن. أما اذا أراد الثانية فانه أحجم عن اعانتنا على التعرف اليها. كما لم يرسم لنا صورة تفصح عن سمات البطل الخارجية فنستعين بها على التواصل الوجداني معه.

وفي الموقف الثاني يلتقي بطل القصة بأبي أحمد صائد السمك ويقتنع بمرافقته الى البحر كي ينضم الى عدد من الصائدين الذين يستعدون



الدلالة من حيث ارتباطها بنفسية البطل فما دام موقفه السكوني قد ظل ثابتا خلال القصة فمن أين له أن يستشعر هذا التفاضل الذي حاول الكاتب أن يسبغه عليه دون مسوغ وذلك في قوله "أتجه للنش نحو الشرق، ومن بعيد شاهد شعاعا ذهبيا يحاول التعلق بأذيال الأفق".

أمواجه وأمتعته، وكأنه ينظر الى راقصة شرقية تهز وسطها فتشد أعين الناظرين مع امتزازات وسطها المنسابة على أنغام الموسيقى" ولعل في هذا الوصف الجميل للطبيعة اسقاطا لنفسية كاتب القصة.

وقد جاءت العبارة الأخيرة في القصة مفرغة

اعلان صادر عن

اتحاد الكتاب الفلسطينيين

يعلن اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أنه سيشرف على مسابقة أدبية وتخصيص جائزة لأفضل الأعمال الأدبية في الشعر، القصة القصيرة والرواية لسنة ١٩٨٩، على أن يتم تسليم المواد (مطبوعة أو مخطوطة) لأحد أعضاء الهيئة الادارية أو لمقر الاتحاد المؤقت في رابطة الصحفيين العرب الكائن في عمارة النزهة بالقدس، حتى الخامس عشر من شهر كانون ثاني ١٩٩٠. ويشترط في المتسابق أن يكون من الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس، على أن تكون المادة المقدمة قد كتبت أو صدرت عام ١٩٨٩ وذات مضمون انساني بعيد عن التعصب والفئوية والخروج عن الخط العام، وستقوم مجموعة من المؤسسات الوطنية بتقديم الجوائز للفائزين.

وستقوم لجان التحكيم المكونة من السادة الكتاب (علي الخليلي، د. عبد اللطيف البرغوثي، د. سمير شحادة، د. ابراهيم العلم، د. عادل أبو عمشة، د. محمود العطشان، محمد البطراوي، صبحي الشحروري، ابراهيم جوهر) بتحديد الفائزين واقامة احتفال خاص بذلك. وسيقوم اتحاد الكتاب بتكريم عدد آخر من الكتاب غير الفائزين تقديرا لجهودهم وحضورهم الأدبي المميز.

اتحاد الكتاب الفلسطينيين

في الضفة والقطاع

في القصيدة العمياء

- عواد ناصر -

باستثناء ظاهرة الانتفاضة المستمرة، يطبق الخمول على مجمل الحوار العربي وبدا من تكون هذه الظاهرة عملا جماعيا مبدعا يعدي الآخرين بعدواه فأنا نتلمس، بشكل معاكس، ثمة استمرارية للثبات والقطيعة مع ماضي القريب ، ماضي حركة التنوير العربية الفنية بالاجتهاد والسجال ووعود التأسيس التي أطلقها أدباء ومفكرون مثل الافغاني والكواكبي وطه حسين وسلامة موسى ورثيف خوري والقائمة تطول ولا بد.

قد تحمل الثقافة، وضمن الابداع، سمات الشرط التاريخي السائد ليطبّعها بطابعه ويكونها على صورته ومن أجل أهدافه، وقد تجلّى ذلك من خلال ظاهرة كريمة، أوشكنا أن ندمنها، هي دمج الثقافة بالأعلام من أجل حشد أكثر من الأبواق للتبشير بفرح كاذب وسعادة لا تتجاوز شفّتي مذيع التلفزيون ومدير الندوة، في عملية تزويرية مكشوفة.

وصحيح أن الفاعلية الثقافية، عندنا، ابنة مرحلة عجفاء، لكن الثقافي الخلاق لا يستسلم، دالما وبالضرورة، لارادة السلاطين، مر عبر أكثر من تجربة تاريخية كان فيها الابداعي زهرة متألقة وسط الحصار والجفاف والأسلاك الشائكة.

غير أن مشهدنا الابداعي لا يدعو للتفاؤل، باستثناء تجارب عربية نادرة نفسها بنفسها والتي لم تخضع الا لنبرة الضمير والوعي الشجاع، على امتداد الوجود العربي من المحيط الى الخليج. ثمة أسباب عديدة ولا شك يقف القمع ومصادرة الرأي الآخر في مقدمتها، ولكن هل يمكن اعتبار ذلك مبررا غير قابل للتراجع . ان اسما وتجارب وشجاعات عربية فكرية وابداعية لم تزل تمننا بالأمل والقدرة على التصدي، ولكنهما أملا وقدرة شاحبان، وحالنا حال شاعر قديم قال:

"يحدث بعض بعضنا عن مصابه
ويأمر بعض بعضنا بالتجلّد"

أما الشعر، الذي يقول عنه أرسطو بأن أحد شروط ثقافة المرء معرفته بالشعر، فيكاد يكون النموذج الأمثل على اختلاط المرحلة وتراجعها، فكلما يسود القمع تسود معه القصيدة القائمة ليصبح الأزداء الاجتماعي، حقا أم باطلا، لعنة أخلاقية تلاحق الشاعر في المجلة والمنندى والعائلة.

والسؤال، الذي قد يطرأ عرضاً، هو: متى سيصبح شعرنا العربي ممارسة حضارية خارج ترسيم الفلكلور ومتطلبات اليومية العابر وتكرار الذات بعد تكرار السلف الصالح، وتكريس القصيدة "العاقلة" بدلا من جنون التجريب والألتباس والايحاء المتعدد ونحن "أمة شاعرية" كما لقننا معلمونا.

ان التجارب الشعرية العربية، اختلفت أو التقت، لا تعدم الجوهري والطليعي والخلق، لكنه قليل، كما أسلفت، لكن الخطورة ليست هنا، بل أن بعضاً من أصحاب هذه التجارب لا يمكن الركون اليهم والى ما يطرحون بسبب من تقلب الموقف الايديولوجي أو هشاشته، في أحسن تعبير، مما يجعل من النص الشعري، نصهم، غائما الى الحد الذي يكفل له حرية التنقل بين خنقين متحاربين، وبذا تكون مثل هذه القصائد غير معنية بقضية هي أقرب ما تكون الى الحس الابداعي بالعدالة، ان لم نقل المجابهة المنشودة مع من يعطل الأبداع والعقل، بل يقتالهما على رؤوس الأشهاد.

واذا كان مدخلنا عموميا بعض الشيء فانما اردنا التنويه بشمولية المشهد، والقصيدة العربية الراهنة جزء جوهري فيه، وعندما سنورد بعض الامثلة فنحن لا نحصر أحدا بين قوسين انما هي عينة عشوائية يهمننا قولها لا قائلها، ان لا يحتاج المرء الى كبير عناء ليجد ما يعادل جميع دواوين الشعر الجاهلي من القصائد العمياء مما ينشر على مدار الساعة والأمر المؤسف في كلا المنبرين اليميني واليساري، للأسف، لاعتبارات لا يرد بينها الشعر!

فالشعراء الذين كتبوا للانقفاضة، على سبيل المثال، بكل الهاجس النبيل للصمت العربي والخذلان "الشقيق" الذي جوبهت به هذه الفعالية الجماهيرية المبدعة، ليسوا بمنأى عن عمى من نوع آخر، أغلبهم لا كلهم، انه العمى المتولد من الحماس العابر والولادة غير الطبيعية وردة الفعل المقتضية، وليس معنى هذا أننا نسوغ الصمت الشعري أو الذي لم يعد بشيء حتى الآن.

القصيدة العمياء، تعريفاً، هي الكرم الذي يستعير شكل الشعر، حسب، وليس معنياً بأية مضامين جديدة . هذه المضامين قد تبدو، نبيلة وحسنة النية، لكن هذا لا يكفي، لذا تبقى هذه القصيدة اسيرة يومها المحدود، ولكنها - وهنا الخطورة - متداولة ومخروج لها، فهي قصيدة نمطية لا تريد أن تجهد نفسها بالبحث والتحول وضرورات التغيير، ولا تريد أن ترى أيضاً، ففي رؤيتها يكمن اضمحلالها، لأنها لن تغدو نفسها.

وبما أنها عمياء فهي تتصور "تتوهم" صورة الواقع لتدمنها مع مرور الوقت و"ترى" ما تفتقده، ولا تكتفي بتصديق ومهما بل تطالبنا بتصديقه، نحن ايضا، وتبتناه، وعلى ضوء ومهما تصطف وتتحاز وتزور:

"يا حاملا غضب الأجيال يمنحها

عنف الأسود اذا وااثبتتها تثب

ومذكيا في رحاب الشرق ملحمة

دم الملايين فيها النار والحطب (١)

أقسمت بالله لا تطوى ارادته

وبالملايين لا يلوى لها عصب

هذا الدم الحر يبقى ثورة ولظى

ما دام ينبض فيه الله والعرب"

هل يختلف قائل هذا الشعر عن المعتمد بن عباد (وهو شاعر ايضا) والذي كان يستخدم

جماجم اعدائه كمزهریات وآنية؟

انه اختزال فح لأحط اغراض الشعر، قديمه وحديثه: المديح الكاذب.

والقصيدة العمياء، في وجهها الآخر، تكوينات معروفة سلفا لا تجهد قارئها، لأنها لم تجهد كاتبها، لأنها معنية بالتسطيح وعدم نشران العمق والاضافة المعرفية للآخر، بحيث تسهل تكلمتها دون أن يتغير شيء. فهي نص سهل معروف سلفا ولا يختلف مع نفسه كديباجة بعض البيانات السياسية الا من حيث ترتيب السطور. يتوازى فيها - دونما تفاعل - المضمون الاعمى والشكل الاعمى ضمن دائرة تخلفها، فهي تابعة، حرفية، لا ترى من الشعر غير ما هو معطى لا ما يمكن أن يعطى، وميالة الى الماضي المنجز، المقدس، الاكليروسي، لنر:

"أغرى الروس قبل الساكتونا (كذا)

فجاءوا أفغنستانا(!!) جنونا

لما قد حان حينهموا أتوها

وذلك أن فيها الجازرينا (؟)

كعيد النحر يومهم ولكن

همو في النار لا كالضأن دينا

لقد سمنوا بتركستان لما

رعوا في أرضها قبلا سنيينا

فجاءوا مجزر الافغان ذبحا

سمينا قر عين الأكلينا

لقد أغرتهمو قبلا سهول

فجاءوا افغانستان الحزونا

فبالمرصاد ربكمو - تعالى -

ولكن الملاحد غافلونا

وبطش الله ربكمو شديد

وليس بمعجز الله العمونا (١)

وهذا النمط قد يستعير شكلا آخر، رغم أنه شكل خارجي، فيتذرع بقوة اقناع الشكل الحديث لكنه لا ينطوي على أية حادثة، ويتذرع بمسوغات الرواد الفنية الضرورية لاستيعاب جديد تفكيرهم المركب لي طرح بدوره نصا امثاليا وقبوليا تابعا، فشكله الحديث لا يمنحه مبررات كافية ليكون نصا حديثا من حيث شكله ومضمونه. انه يتعكز على الشكل الخارجي، التسطيحي،

"رأيتك في الأفق تبزغ فجرا

وتملاً بالنور كل الفضاء

مددت اليك يدي

بعيدا، بعيدا، بغير انتهاء

وما زلت اكتب اسمي

وارسم عيني في كل افق يؤدي اليك".

هكذا يستدير هذا المقطع على نفسه دون أية وشاية مضمرة مبررة فنيا كما ينبغي أن يكون عليه النص المختلف، بل هو مكتوب كما تقتضي عادة العين العمياء: فثمة في الأفق فجر يبزغ ويملاً الفضاء بالنور، وكحصاة مغلقة، ينتهي مثلما ابتدأ: وأرسم عيني في كلالخ.

انها قصيدة سهلة، وهي سهلة لكي تتعاش مع الوسط الذي تتحرك فيه وتتوجه اليه، مع الجهة التي تملئ عليها اوامرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي كلا الحالتين فالقصيدة العمياء تبحث عن الوسط السهل لتصبح المعادلة:

(قصيدة سهلة لوسط سهل = وسط سهل لقصيدة سهلة)

وهذا الوسط موجود، والحمد لله، وسائد ومشرف عليه ومنظم في طبقة اجتماعية سائدة، متمكنة، محروسة، والطبقة هنا، بالمعنى التاريخي لا المجازي الاستعاري، اذن، هي "قصيدة" موجودة.

وعند الحديث عن الطبقة، لا عن قصيدتها العمياء فقط، لا بد لنا من القول ان هذه الطبقة الميسورة، المتنفذة، تقبل حتى ما اصطلح على تسميته هزأ بـ "القوائد الكاحية"، وتسمع لها بالانتشار بل تروج لها في محاولة للمزايدة الايديولوجية جريا وراء متطلبات السوق الثقافي. وتعتبر هذه القوائد "جديدة" وهي "جديدة" حقا ولكن بالنسبة لوعي مثقفها التقني، المحافظ، الجاهل، حديث النعمة، باعتبار أن برجوازيتنا ليست ثورية، ولم تكن، على غرار برجوازية أوروبا التي اطاحت بقيم الاقطاع وبناءه وجلبت قيما جديدة، مثلا، فهي (برجوازيتنا) لم تؤسس اقتصاديا ولا حضاريا بالمعنى الامتدادي الراسخ، فاختلافات المرحلة لا تستثنيها، برجوازية مع ملحقاتها وتداخلاتها الاقطاعية، حديثي النعمة، الطفيليين، والذين مع الجميع ولكن ثمة أشياء جديدة ولا يستغربن أحد: "كل شيء جديد لدى هؤلاء: مغروشات جديدة، اصقاع جدد، كتب جديدة .. الخ. وعندما تندفع حادثة النعمة في مجتمع تبدأ ظواهر جديدة بالظهور: نقاد جدد، يساريون جدد، يمينيون جدد، مؤرخون جدد، اقتصاديون جدد" (٢).

وليس صعبا، بل من الطبيعى، أن يكون في المنطقة المشتركة بين الطبقة السائدة وحديثي النعمة، شعراء جدد.

وقد تكون القصيدة العمياء فقيرة (ذات منشأ ومنحدر اجتماعي طبقي فقير) لكنها فقدت الفرصة، لأنها طامعة، للدخول الى العالم الموسر حتى لو كان الدخول الى صالونه من باب الخدم لتجرب ألوان البرجوازية في غرفة مكياجها، استعدادا للخروج مع جوقة الملك في لحظة توفيق سعيدة.

ومثلما تستعير القصيدة العمياء زينتها من غرفة المكياج الغنية بالمساحيق والعمور، فهي

تستعير، بمنطق ذكي، بناءها من قاموس وخبرة القصيدة المضادة، التغيرية، المغايرة، المختلفة، حتى لتبدو متلبسة لبوسا ثوريا، في محاولة لتحطيم الفوارق الجوهرية - نجحت أم لم تنجح - بين جبهتها والجبهة المضادة، الى الحد الذي تبدو فيه حركتها ميسورة - تقدما وتراجعا - بين الخنقنين كما ذكرنا بداية، وكم من المباني والترميزات والتراكيب تستولي عليها، بلصوصية وقحة، من خزانة القصيدة البصيرة، انها تغنم اسلحتنا وتحاربنا بها لصالح جبهة الحاكم.

القصيدة العمياء مادة متدولة، اعلاميا وأحيانا شعبيا، فهي متوفرة بخلاف الممنوع من التداول (أصدر مانع سعيد العتيبة اثنتي عشرة مجموعة - دزيئة - بالألوان الطبيعية!) وبذا تصبح هي القصيدة المعتمدة رسميا والمسلم بها وغير القابلة للأستئناف أو النقض، فالمساس بها يعني - من وجه ما - مساسا بجانب كبير من جوانب البنية الفوقية. وهي مستمرة في الأزمنة الثلاثة لا من حيث ديناميكيته بل بسبب ثباتها ونمطيتها مع أن هذه القضية تحدث عنها أحد أبرز نقادنا القدماء هو حازم القرطاجني عندما قال:

"ضرورة تنوع الكلام من جهة الترتيبات الواقعة في عبارته .. والبعد عن التواطؤ والتشابه" حيث الاستغراب يرتبط بالمفارقة التي يستشعرها المتلقي وهو يلمح الأشياء تبدو في اطار جديد غير الاطار الذي عهده، الى درجة تجعله كأنه يواجه ما لم يكن يعرفه من قبل "فتحصل المعرفة بما لم يكن يعرف". (٣)

وهي أيضا، وهذا لا يحتاج الى اثبات، بخلاف الشعر العظيم الذي: (٤)

".. إلى شبابيك كثيرة، شبك بيطل ع الحب وشباك ع البحر وشباك ع الجبل وشباك ع الوادي وشباك ع الانسان وشباك ع الخير وشباك ع الموت وشباك ع الله".

قد يتوازى الواقع مع الأدب مع اختلاف الخطين المتوازيين وان مضيا باتجاه واحد كنظرات الحب عند انطوان دي سانت اكزوبيري: "أن نحب لا أن تتقاطع نظراتنا بل أن ننظر باتجاه واحد"، لكن من المعيب أن يتساوى بمحاكاة فوتوغرافية مبتذلة. مع أن شيئا من المحاكاة - حسب ارسطو معلم الشعراء - موجود في الشعر.

القصيدة العمياء ان حاكت (من المحاكاة) فهي "تجمل" القبح لا بمعنى القدرة على إعادة خلق النقيض، بل باتجاه التضليل كأن تجعل من الممدوح كيانا خارقا، وعلى قدر ما يؤتى لها من النفاق البارع واستخدام اللغة العربية المطواعة بطبيعتها، فهي قادرة - كالأفلام الهندية - على استدراار الدموع وأهات الاعجاب (جل القصائد الفصيحة التي غنتها أم كلثوم مثلا).

واذا دان ناقدنا "المعاصر"، الجرجاني قصيدة المديح التي تقول في الممدوح ما ليس فيه (ولم يدن المديح برمتها)، ففي حقبتنا المظلمة تتولى القصيدة العمياء مهمة التزوير والتضليل باعتبارها تؤدي "واجبا قوميا":

"أبلى بجاحمها فكان بليغها

ومن الطعان بلاغة وبلاء

وادارها في الحاليتين فصيحة

يوري لقاهم القالة الفصحاء

حتى انتهى له سيفها ويراعها

ورنت اليه الأمة السمحاء

تدعوه للكرب العظام وكفوها

هذا الذي تاهت به الجوزاء

لنستعرض مفردات مقطع قصير كهذا من مطولة قومية فجة:

"الجاحم - البليغ - الطعان - القالة - اللظى - السيف - اليراع - الكرب - الجوزاء" وكم ستطول قائمة الكلمات السمينية لو جردنا المطولة بأكملها.

هذا ما تستعيره القصيدة العمياء من اللغة التي لا ترى فيها سوى الفخم، الجزل، السمين، أما مفزاهما فقد اختصر الى مخاطبة ممدوح يوشك أن يكون فوق البشر، بقدرات خيالية: "ورنت اليه الأمة السمعاء"، فهو خارج الأمة، منفصل عنها، فوقها، هنالك في الأعلى. وهي كاذبة صراحة دون خجل "حارت بثاقب رأيه الآراء" وهي ايضا تابعة بشكل مخجل، حتى غير تقليدي، لنصوص مبدعة في زمنها مثل ما مدح به المتنبي هارون بن عبد العزيز الأوراجي الكاتب (ه) يقول:

"أمن ازديادك في الدجى الرقباء

اذ حيث كنت من الظلام ضياء

قلق المليحة وهي مسك هتكها

ومسيرها في الليل وهي ذكاء

أسفي على أسفي الذي دلتهني

عن علمه منه علي خفاء

وشكيتي فقد السقام لأنه

قد كان لما كان لي أعضاء

مثلت عينك في حشاي جراحة

متشابها، كلتاها، نجلاء

أنا صخرة الوادي اذا ما زوجمت

واذا نطقت فأنني الجوزاء

واذا خفيت عن الغبي فعاذر

ان لا تراني مقلة عمياء (.. الخ قصيدة المتنبي).

انه هامش نقدي لا يقر باختزال المهمة النقدية ولعلها بتناول النص الشعري الجيد حسب. وربما يقول قائل ما لنا والرديء. نعم. ولكن ثمة الرديء الخطير والخطير جدا الذي غير من اخلاق الشعراء والنقاد والقراء على حد سواء، ولشدة ثبوته وتكريسه أصبح الناس يعتقدون أنه هذا هو الشعر لا شريك له، "شعر" برنامج الصباح الاذاعي والمهرجان وجلسة السمر بكل اخطائها الحضارية والنحوية والأملائية والتي تأخذ مكان القصيدة الأخرى، قصيدتنا التي أصبحت هامشية قدر ما هي الجهورية.

اننا ندعو، هنا، للتصدي للنص الأعمى الرائج والمعتمد رسميا، وجعلنا "القصيدة العمياء" عنوانا ومدخلا لنص المدرسة الابتدائية والمجلة الواسعة الانتشار. اننا ندعو نقادنا الجادين لمعاينة هذه الظاهرة نظرا لما تلحقه بوعي الناس وذوقهم وتربيتهم من أذى وتخریب لا يقلان عما تفعله أغنية التلفزيون والمسلسل البدوي في أرواح المشاهدين ووجداناتهم.



ومن خلال ما سبق تتبدى جملة من الأفكار التي تستدعي التأمل والنقاش من بينها:
ان العمى لا يلحق بالقصيدة وحدها، بل ومجمل انواع التعبير، (مثل: ٥)

.. وجلجلت الأصوات في الأفق داعية الى التحرر مما سمته عتيقنا البالي، ومبشرة بأرض جديدة لا تمت اليه بأدنى صلة (...). وكنا نصغي الى كل هذا في مطلع صباننا، ومن من نشأ مثلي في بيئة دينية محافظة، وصلته بأمجاد الحضارة الإسلامية وروائع التراث الفكري والأدبي العربي، ووعى من آيات القرآن الكريم قيما انسانية ومثلا عليا لا تطمع البشرية الى أعز منها وحفظ كلمات كبار لأئمة سلفوا، قررت عزة الانسان وشرف العلم وحرية الفكر ومسؤولية العالم وأمانة الكلمة..

فالعمى يلحق بالأغنية والرواية (حتى بعض الواقعي الاشتراكي منها) والقصة القصيرة والمسرح وافتتاحية المجلة الثورية - للأسف - ولا بوسعنا أن نحصر الأمثلة هنا، فالأمر متروك لمن يستجيب من نقادنا وباحثينا بهدف البحث والتصدي الجريء دون اعتبار الهوية السياسية وموقع الأديب الحزبي ونبل مقصده، "الثوري" الاعمى لا يختلف عن رجعي مبصر.
القصيدة العمياء لا تقتصر على الشعر العمودي وحده، فالشعر "الحديث" لا يخلو من عمى أخطر مما يعانيه العمودي، ذلك أن ما يدعى أنه شعر "حديث" يقدم ما هو سلفي واحادي وراكذ مهما رفع من شعارات لأنه "شعر" غير خلاق.

والسؤال الذي يطرح في ختامنا هو: متى يكون بمقدور حركة التحرر العربية - وفي طلائعها الثورية تحديدا - أن تعيد النظر بسياستها الثقافية - الابداعية، وأن تكون علاقتها بالمبدع على غرار علاقتها بالابداع، على اسس جديدة تتوسد السجال واحترام الكلمة المغايرة للديباجة الحزبية الثابتة غير المتحولة، وأن تكف عن ان تلحق الثقافة بالتعليم ومحو الأمية. أي نحن هنا نفتح الباب للتصدي على جبهتين: جبهة القمع الاستبدادي الشرقي الذي يكمن الافواه قبل العقول والقرائح، وجبهة اليسار من حيث عدم التفريق بين ما هو تقدمي غير ابداعي .. وتقدمي .. ابداعي .. وربما يستجيب من دعوانه مخلصين .. من أجل قصيدة مبصرة .. بل محبقة.

١- مجلة "النقاد" نقلا عن جريدة "المسلمون" - لندن ١٨/١١/١٩٨٨

٢- سلسلة مقالات مترجمة من قبل ميخائيل عيد عن البلغاري ايغريم كارنيكوف

٣- "مفهوم الشعر" - د. جابر عصفور - دار التنوير ط ٢ ١٩٨٢

٤- ميشال طراد - جريدة "النهار" - ٢٢ آب ١٩٨٥

٥- جريدة "الاهرام" - العدوان ١٢/٤ - ١٩٦٣/٤/١٩ الدكتورة بنت الشاطي.



مهلا أبا سلعوم

- خالد البطراوي -

وقعت بين يدي، مجلة الهدف الغراء، وتحديدًا العدد ٩٧٤ الصادر في العاشر من أيلول ١٩٨٩. وقمت بقراءتها من "الجلدة الى الجلدة" كما يقولون، حيث أننا محرومون من قراءة مجلاتنا الصادرة في الخارج، وأثناء قراءتي للمجلة، توقفت عند "ملف الهدف الثقافي" والذي كرس للحديث حول المسرح في المناطق المحتلة. واحتوى على ثلاث مقالات، الأولى بعنوان "ملاحظات حول الوضع الراهن للمسرح في المناطق المحتلة" والثانية بعنوان "مسرحية العصفير - أجنحة نحو الحرية" والثالثة بعنوان "اصح يا هابيل - المسرحية التي بشرت بالانتفاضة". بالإضافة الى مقالة حول فرقة الرواد الفنية في بيت ساحور بعنوان "نحن صرخة في وجه الظالم المحتل، وسنغني في الخارج، اذا أتيحت لنا الفرصة".

ولي قبل الخوض في ملف الهدف الأدبي، ممسة عتاب "للزميلة الهدف"، اذ أنني أقدر حق التقدير سعي هيئة تحريرها والقائمين عليها في التقيد بمقولة "كل الحقيقة للجماهير" التي تزين صفحتها الأولى منذ عدها الأول، اذ ليس كل ما يرد اليها من الداخل، كونه يأتي من الداخل وكون "الهدف" حريصة كل الحرص على اسماع صوت الداخل، يعتبر صالحا للنشر، دون تدقيق أو تمحيص، وبلا شك فان "الهدف" تتفق معي في المبدأ اللينيني "ثق ولكن راقب".

لقد سعت هيئة تحرير "مجلة الكاتب" جاهدة الى توثيق مبسط للحركة المسرحية في الأرض المحتلة، وارتأت أن خير ما تبدأ به، هو فتح صفحات مجلتها لكافة الفرق المسرحية لتكتب عن تاريخ كل منها، وبذل الزميل جميل السلحوت جهدا كبيرا في الاتصال بالفرق المسرحية وسعى الى حثها لكتابة تاريخها حفظا له، وقد نشرت مجلة الكاتب في العديد من أعدادها حول الفرق

المسرحية، وراعت فيها نقة السرد التاريخي والموضوعية والبعد عن مديح النفس، عملا بمقولة "ماح نفسه كذاب"، ومع ذلك، فقد قيمت هيئة تحرير الكاتب جهودها باتجاه توثيق الحركة المسرحية وقيم زميلنا جميل السلحوت أيضا هذه الجهود، وخرجنا بنتيجة مفادها أن ما فعلناه كان من باب "أضعف الايمان" وأنه يوجد ضرورة ملحة لأن يتولى أحدهم مهمة اعداد توثيق أشمل لهذا التاريخ، للمسرحيين أفرادا وجماعات. وعلمت "الكاتب" أن المسرحي يعقوب اسماعيل وكذلك درويش أبو الريش وغيرهم، يفكرون - كل على انفراد - بالفعل في تدوين هذا التاريخ. لقد ارتأت تماشيا مع مقولة "كل الحقيقة للجماهير" أن أقوم بما يلي، ازاء "ملف الهدف الثقافي":-

أولا:- أن أعود لزملائي في هيئة تحرير الكاتب، وأعلمهم برغبتني - المفصلة أدناه - في فتح صفحات المجلة ثانية، أمام كافة المسرحيين والمهتمين، لاعادة الأمور الى نصابها. ولقد حصلت على موافقة هيئة التحرير على الفكرة، شريطة أن تكون عملية "وضع الأمور في نصابها علمية موضوعية، بعيدة كل البعد عن التجريح والاساءة الشخصيتين.

ثانيا:- ورغبة في تحقيق مقولة "كل الحقيقة للجماهير"، سنقوم بنشر مقالة أحمد أبو سلوم كاملة، دونما زيادة أو نقصان، علما بأن نصها الأصلي كما نشر محفوظ لدينا. أما المقالات الأخرى، فارتأينا عدم نشرها وذلك كونها تتحدث عن عمل مسرحي محدد "العصافير، اصح يا هابيل" ولا تتطرق الى الحركة المسرحية بشكل عام، علما بأننا سوف نقوم بتزويد الراغب في الاطلاع عليها بصورة عنها.

ثالثا:- ستكون صفحات المجلة، مفتوحة أمام كافة الردود، العلمية والموضوعية، ولن يهضم حق أي كان في نشر رده.

رابعا:- بعد استكمال كافة الردود، سنعطي أحمد أبو سلوم حقه المقدس في الرد على الردود.

خامسا:- اذا ما تطلب الأمر، فتح سجل آخر "ردا على رد"، فلن نقصر في ذلك.

ساسا:- سنحاول اذا كان المستطاع، نقل كافة الردود، الى زملائنا في "الهدف"، وثقتنا عالية باستعدادهم لنشرها لتعود "المياه الى مجاريها".

وننتظر بدورنا تفاعلا حيا وحيويا مع الموضوع، ننتظر ردودا من الجميع، من رعايل المسرحيين الأول وعلى رأسهم الفنان عادل الترتير، وعلي الحجاوي ومايكل امسيس، من المسرحيين أعضاء الفرق المسرحية، وتحديدًا محمد الظاهر، سهام غزاله، حيان يعقوب، درويش أبو الريش، يعقوب اسماعيل، أكرم المالكي، جورج ابراهيم، سقر السلاييمه، راضي شحاده، ابراهيم خلايله، حسام أبو عيشه، ابراهيم عليوات، فاتح عزام وغيرهم، من المهتمين ومتابعي الحركة المسرحية وبالأخص محمد البطراوي، ابراهيم جوهر، جميل السلحوت، وسيم الكردي، وأخيرا من رابطة المسرحيين، معقبة على مقالة أحد أعضاء هيئتها الادارية، وموضحة الخطوات العملية التي أخذتها أو ستأخذها باتجاه تأريخ الحركة المسرحية.

وبعد:-

أعطيت كتابتي هذا العنوان "مهلا أبا سلوم" لأنه وان كان يحق لأي كان أن يعبر عن وجهة نظره، الا أنه لا يحق له أن يختزل التاريخ على هذه الشاكلة. والان .. الى مقالة أحمد أبو سلوم.

وحتى حرب أيلول فترة استيعاب لما جرى والتقاط للأنفاس ولم يكن في ساحة المسرح سوى الراضخين (للغازي الجديد) حيث أمطرت بلدية تيدي كوليك مسرح المدرسة العمرية بوابل من المسرحيات التي تدعو للرضى بالقسمة والنصيب .. والى تسليم الأمور الى (أحكم الحاكمين) مغيبة بذلك وعن قصد طبعا أي دور لهذه الجماهير في خلق الوضع الأفضل وتحقيق كرامتهم واستقلالهم وتقرير مصيرهم.

ولقد كان لمناخ أيلول عمان أثر في تسريع الانتاج المسرحي (الصادق) وهكذا كان فانطلقت كثير من الفرق المسرحية نذكر منها:

المسرح الفلسطيني، الفراير، بلالين، دبابيس، الكشكول، ان عاد رفاقي، القدس، المواكب، وغيرها عدا عن فرق موسمية للنقابات والأندية والجامعات يعني فرق العرض الواحد اذا جاز التعبير.

وقد تميزت معظم أعمال هذه الفرق المسرحية بالمباشرة والخطابية ان طرقت الموضوع الوطني بشكل دافق معتمدة على الكلمة الحماسية وذلك أمر طبيعي اذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الوضع بشكل عام في بلادنا.

ولقد استفادت فرقة بلالين مثلا من تجارب بعض أعضائها الذين مارسوا (مهنة التمثيل) في أوروبا، فسخرت اساليب فنية لخدمة أعمالها الفنية والتي تميزت عن غيرها من أعمال الفرق الأخرى نوعا ما.

في الوقت ذاته برزت مجموعة مسرحية في منطقة رام الله تحمل اسم "دبابيس" وكأنها بأسلوبها الجديد الملتزم بمثابة دبابيس للبلالين الذين أخذت ميول معظمهم (لخدمة الفن فقط) تغلب على طابعهم مما أدى بالتالي الى تفسخها الى (بلالين) و(بلا - لين).

ومن بلا - لين انبثقت فرقة صندوق العجب

ملاحظات حول الوضع الراهن للمسرح في المناطق المحتلة

بقلم: أحمد أبو سلوم
مؤسس فرقة المسرح الشعبي -

ان عملية تقييم الحركة المسرحية الفلسطينية حاليا لا تكتمل الا بالقاء الضوء على مسيرتها بعد هزيمة الأنظمة العربية في حزيران ٦٧.

فقبل ذلك التاريخ كان النظام الأردني يعمل جاهدا على طمس فلسطينية الأرض والانسان فيما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية) وذلك عبر أساليب القمع المعروفة ضد أي تجمع فلسطيني على كافة الأصعدة نقابيا كان أم ثقافيا أم فنيا.

والواضح أنه ونتيجة لهذا الوضع لم تتبلور حركة مسرحية في مدن الضفة عدا محاولات هنا وهناك اقتصرت على المناسبات.

ولا شك أن ما آلت اليه أوضاع شعبنا الفلسطيني في الضفة على أثر الهزيمة الحزيرية دفعت قطاعات منه للتحرك على مختلف الصعد منها العسكري ومنها النقابي ومنها الثقافي الذي انبثقت من رحمته الحركة المسرحية الفلسطينية والتي أراد القائمون عليها أن تكون أداة من أدوات التغيير والخلاص.

ونستطيع القول أن الحركة المسرحية الفلسطينية في (الضفة) تحديدا ولدت في ظروف القهر والاحتلال وسارت بعصامية لا يسندها ارث مسرحي كبير ولا ترعاها دولة وطنية بل على العكس تماما فقد كانت الحركة المسرحية ولا زالت مجالا لبطش الحكم العسكري الاسرائيلي وملاحقاته.

وللحقيقة كانت فترة ما بعد هزيمة حزيران

العمل الى اعتقال معظم أعضاء الفرقة مما أدى الى تجميدها.

وفي فترة أواخر السبعينات أيضا برزت عدة فرق ولكنها لم تكن بالمستوى الذي وصلت اليه الفرق الأخرى ولم يكتب لها النجاح، ومنها فرقة "الدلال الشعبي" وفرقة "الشموع" وفرقة "النجوم" وفرقة "الأمل الشعبي" والتي قدمت أربعة أعمال مسرحية.

عام ٨٠ وسياسة القبضة الحديدية:

كان المسرحيون يعتمدون على قاعات المدارس الأهلية في عروضهم مثل مدرسة الفرندز برام الله والمطران والفريير والعمرية بالقدس ولكن في عام ٨٠ وعلى أثر اعلان سياسة القبضة الحديدية ضغطت السلطات العسكرية الاسرائيلية على المدارس والمعاهد لكي تحرم الفرق المسرحية استعمال قاعاتها. وأمام هذه الضغوط والتهديدات وسياسة الاعتقالات الادارية والتعسفية خبا نجم الحركة المسرحية قليلا.

وما هي الا فترة قصيرة حتى انطلق المسرحيون وفي أحلك الظروف لتجميع قواهم، فانطلقت فرقة الرحالة برام الله وقدمت مسرحية "رجال لهم رؤوس" و "الديكتاتور" وقدمت فرقة "الجوال" عدة أعمال مسرحية بينما شحذت فرقة المسرح الفلسطيني همتها وقدمت "بلا وجه" و "من العاقر".

وفي عام ١٩٨٤ عاود المسرحي أحمد أبو سلوم اتصالاته برفاق دربه مثل حسام أبو عيشة والذي قام بتحقيق عدة مسرحيات داخل المعتقلات الاسرائيلية حيث قضى ثلاث سنوات ومع ممثلين قديرين أمثال ابراهيم عليوات ومحمود أبو الشيخ وأكرم كاشور وحيان يعقوب وأسسوا المسرح الشعبي (سنابل) وقدموا

التي لم يبق من آثارها اليوم سوى الفنان المسرحي عادل الترتير ولم تقم منذ عام ٧٩ الا بعلمين فقط أولهما كان "موتودراما" لعادل فقط كاتباً ومخرجاً وممثلاً والثاني "الأعمى والأطرش" للشهيد غسان كنفاني ولكنها لم تكن ناجحة فنيا حيث شابها ثغرات فنية كبيرة. أما بلالين فقد اختفت وفي عام ٧٧ شرع فرنسوا أبو سالم بتأسيس فرقة مسرحية جديدة أطلق عليها اسم "الحكايات" والتي تعتبر الامتداد الطبيعي لمقولة (الفن للفن) حيث قدمت عدة أعمال لم تلق تجاوب جماهيري كاف فأخذت الفرقة تعمل جامدة على التماس سبل جديدة للعمل.

وفي عام (٨٦) أخذ بعض (الحكاياتيين) يعملون بصورة منفصلة عن فرنسوا وجاكي فقدم راضي شحادة مسرحية "عنتره" لوحده .. ومن ثم قدم مع ابراهيم خلايلة وممثلين ناشئين آخرين مسرحية "تغريب العبيد" والتي أثارت جدلا في الأرض المحتلة حيث وقف ضدها الكثيرون.

كما يمكن أن نشير أيضا الى فرقة المسرح الفلسطيني التي أسسها الكاتب المسرحي محمد الظاهر والشاعر فوزي البكري والفنان أحمد أبو سلوم عام (٧٢) وقدمت أعمالا كثيرة (حتى الآن ١٨ مسرحية) وكانت احدى الفرق الملتزمة والتي ساهمت مع "ديابيس" في التصدي لفن المتعة فقط. وفي عام (٧٩) ترك أحمد أبو سلوم وحسام أبو عيشة وعبد ننديس وهشام حمدي وغيرهم فرقة المسرح الفلسطيني وأسسوا المسرح الشعبي الفلسطيني وقدموا رائعة الشهيد غسان كنفاني "عائد الى حيفا" في مسرحية بعنوان "الانسان قضية" والتي أخرجها أحمد أبو سلوم ولاقت رواجاً لم تحظ به مسرحية حتى الآن.

وقد أدى تحريض الصحف العبرية على هذا



الانسان المضطهد وهم يدركون تماما بأن الفن وحده ليس كافيا للتغيير ولكنه مع غيره من الفعاليات .. يؤدي حتما الى التغيير.

وكلمة لا بد منها خاصة لأولئك الذين يعتقدون بأنه حينما يكون الفن شعبيا ينحدر ويهبط نقول: "أن أغلى وأعز شيء على خشبة المسرح هو الممثل الذي يمسك طرف الخيط الذي يمسك الجمهور طرفه الثاني فإذا كان هذا الممثل فاشلا فلن تخدم عمله المسرحي كل بهرجات المسرح والعكس صحيح".

ولتكن في مسرحية "ناطرين فرج" عبرة حيث قدم كل ممثل حوالي ١٢ شخصية. كان المتفرج يعيش معها بكل أحاسيسه .. وكان المضمون ثوريا (بلا خطابة) وكان الأسلوب واضحا (بدون شعارات ومباشرة) وكان النجاح كبيرا، فقد جمعت "ناطرين فرج" المتعة والتسلية والحث على التحرك فأين "كفر شعا" من تلك التي قلصت قضيتنا الى "ذكرى"؟

"المسرح العبري"

تدعم مختلف الوزارات الاسرائيلية المسارح العبرية حيث توجد القاعات الضخمة في كل المدن الرئيسية المحتلة.

وهناك معاهد خاصة للفن المسرحي يدرس فيها أساتذة أكفاء ومجربون اضافة الى الدعم السنوي الذي تدعم فيه بلدية كل مدينة مسرح المدينة البلدي ك "مسرح القدس" و "المسرح البلدي حيفا" و "المسرح البلدي بئر السبع" وغيرهم الكثير.

ولقد برز ممثلون عرب في المسرح العبري وأخذوا أماكن الصدارة ودفعوا باتجاه انتاج مسرحيات بالعربية في مسارحهم وهكذا كان حيث قدمت العديد من المسرحيات وخاصة "المسرح البلدي - حيفا". وفي الناصرة برز

"المهرجان" والتي كانت صرخة موجهة للشعب الفلسطيني ترفض أي تنازل: و "اللي بغرط بالديك بغرط في البقرة". ومسرحية "سيدي الجنرال" و "كلاب وأرقام" و "سبق صحفي" و "تغريبة عدنان ابن قحطان" و "ناطرين فرج" التي أجمع النقاد على أنها عمل جيد.

وفي هذه الأثناء كانت هنالك محاولات جدية لخلق فرقة محترفة "الورشة الفنية" والتي قدمت "معك ولعة" و "كاليجولا" وقدمت الرحالة "الكاتب والشحاذ" وقدمت الحكواتي "كفر شعا".

أين تقف الحركة المسرحية الآن

هنالك مدرستان في المسرح الفلسطيني المحلي مدرسة "الفن للفن" المعتمدة على الشكلية دونما احساس بالواقع المعاش أو وضع اليد على مفاتيح التغيير ومدرسة "الفن في سبيل التغيير للأفضل" وهذا بالأساس وبعيدا عن التنظير ينطلق من احساسه بمسؤوليته تجاه أحداث زمانه ومكانه.

ويتزعم المدرسة الأولى "الحكواتي" ولها تأثيراتها على انتاج "الورشة الفنية" أما المدرسة الثانية فيتبوأ مركز صدارتها الآن "المسرحي الشعبي سنابل" والذي يلقي احترام الأوساط الجماهيرية والفعاليات المختلفة، أضف الى ذلك احترام الفرق المسرحية والفنية له خاصة فرقة المسرح الفلسطيني النشطة في هذا المجال.

مدرسة "الفن للفن" - وينكر أصحاب هذه المدرسة الدور الثوري للمسرح وقدرته على المساهمة في التغيير وذلك بحجة أن المتفرج يأتي ليريح أعصابه ويتمتع (شخصيا) بما يرى ويسمع ويرون أن "فن الفنان" هو اخلاصه لذاته بقدر ما هو خلاص ذاتي.

أما مدرسة "الفن يخدم قضايا الجماهير" فواضح تماما أنهم يعتبرون الفن المسرحي وسيلة من وسائل نحر اليأس واليأس عن

الحكواتي بالقدس على تفعيل الحركة المسرحية.

٢- قليلون هم المسرحيون الفلسطينيون الذين يعملون متفرغين ومعظمهم من فرقة الحكواتي وفرقة المسرح الشعبي - سنابل.

٣- أخذت جماهيرنا تعتاد تدريجياً على حضور المسرحيات وهذا أمر يختلف من فرقة إلى فرقة حيث تتمتع فرقة المسرح الشعبي - سنابل بشعبية تفوق الفرق الأخرى بشكل واضح.

٤- هنالك محاولات ناجحة لاختراق قوقعة المسرح في المدن الرئيسية (عرض المسرح الشعبي - سنابل) عام (١٩٨٧) حوالي (٨٦) عرضاً منهم (٢١) في القدس والباقي في مختلف أنحاء فلسطين والجولان المحتل.

٥- تبلور وتطور القدرة على الاستمرار في تطوير الحركة المسرحية الأفضل.

"مسرح الناصرة البلدي" الذي تدعمه بلدية الناصرة وهنالك عدة فرق مسرحية عربية في الداخل "كمسرح الجوال" في سخنين ومسرح "الغربال" في شفاعمرو ولكن بمستويات أقل. ان المسرح العبري بشكل عام متطور خاصة في المجال التقني ويخضع الممثل فيه لبرامج تدريبية شاقة.

لقد شاهد العديد من الفنانين الاسرائيليين أعمالاً مسرحية فلسطينية وشهدوا بأن لدينا الطاقات الجيدة:

وهنالك في "يافا" مسرح اسمه "نيقي تسيدك" ويعمل به ممثلون يساريون يقومون بأعمال مسرحية تهزأ بالديكتاتورية والفاشية، وقد ساهموا في مساعدة بعض الفرق العربية على العرض في تل أبيب.

ملاحظات هامة:

١- ساهم افتتاح مبنى مركز النزعة

مجموعة من البرلمانيين النرويجيين تطالب بمنح غورباتشوف جائزة «نوبل» للسلام

● ٦٥٪ من النرويجيين يؤيدون منح الجائزة للزعيم السوفييتي ●

هذا.

فقد أظهر الاستفتاء الذي أجرته جريدة «اربيدر بلايت» منذ أيام أن ٦٥٪ من النرويجيين يؤيدون منح جائزة نوبل للسلام للزعيم السوفييتي.

وأعلنت غرو هارلم بروندتلاند، رئيسة لجنة السياسة الخارجية في «ستورتينغ» (البرلمان) ورئيسة الوزراء سابقاً قائلة «أن ميخائيل غورباتشوف قائد كبير، ويعتبر نشاطه الهادف والواعي والمنهجي في مضمار تنفيذ التحولات العميقة بكل معنى الكلمة لصالح السلام، وليس ثمة أي شك في عملية ترشيحه لجائزة نوبل للسلام».

● أوسلو - «تاس» - قدم فريق من نواب البرلمان النرويجي اقتراحاً يدعو إلى منح الزعيم السوفييتي، ميخائيل غورباتشوف، جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠.

وأكد النواب النرويجيون على أن الزعيم السوفييتي يعمل بشكل دؤوب من أجل الاستقرار في القارة الأوروبية وأرسى بداية العمليات العميقة للبريسترويكا المجارية الآن في الاتحاد السوفييتي والدول الأخرى في أوروبا الشرقية. ويشارك معظم الشعب النرويجي نواب البرلمان رأهم

كي لا يكون "النقد" ثرثرة ولغوا رأي في مادة منشورة في العدد ١١٥

وسيم الكردي

بعد أن قدمت فرقة الفنون الشعبية عرضها الفني الجديد مرج ابن عامر، نشر صافي صافي في العدد قبل الماضي من هذه المجلة مقالة وسماها "برؤية نقدية لعرض مرج ابن عامر، مضيفا الى ذلك عنوانا فرعيا تساوليا: "هل التقط الجمهور ما أرادته الفنون؟" مستبدلا السؤال بعلامة تعجبية. ولن يكون منطقي في التعامل مع هذه المقالة تفنيد ما جاء فيها من "قضايا" بصورة تفصيلية حيث أن المقالة لا تحمل رؤية منهجية في الممارسة النقدية انما هي مجرد انطباعات وآراء ذات صبغة تأثيرية تعتمد على الذوق الخاص ولا تستند الى رؤية نقدية متماسكة، ولما كان الذوق عنصرا غير كاف للقراءة النقدية بل يحتاج الى مقومات أخرى تضاف الى هذا العنصر الذي بدا وحيدا فيما كتب صافي خصوصا انه تناول مسألة "الاستمتاع" في غيري مكان من مقالته. وهنا استذكر قولاً للناقدة الدكتورة يمنى العيد يقول: "ليس الناقد مجرد قارئ يمتعه النص أو لا يمتعه، فيصدر حكمه عليه في هذا الاتجاه أو ذاك". ثم تضيء قولها هذا بمفهوم يتضمن تصورا لما يمكن أن يؤول اليه اخضاع المنقود لسلطوية تستند الى الذوق الذي هو قيمة مرهونة بصاحبه من اجهاض للابدع الثقافي الانساني وما يرتبط بذلك من اخضاع للعمل المنقود لسلطوية موقع اجتماعي معين لهذا الذوق أو ذاك.

ان أول ما يبدو مختلا وغير متماسك فيما أثار صافي هو سؤاله:
"هل التقط الجمهور ما أرادته الفنون؟. فمن هو الجمهور؟ هل هو مجمل الطبقات والفئات الاجتماعية على مختلف مشاربها الفكرية وتمايزاتها الثقافية وتعدد مستويات التدفق والتواصل الجمالي لديها؟
فالانطلاق من مفهوم "الجمهور" بما يحمله من معان قد تلتبس حيناً وقد تخرج عن العلمية

أحيانا يفقد التقييم النقدي سمة أساسية من سماته التي تتمثل في ضرورة التنقيح في المفاهيم والمصطلحات التي يرى الناقد ضرورة لايرادها في نصه النقدي. وقد يكون هذا الانطلاق وحده كافيا لسقوط النص النقدي سقوطا لا يقوم بعده اذ يكشف عن هشاشة بنيانه وتخلخله وعدم تماسكه وظهور ضعفه مع أول حجة قد تقف في وجهه.

كما يبدو في سؤاله التعجبي خلال ثانيا حيث أن صافي قد نصب من نفسه ناطقا بلسان "الجمهور" ومعبرا عما يجول في خاطره، فهل يحق له ذلك وهل أجرى استفتاء جماهيريا قاده الى ما توصل اليه من نتائج؟! ثم يتحدث عن الاستيعاب والسهولة والوضوح كأمر يجب توافرها في العمل الفني حتى يلتقطها "الجمهور" فعادنا عنى بهذه الأمور! خصوصا اذا علمنا بأن الاستيعاب والسهولة والوضوح هي أمور نسبية تتفاوت من فرد الى آخر ومن طبقة الى أخرى ومن ثقافة الى أخرى ومن ...

ثم يحاول اظهار التعب الذي أصابه والمعاناة التي لحقت به خلال مشاهدته للعرض حينما اضطر الى التركيز أكثر من الاستمتاع وغاب عنه أن العمل الفني الجاد لا يميل الى تقديم المتعة وحسب حيث يسترخي المشاهد تماما ولا يجهد نفسه في استقراء العمل الفني واستكشاف دلالاته وما يوحي به وما يحمله من أسئلة تدفع بالمتفرج للبحث عن اجابات لها.

واذا ما حولنا النظر الى الأحكام الجزائية الملقة لا نجد ما يسند لها من تحليل واستكناه ولا نرى الدوافع التي أفضت الى تلك الأحكام فما معنى قوله:

"سرت الأنظار بأدائها الرائع .. كانت معبرة الى حد بعيد بترافقها مع الكلمات .. اشارة غير كافية لنزول المطر .. حملت رقصة الحصاد بصورة ممتازة .. و ..".

انها احكام انطباعية تأثيرية تفتقد المنهج كما تفتقر الى التبرير وتبقى أسيرة تقاليد انشائية عفى عليها الزمن ولم تعد ملائمة في وقتنا الحاضر الذي أصبح النقد فيه عملية متشابكة تحتاج الى الثقافة والمعرفة وتبني أسس متماسكة في الرؤية وفي التقييم، فقد نقبل من مشاهد عادي القاء احكام من هذا النوع دون أن نطلب منه تفسيرات لأحكامه أما أن تكون قادمة من مشاهد يتصدى للعمل الفني تحت يافطة "رؤية نقدية" فهذا أمر مغاير تماما ويحتاج الى أكفياة والا فلا ...

وقد حاول صافي الاقتراب من مسألة جوهرية في بنية العرض الفني الفكرية عندما لامس مسألة عدم ظهور "خضرة" كمدافعة ومتصدية ضد عملية اختطافها غير أنه سرعان ما اشتط به الأمر مبتعدا ليتحدث عن ضرورة استمرار التوازي بين المرج وخضرة وكأنه يريد اعادة كتابة القصة مرة أخرى ليلقنها لفرقة الفنون الشعبية. وهذا يدفع للاعتقاد بأن محاولة الاقتراب هذه لمررة واحدة وحيدة لم يكن الا اقترابا صدفيا كمن يقذف بحصاة كومة من البيض فيصيب احدها ثم يصرخ: ها أنا ماهر في الرماية.

ثم يعود للحديث عن أمور غير واضحة وغير محددة مرة أخرى فيتحدث عن البساطة وقوة الرمز في مسرحيات "الرحابنة" و "فاتت جنبنا" لعبد الحليم حافظ التي يرى فيها نموذجا للبساطة والسهولة. وهذا من حقه فيما يراه في "فاتت جنبنا" غير انه في نفس الوقت لا يحق له الزامنا باغنية من هذا الطراز وخشيت عليه أن يستمر في تقديم نماذج التي يمكن أن تصل به الى اعتبار أغنية "لا تلعب بالنار بتحرق أصابعك" نموذجا آخر لا تنقصه البساطة والسهولة والوضوح.

وفي الوقت الذي يقرر فيه صافي جزافيا غياب البساطة والسهولة والوضوح يبدأ بطرح أسئلة لا تنتهي قد تكون سببا لأحكامه حيث يتساءل: هل المشكلة في الألمان؟ أم في القالب التراثي للأغاني والرقصات أم ظهور المغنيين بصورتهم وصوتهم أمام المشاهد أم ابتسامات الراقصات والراقصين أم غياب بعض الشخصيات أم عدم القدرة على عرض بعض المشاهد أم ... أم ...

ونعتقد للوهلة الأولى أن الناقد عندما يطرح هذا الركام من الأسئلة مستعد للإجابة عليها حتى يقنع القاريء. غير أننا نفاجأ بقوله "يمكن أن تكون هذه الأسباب أو مجموعة أجزاء منها لتخلق عمليا صعوبات في وصول القصة واضحة للمشاهد ... فسيحان الله عندما تتحول هذه الأسئلة الى أسباب وحينما تبقى الأسئلة دون اجابات، فهل هذا دور الناقد كما يراه صافي .. ربما غير أنني أرى أن عدم الاجابة على هذه الأسئلة نابع من أمر آخر يتمثل في أن "الناقد" غير قادر على التعاطي مع العناصر المكونة لمرج ابن عامر لافتقاده الى الرؤية المنهجية والثقافية المتعلقة بالرقص والغناء والموسيقى والحركات التعبيرية. ولذا لم يستطع الولوج اليها ومناقشتها فاكتمت بالقول بأن هنالك بترا في أكثر من مكان بين العرض والقصة دون أن يكلف نفسه عناء الإشارة الى طبيعة هذا البتر أو ماهيته أو مواقع حدوثه.

وكما بدأ صافي بانتقاد كلمة مقدم العرض التي يطلب فيها من الجمهور الهدوء ينتهي بها أيضا بعد أن جزم طبعيا في البداية بأنها ليست جزءا من العرض. فهل هذا الجزم يحتاج الى ذكاء كبير .. لا أعتقد ذلك. ومع ذلك فقد أخذت حيزا من مقالته كان يمكن له استغلاله في نقاش قضايا من صلب العرض لا في قضية ادارية تنظيمية ليس لها صلة مباشرة بالعمل الفني الذي تم تقديمه. وكانت الفرقة تراها ضرورية لمنع حالات التشويش التي قد يحاول البعض فعلها.

ان ممارسة النقد تفترض وجود أدوات يمتلكها الناقد ليمارس عمله وتقتضي ثقافة عميقة في الموضوع المنقود. وتحتاج الى مهارة في كشف بنية العمل الفني وعلاقاته والانسان التي احتواها وهذا أمر في غاية البقعة والصعوبة لا يجوز أن يتحول الى مجرد جمل وعبارات واحكام لا تعبر في أحسن الأحوال الا عن مزاج شخصي التقط قلما فكتب ما كتب على فنان من القهوة الساخنة.

وكننت أفضل أن استثمر الجهد والوقت المبذول هنا في نقاش قضايا أكثر عمقا وشمولية فلقد طرح "مرج ابن عامر" أسئلة عديدة تستحق النقاش، كمسألة علاقة هذا الفني بالتراث أو حول الرؤية الفكرية والفنية لفرقة الفنون في كيفية التعامل مع الفلكلور أو مناقشة بنية العرض القصصية أو الأغنيات وبنائها الفني ومضامينها أو حول الرقص والحركات التعبيرية ودلالاتها أو العلاقة بين مجموعة العناصر المكونة للعمل الفني أو ...

وأتمنى على صافي اذا ما بقي مصرا على أحكامه التي بعثها في ثنايا مقالته أن يقدم التعليلات والدوافع والأسباب التي انتجت هذه الأحكام حتى يكون النقاش في المستقبل مقاربا للعمل الفني، متناولا قضايا أكثر عمقا وآراء نقدية أكثر اتساعا وانسجاما لتحقيق الفائدة من الحوار ومحاولة تقديم مادة معرفية راقية تتسم بالعلمية والمنهجية والتماسك الفكري والعمق في الدراسة والتحليل من خلال هذه المجلة، مجلة "الكاتب" التي عرفت برصانتها.

قصة
قصيرة

نهاية المطاف

يعقوب الأطرش

كانت السيارة ترقى ببطء التلة الصغيرة ..
في نهاية المطاف .. لجولة في البلدة الصغيرة
التي صعدت قرابة .. شهر ونصف!
كان الهدف زيارة منزل في الطرف الشرقي
للبلدة .. كان حافلا بكل أنواع الأثاث والأجهزة
المنزلية .. ليغدو بين يوم وليلة .. قاعا
صفصفا!!

لم تكف "أنيتا" - خلال ذلك - عن ابداء
استغرابها واستيائها لكل ما شاهده .. خاصة
فيما يتعلق بماكنات الخياطة والنجارة
والخراطة .. والتي تشكل مصدرا هاما للرزق! ..
وكيف انتزعت من قواعدها بعنف .. ولو اقتضى
الأمر تحطيم باب هنا .. أو مدخل هناك .. أو حتى
نشر قاعدة الماكينة!

ولم يكن زميلها السويدي "داج" يقل عنها
استغرابا واستياء، ولكنه كان يتابع بعينه
الأماكن والمناظر التي يمر بها .. وكأنه يريد
أن يتزود عنها بأكبر قدر ممكن .. قبل انتهاء
الجولة! ..

وفجأة! .. صاح "داج" وهو يحدق في شيء الى
جهة اليمين:
- قف! ..

وانشئت العيون الى الجهة التي ينظر اليها،
بينما هتف متسائلا:
- ما هذا؟

أجابه المرافق:
- ألا ترى .. انه حطام منزل!
قفز "داج" من السيارة، وسأل:
- لماذا هدموه؟
وتبعته "أنيتا" التي شدها المنظر بدورها،
وقالت مستوضحة:
- هل كان بناء غير مرخص؟
- بل مرخص .. مئة بالمئة!
هتف داج مستغربا:
- اذا .. لماذا؟
- لأن أحد الأبناء اتهم .. بقذف زجاجة!
عقبت "أنيتا" وهي تحديق في ركام البيت ..
المكون في وسط الحديقة .. التي كانت!
- هذا ظلم

ثم تساءلت وهي تفتح حقيبتها التي كانت
تحرص على اخفائها طيلة الوقت .. لتخرج منها
الكاميرا ..

- وأصحاب البيت .. أين هم؟
- صاحب البيت معتقل .. وزوجته مريضة في
المستشفى .. وليس هنا .. الا الأبناء الصغار!
همهم "داج" محتجا:
- ألم يكفهم هدم البيت؟!

وزمت "أنيتا" شفتيها، وحركت رأسها في
أسى! .. وكانت تهم بالسؤال عن بقية أفراد
الأسرة، حين ندت عنها - فجأة - شهقة مكتومة

- هذا هو سريري .. هنا أنا .. وهنا ينام أخي ..

كان واضحاً أن الأسرة الأخرى .. للغائبين عن البيت .. أو بالأصح عن الخيمة!

كان المشهد أكثر من محرك للمشاعر والعواطف .. خاصة حين فهمت "أنيتا" أن الجارات هن اللواتي يعتنين بالصغار .. طيلة فترة غياب الأهل! .. ولذا لم تكن مفاجأة أن تمتد يد "أنيتا" تحتضن الصغيرة في حنان بالغ مؤثراً! لم يفت هذا المشهد "داج" .. الذي هرع ليتابع الجولة مع الآخرين .. فسهله في لقطات رائعة .. من عدة زوايا، وهو يهتف:

- كم تصلحين يا "أنيتا" .. أن تكوني ممثلة! اعترضت الفتاة السويدية لتقول:

- لا يا "داج"! .. فقد عشت اللحظات .. بكل مشاعري!

والفتت إلى الآخرين قائلة:

- شيء فظيع .. أن نشهد مثل هذه الأمور .. في القرن العشرين!

واكتفى الباقون .. بهز الرؤوس والصمت .. وتم الطواف على باقي الخيام .. غرفة بديلة للمطبخ .. وأخرى للمخزن .. ولم يكن هناك بديل للحمام ..

ضاعف هذا من احساس المشاهدين .. بالقسوة والظلم!

نظر "داج" إلى ساعته .. وهتف:

- لقد تأخرنا.

- مهلاً يا "داج" .. سالتقط بعض الصور ..

للبيت المهذوم!

- انا بسرعة يا "أنيتا" .. حتى لا نتأخر كثيراً.

قفزت السويدية إلى الجهة الأخرى .. بينما

تطايير شعرها الأشقر الطويل فوق كتفيها! ..

سدت كاميرتها .. وشرعت تصور.

وعلى حين غرة، سمعها الآخرون:

.. وقد استدارت برأسها إلى الجهة الأخرى! ..

كانت هناك أربعة خيام بالية .. تقبع صامتة في الجهة المقابلة! ..

وكان واضحاً للعيان .. أنها البديل الآني .. للبيت المهذوم! ..

ونشط "داج" للعمل .. وأخذ يتحرك هنا وهناك .. ويثب في خفة، ويلتقط المناظر المختلفة .. من شتى الزوايا .. لقطات قريبة .. أو بعيدة.

واتجهت "أنيتا" نحو الخيام .. كأنما لتستنطقها الحقائق! ..

وبدا الصغار يفدون ..

وفوجئت بمنظرهما .. وقد غاب عنهما الأب والأم .. فشعرت بحنان مفاجيء نحو أولئك الذين يجترون المرارة والشقاء .. وهم في عمر الزهور! داعبت شعر الصغير .. أما الصغيرة، فقد انحنت لتقبل وجنتيها!

ابتسمت للصغيرين ..

- ما رأيكما في صورة؟

فوجئت بالصغيرين يبتسمان .. يا لله! .. رغم كل شيء يبتسمان! .. أي شعب صلب هذا؟

وقادها الصغيران إلى الخيمة التي في المقدمة! ..

كان واضحاً أنها أعدت للجلوس .. لاستقبال الوافدين .. من كل مكان! ..

وقفت السويدية الشقراء أمام الخيمة الثانية .. وكاميرتها مشرعة للعمل! ..

كان باب الخيمة مسدلاً .. تقدم الصغير ورفع الغطاء .. فبدا في الداخل منظرًا فريداً! ..

أربعة أسرة صفت متراسة .. داخل الخيمة الضيقة! .. بينما تبعثرت الأغذية في فوضى

وأعمال .. لا تخطؤها العين!

ركضت الصغيرة إلى داخل الخيمة .. وصعدت إلى أحد الأسرة .. لتقول بكلماتها الصغيرة البريئة:

فوجئوا حين دخلوا .. بأن المنزل .. يخلو
من المقاعد والاثاث
عقب أحدهم:

- هناك الكثير من البيوت الخاوية .. مثل
هذا المنزل!

شربوا القهوة وقفوا ..
وبدأت العدسات تتحرك .. وتلتقط.
سمع صوت سيارة تتحرك في الخارج، نظر
أحدهم من النافذة ليستطلع الأمر، عاد ليقول
بارتياح:

- الحمد لله .. لقد ذهبوا .. لا أحد يدري ماذا
كان سيحصل لو شاهدوكما تصوران!
خرجوا مودعين ..

وعند البيت المهذوم .. كانت الصغيرة
وأخوها .. يرفعان أيديهما .. مودعين! ..
أبت "أنيتا" إلا أن تقبلهما ..

تأثرت "أنيتا" حين سمعت الصغيرة تسألها:
- متى تعود أمي .. وأبي؟
عادت إلى احتضانها في تأثر ..

كان الآخرون قد عادوا إلى السيارة ..
وأوقفتها "أنيتا" إلى جانب أخيها .. لالتقاط
صورة أخيرة لهما .. أمام ركام منزلهما!.

فوجيء الجميع .. بأن الصغيرة قد رفعت في
اللحظة الأخيرة .. يديها الأثنتين إلى أعلى ..
ورسمت بأصابعها الصغيرة .. إشارة النصر!!!

- هل شاهدت هذا يا "داج"؟
هرول الشاب السويدي نحوها مستفسرا:
- ماذا هناك؟
قالت وهي تشير إلى بقعة معينة .. في أعلى
الركام:

- هل شاهدت هذا؟
وبينما كان "داج" يحدق إلى حيث تشير ..
كانت هي تلتقط الصور في همة تحسد عليها!
هل تعنين سرب الحمام الأبيض .. الذي يأوي
بين الأنقاض.
- بالضبط.

- وهل في ذلك ما يثير؟! ..
وتدخل أحد المرافقين ليقول:

- انه في غاية الاثارة يا "داج"! .. ألا ترى
كيف يجتمع التناقض في الصورة بأجل معانيه؟
.. الحمام الأبيض رمز السلام والوداعة ..
والأنقاض رمز الدمار والقسوة .. يجتمعان معا
.. وفي لوحة واحدة .. أتريد صورة للتناقض أروع
من هذه؟! ..

وانضمت "أنيتا" إلى الحوار .. مؤيدة وجهة
نظر المرافق.

وعاد داج إلى عدسته .. يسجل المنظر الفريد!
..
كان أحد البيوت المجاورة .. قد أعد القهوة ..
ودعوا إلى ذلك البيت لتناول القهوة العربية.

زهرة برية

تيسير عبد العزيز
غزة - الشجاعة
١٩٨٩م

زهرة من لبنان ..

١٩٨٨ - انكسار القلب .. احتراق آخر ما
تبقى لنا من صور ونكريات!!

١٩٨٩ - قصة موت معلن .. لترفع الستارة
عن بداية "المهزلة"

تفاحة أنت يتقاذفها لاعبون على حد السيف

تفاحة أنت يتشاطرها عدوان

ترضعين طفلا في ملجأ ..

تسقطين برصاصة قناص ماهر جثة على

قارعة الطريق .. "الجمهور" المتعطش للدم

يضعف! عند مغيب الشمس تصرخ أكثر من اذاعة:

لم تنته فصول المهزلة بعد!

وتظل مدافعهم تزمجر .. تذكرك بالمفارقة

المضحكة المبكية:

أنت مسيح لبنان المصلوب

أنت حسين كربلاء المغفور

أنت القاتل والضحية

أنت براءة هذا الزمن

أنت زانية كل العرب ..

تحققين في مرآة مشروخة .. تعود بك

الذكرى ليوم لقائنا الأول .. يفتر ثغرك عن بسمه

حزن لاهية .. ويقتحم زوجك - الشرعي وغير

الشرعي - صمكت ويقتحمك .. تذعنين كارها ..

تسقط دمة ثم أخرى ويصرخ طفلك في الأحشاء:

لا أريد أن أولد مشوها .. لن أكون مسخا

تحت هديك يمتد سهل البقاع وتنام عصفير

"بر الياس" على راحة يدك .. طفلة في ربيعها

السادس عشر كنت ..! التقيتك صدفة ..

واحتكمنا للضرورة حين افترقنا على غير أمل

باللقاء .. ترى كم مر من الوقت؟! مجزرة؟!

حرب؟! غارة طيران؟! مجزرة أخرى؟! حرب ثانية؟!

غارات!!!! كم مر من الوقت؟

١٩٨١ - انهيار الحلم في بنايات بيروت

الشامقة!

١٩٨٢ - أقدام الجنرال تحطم لعب الأطفال

في رياض عروس البحر.

١٩٨٣ - "نيوجرسي" تقصف مراكز

الفينيقيين في عاليه!

١٩٨٤ - اطلالة فرح مشوبة بالحذر على

جبال الأرز!

١٩٨٥ - حوصر المخيم .. الخناجر تطال

آخر ما يربط بيننا!

١٩٨٦ - ينزف الجرح، وينادقهم تفتال

لحظة حب في أحضان ليل دامس

١٩٨٧ - "انتفض" الجرح النازف واشربت

الأعناق .. هدنة مشروطة تعلنها مواشير

المدافع!؟

دمعة حيرى والقلب واجفا اعلنوا الحرب
على القلب، أرشف فنجان قهوتي وأدعب
خصلات شعرك المتهدل على الكتف .. وأقر!!

الاستراحة ما قبل الأخيرة: نتفق على اعلان
الحرب على الحرب .. نطلق العنان للقلب ...!
الاستراحة الأخيرة: تقلع بك الطائرة! تحملك
بعيدا في الفضاء وقلبي شاخص .. تذكرت لقد
أعلننا الحرب فهل يطول سفرك؟

عمان قلعة مثقوبة الجدار .. لا تملك "أمر
نفسها" .. الجنرال يحكم هنا ويأمر هناك ..
الجنرال يواصل اصدار تعليماته:

لا سفر

لا حب

لا زواج

لا حياة

لا ...

غزة تصدر فرمانها الأول: زغرودة حب!!
من عمان تصل رسالة قصيرة:
أناديكم .. أشد على أياديكم .. وأبوس الأرض
تحت نعالكم .. وأقول أفديكم

x x x

زهرة من أوكرانيا السوفيتية

وثيقة سفر

حقيبة سفر

قلب تدغغه الأمانى ..

تقلع بك الطائرة وتحلق عاليا في فضاء
الكون .. تغفو قليلا لتحلم بغابات سيبيريا
ومتاحف ليننغراد ..

تصحو على نسيمات بارده .. وبسمة دافئة
تستقبلك في مطار موسكو، ترحب بك صبية
تنطق "العربية" بلكنة محببة!

في العاصمة "التي لا تعرف الدموع" يمضي

لا تعطوني "شهادة ميلاد" مزورة
لا تجعلوني قاتلا مرتين .. مرة حين أقتل
ومرة حين أقتل!
لا تنتظروا القديفة التالية
أوقفوا هذه المهزلة.

x x x

زهرة من عمان

اجتماع عاجل "للجنرال" .. صدر القرار
حاسما كحد السيف واثقا كلعنة القدر! فتشوا
كل البيوت .. اقتحموا خلوة ليلهم واخذفوا بهن
وراء النهر ..؟

وراء النهر - قلعة مثقوبة الجدار!!

كان لقاءنا الأول عادي جدا .. كما يلتقي
اثنان في محطة قطار وكان وداعنا الأخير عادي
جدا .. كما يودع الجندي حبيبة القلب وهو يحمل
عتاده فلا يقوى على ضمها بين ذراعيه فيكتفي
بقبلة سريعة مرتجلة على الجبين!

بين محطة القطار و"مكان ما على الجبهة"
سفر واستراحات طويلة:

الاستراحة الأولى: تدانيت وتباعدت .. وامتز
خصرك في دبكة شعبية ارتجت لها جنبات فؤادي
الاستراحة الثانية: تعلمت الحروف الأولى في
"أبجدية" الحب على يديك ..!

الاستراحة الثالثة: نقرأ سويا قصة "رجاء
الغزية" .. تفيض عيناك بدموع غزيرة .. امرأة
تحمل طفلها الرضيع .. يصدر حكم قاطع
بشطرها الى نصفين:

نصف على شاطيء غزة

ونصف .. وراء النهر في "القلعة المثقوبة"!
الاستراحة الرابعة: أهدق في عينيك! بحر من
ليل وضياء قمر .. بياض فجر آت واشراقة صبح
قريب ..



اليوم الأول ..

اولئك الذين يرسمون معالم المستقبل بثقة
وعنفوان .. عربون مودة وصداقة حميمة!

.. أوديسا عروس البحر الأسود تحتضن
بدفء وحنان ما تبقى لنا من أيام! وأطلقت
السفينة صفارتها وانطلقت تمخر عباب البحر ..
لغني ظلام الليل وأحسست برعشة في القلب ..
الأضواء البعيدة تختفي شيئا فشيئا .. لا زلت
ألمحك تلوحين بيدك .. في مكان ما من الذاكرة
سجلت:

هادئة كليل اوكرانيا

صاخبة كموج البحر على شواطئ "سوتشي"

رائعة كحقول القمح

بسيطة كأفراح الكاخوزيين

واثقة كحكم التاريخ وحميمته!

هكذا أنت في الذاكرة

وهكذا ستبقى في القلب

* * *

وفي التاسعة صباحا من اليوم الثاني يتوقف
القطار .. أوكرانيا الجميلة .. جنة خضراء تمتد
ما بين التاريخ وشواطئ البحر الأسود .. لؤلؤة
البحر واحة عشب وماء .. ينبوع فرح وصفاء في
عيون الصبايا المليحات! ..

وكنت معك على موعد لم يخطط له القدر!

جمعتنا قاعة الدرس وطاولة في كافيتيريا
الجامعة .. رقيقة كالنسيم عذبة كبراهه الطفل ..
حدثك عن الزيتون وحقول البرتقال .. عن الليل
والفرح والبيدر في بلادي البعيدة .. عن شعبي
الذي يحيا من المجزرة للمجزرة، تدمع عيونك
الجميلة وينتفض جسدك النحيل ..

في "كانون" .. من ذلك العام شاهدنا سويا
شاشة التلفاز .. ابتسم القلب - قلبك - وزغرد
الوجدان - وجدانك .. وأطلقنا معا صرخة فرح:

كم هم رائعون هؤلاء الفتية!

قبلتني وقلت: اهداء من مواطن سوفيتي الى

في اجتماع بجمعية حقوق المواطن الاسرائيلية:

كاتب اسرائيلي يدعو اليساريين للعمل ضد استمرار الاحتلال

قالت صحيفة "دافار" الاسرائيلية ان فرع حقوق المواطن في تل أبيب عقد يوم ١٢/٩/١٩٨٩، اجتماعا بمناسبة مرور عامين على اندلاع الانتفاضة وبمناسبة مرور ٤١ عاما على اقرار هيئة الأمم المتحدة ميثاق حقوق الانسان وحمل الاجتماع اسم وضع حقوق الانسان مع مرور عامين على الانتفاضة.

وقد طالب الكاتب اليساري يزهاري سيملا نسكي الذي تحدث في الاجتماع الذي شارك فيه أكثر من ٢٠٠ شخص وعقد في مقر الصحفيين في تل أبيب ببيت سوكولوف اليساريين اليهود بالنهوض والعمل ضد استمرار الاحتلال والا فان استمرار خرق حقوق الانسان في الأراضي المحتلة سيؤدي بالشعب اليهودي الى جهنم جديد.

للشمس ترتفع القصيدة

- باسم الهيجاوي -

شدته المراحل للندى ..
ارتفع الندى
غطى المواسم والفصول ..
تأوهات الطالعين من الجراح ..
من التفاصيل الشهيدة.
سألته عن موسم الشمس الذبيح، بكى ..
وجرحه البكاء ..
وفي يديه أساور الموت الكبير ..
وبين عينيه الأغاني ..
والأصابع الوليدة.
سألته عن موسم الشمس الجديد ..
وقال فجر الشمس يطلع من تفاصيل الجراح ..
هي الحكاية، أكره التكرار ..
علمني التشرد كيف أحضن لحم أمي ..
كيف أحملها وأمضي ..
فجر أغنية جديدة.

x x x

للشمس أغنية، وصوتك ليستريح ..؟
وأنت طعم الذبح ..؟
فاطلع من تفاصيل القصيدة.
وأحرق جراح النزف ..
صوت القادمين على ارتفاع الموج ..
تقترب المسافة ..
سوف تحضنك المراكب والمواسم ..
سوف تحضنك القصاد، فارتفع

سرقوا حبيبته الصغيرة ..
كان يستلقي، يداعب صوته العربي عينيها ..
يرفرف بين كفيها ..
ومرغ وجهه بالأرض ..
أرقه احتراق الزهر ..
فارتفعت قصيرة.
سرقوا حبيبته وغطوا وجهها بالنزف ..
ألقت بريقها سلبوه ..
شدوا شعرها الجبلي ..
فارتفعت قصيدة.
حرقوا ملابسها الجميلة ..
أيقظوا فيها التوجع ..
كبلوا فيها التغني، فاشتكت
للشمس، وارتفعت قصيدة.
وعلى الندى
حرقوا المواسم والفصول ..
على الندى
شدوا المراكب للرحيل ..
وسافر العطر الجميل ..
الى منافيه البعيدة.
وعلى الندى ارتفع البكاء ..
وغيرت شمس الحقول ملابس الجرحى ..
وقتلى العشق، فارتفعت قصيدة.
وعلى الندى طعنوه ..
غطوا جسمه بالنزف ..

للمشمس ترتفع القصيدة.
شاهدتهم في اللحظة الأخرى ..
أناخوا البحر ..
غطوا صوته بأكفهم
عبروا العباب، ومزقوا
كل المناديل الشريفة.

وتمخضوا فرح القناديل ..
اشتياق الموج ..
غطوا الساحل ..
انتشر الفرح
وانساب اغنية جديدة.

أكثر من ٥٠٠ اسرائيلي اعلنوا، حتى الآن، استعدادهم لالتقاء ممثلي م.ت.ف في القاهرة

حيفا - مكتب "الاتحاد" - أعلن أكثر من (٥٠٠) شخص، حتى الآن، عن استعدادهم للانضمام الى القافلة الاسرائيلية التي ستسافر الى القاهرة للالتقاء ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وفقا للقرار الذي اتخذته مؤتمر الكيبوتسات، مؤخرا، بمبادرة مجموعة من اعضاء كيبوتس "راموت منشه" وبمباركة الكيبوتس القطري.

وكان المؤتمر المذكور قرر في ختام أعماله تنظيم قافلة اسرائيلية تضم بين (٥٠٠) و (١٠٠٠) شخص للسفر الى القاهرة للالتقاء مع ممثلي م.ت.ف. وذلك رغم وجود القانون الارهابي الاسرائيلي الذي يمنع مثل هذه اللقاءات. وأكد المجتمعون أن "معارضة حكومة اسرائيل لاجراء المفاوضات المباشرة مع ممثلي م.ت.ف. والشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة هي السبب الأساسي في الجمود السياسي الراهن. ولذلك قررنا تنظيم قافلة السلام الجماهيرية التي ستسافر الى القاهرة لعقد لقاء ثلاثي يضم الاسرائيليين وممثلي م.ت.ف. ومجموعة من السياسيين المصريين. ان هدف هذا اللقاء اختراق حواجز مصطنعة وفتح قنوات الحوار واثارة الرأي الجماهيري للضرورة الحيوية لدفع الحوار مع الطرف الآخر ومن أجل التأثير على حكومة اسرائيل لتغيير سياستها المتصلبة".

وأكد المجتمعون أن القانون الاسرائيلي الارهابي المسمى "قانون منع الارهاب" جاء ليعخدم أهداف سياسية ولا مكان لوجوده في مجتمع ديمقراطي. واستنكر المجتمعون محاولة السلطات منع بث اغنيات معينة بسبب تعارضها مع سياسة الحكومة الاحتلالية وناشدوا جميع الفنانين وكل مواطني الدولة ابداء رأيهم بحرية وانتقاد الوضع القائم.



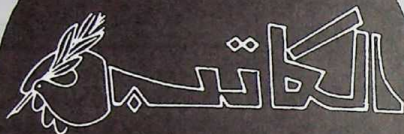
شعر

ارفضها .. ليمضى عنك زمن الخرافة !..

خالد خميس - قطاع غزة / رفح.

فقر في عينيك من المعاني ..
يتجرد الشعر وصفا من كل أوراقك القديمة ..
أروقة الليل عادت أمسيات زرق تخشى الفجر والأوهام ..
تسافر في جنح الظلام كعصفور فقد عشه وأغنياته وبيضه الذي تكسر ..
فيم تبحث عن موجك الأصفر وقد ضاع منذ ألف قرن في ميلاد شاعر ..
أنت وصيحاتك لم تعودا فيلقا حربيا يمرق من عمق الزوارق دون جواز ..
سفرك وملاحتك الجديدة في عرض الجدول كل هذا صار مجدافا لغيرك ..
ذراعيك والشيق البحري أصيبا بالوهم الشارد والنوار ..
فهلهم للموت أفضل ألف مرة من وجع يجتاح عينيك وتفركهما باللوز
وبرصيدك الحلو قبل سنين ..
يا هذا الطالع من قبر الحياة أجب على أسئلة الليل لتبقى حيا ..
هي آخر الذكريات وموتك ما عاد يشكل سوى سوسنة على طرف جدول قذر ..
فلن يلهمك فنجان القهوة سوى اسلوبا آخر للموت البطيء ..
فهيا واعقد مرة أخرى لسانك ..
فليس القصائد سواقي ..
بل مرمى عاليا للورد يفهمه من يشاق السلم والورود الحمراء ..
لست صديقا للفجر أكثر من ناقوس يدق ..
لم تعد سوى صوت يرن في الأرجاء بلا صدى ..
فوداعا إلى أبد الثورات فما عاد لك من العمر مدى ..
نهىء لانتشار الخلود مرفأ بحريا من عظامك ..
لتبقى على وجه الأرض نقطة فخر أخيرة ..
تستوحى عينيك من شكل الخرافات ..
ولو دمك في الورود اشتعل ..
وولوك الخلافة ..
فارفضها ليمضى عنك زمن الخرافة ..

ملحق



لشؤون الفكر
وقضايا السلم والإشترابية

- توهج أكتوبر من جديد.
- ضمير المجتمع.
- بولونيا: إلى أين؟
- الديمقراطية هي الأعمال.
- كيف نفتح الباب الموصود؟

توهج اكتوبر من جديد

- فولوديا تيتيلبويم -

السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلي

كيف يقوم الشيوعيون اهمية ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وتجربتها ودروسها في ضوء الحقائق العالمية الجديدة - ضرورة حل القضايا العالمية الخطيرة وتأمين مستقبل مستقر للبشرية؟ ما هو جوهر التحولات الاجتماعية اليوم وديناميتها؟ عن هذين السؤالين وغيرها من الاسئلة المرتبطة بالذكرى السنوية الثانية والسبعين لثورة اكتوبر، اجاب قائد الشيوعيين الشيليين بناء على طلب المجلة.

نحو الديمقراطية الشاملة

والمكان، ولا ازال اتمسك بهذا الموقف حتى الان. فقد تردد صدى ثورة اكتوبر في العالم كله، وظهرت تحت تأثيرها اغلبيية الاحزاب الشيوعية، وطرأت تغيرات عميقة على السياسة والحياة الاجتماعية. وقد بدا لنا، نحن الذين سحرنا بهذا الحدث، ان مقدمة تاريخ البشرية بدأت نهايتها، وتحققت خطوة جذرية نحو بداية تاريخها الحقيقي. وادركنا وتحسنا بالبداية، انذاك، ان الاتجاه الجديد لا عودة فيه. ان الطريق الوحيد لجميع الشعوب هو تكرار اكتوبر بصورة حرفية، بصرف النظر عن الزمان، وخصائص البلدان والقارات المختلفة. جرت محاولة اقامة السوفييتات في شيلي عام ١٩٣٢. وكنت آنذاك في السادسة عشرة من

ان الزمن، بالنسبة لي، وكما يبدو بالنسبة للعديد من الشيوعيين اتراب اكتوبر، يغير صورته. فتصورات مرحلة الشباب، التي تطابقت زمنيا مع العقد الثاني من عمر السلطة السوفييتية، تختلف اختلافا شديدا عن التصورات الراهنة، حيث نحتفل بذكرى الثورة الثانية والسبعين، وقد تجاوزنا السبعين من العمر ايضا. وهذا امر طبيعي، فكل شيء يتغير. في سنوات الشباب تقبلنا اكتوبر بوصفه حدثا انعطافيا من احداث التاريخ العالمي، لانه لم يكن مجرد الاستيلاء على قصر الشتاء، انقلابا سياسيا اخر، بل اندفاعا نحو المستقبل، في الزمان

بدائية؟ اولم يكن اكتوبر مشعبا بهذه الطموحات؟ ولكن من المهم الاسترشاد بكون الديمقراطية عشية القرن الحادي والعشرين لا يمكن ان تكون برجوازية او بروليتارية، بل فقط انسانية عامة، شاملة، ومن دون اية قيود. ان الحرية عزيزة على الجميع.

يمكن ان نسمع، احيانا، ان اكتوبر ليس سوى احد تعرجات التاريخ، او، على العكس، انه كان ناجما عن ضرورة التجديد البنيوي للعالم. انني على يقين من ان الثورة العظيمة ليست حادثة عرضية؛ فلو لم تقع عام ١٩١٧، لحدثت بهذا الشكل او ذاك لاحقا، ولكن في ظروف اخرى واشكال مغايرة، لان التطور الاجتماعي وحركة المجتمع الارتقائية يحتاجان بصورة دورية الى تحولات عميقة. وهي، بالطبع، لن تتكرر على الأرجح ابدا على نمط اكتوبر الذي نجم عن مجموعة من الظروف المحددة. ولكن زمن التحولات النوعية في العالم لم يول، على الرغم من ان مكان واساليب تحقيقها متغيرة ومتحركة.

كانت اوروبا، في حينه، هي المنطقة الهائلة في العالم. اما اليوم، فكما تدل الاحداث في فنزويلا والوضع الحرج في الأرجنتين او بيرو، اصبح الغليان سمة القارة الامريكية اللاتينية، حيث فقد الملايين من الناس الامل في امكانية الحياة الانسانية الطبيعية: الغذاء، والسكن، والرعاية الطبية، والراحة. ولكن هناك في كل مكان، ينبغي ان تسير الثورة جنبا الى جنب مع الديمقراطية الاوسع، مهما كانت خصوصيات الاشكال الوطنية التي تتطور في اطارها. وربما هذه هي السمة العامة التي تتطلبها الممارسة الثورية الراهنة. وانا لا اوافق على رأي من يراهن على الاقلية، مهما اتسمت به من حمز.

وواضح ايضا ان "حق" المقرر الطبيعي لمصائر الثورة ليس حكرا على حزب واحد ولا امتيازا له. فقد ان الاوان للتخلي عن عادة التأكيد ان من

العمر. ومن الاسهل، بالطبع، اليوم ان نرى فيها تقليدا ميكانيكيا واستنساخا لمخططات بعيدة عن واقعنا الوطني. ولكنها كانت تتفق مع روح العصر، الذي كانت تحلق فيه الفكرة القائلة بان الثورة ستشمل العالم بأسره. وانها عملية مستمرة. وحتى لينين نفسه اعتبر عام ١٩١٧ ان الثورة العالمية لن تتأخر كثيرا. وعلى الرغم من ان الوضع عام ١٩٣٢ كان مغايرا، فان نجاح اكتوبر كان جذابا بصورة ساحرة. فهو الذي ولد الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب للملايين. ولم يشهد الفضاء الاجتماعي شيئا من هذا القبيل من قبل.

ولكن فيما بعد خنقت الستالينية نبضات اكتوبر الديمقراطية لسنوات طوال، الامر الذي انقلب مأساة على شعوب الاتحاد السوفييتي والاحزاب الشيوعية كافة.. فلأزمتهم صفة اعداء الديمقراطية الحثمييين العاملين باسمها ضد الحرية. من هنا الوضع المأساوي الذي يعيش فيه حتى الان العديد من الاحزاب الشيوعية. والحقيقة، انني امل في ان يحل ذلك اليوم الذي ستمكن فيه حركتنا من التخلص بصورة نهائية من الضرر الذي الحق به املاء "بروكروستوس" الستاليني، والتجامل المطلق للخصائص الوطنية للثورة، وخيانة مثل الحرية والبناء. واعتقد انه ينبغي العودة الى اصول اكتوبر الديمقراطية ومحتوى الماركسية الانساني.

اجل، لقد كانت تلك قفزة في تطور البشرية الروحي وفي الوقت نفسه مواصلة للتقليد المرتبط، ليس بمثل المنورين او الطوباويين فحسب، بل وبالجذور الاكثر عمقا لطموحات الانسان الانسانية، التي تعود باصولها الى الاديان. افلا تدعو المسيحية الى اللاعنف والسلام بين الناس والاحترام المتبادل، او لم تحمل في مرحلتها المبكرة روح التحرر على شكل شيوعية



شعبية وتنوع المواقف ووجهات النظر. في ذلك نرى جوهر التفكير الجديد، الذي يشكل استيعاب الجماهير له ضماناً لتطور الديمقراطية الفعلية، وتحولها الى ديمقراطية شاملة. اجل، انها نتاج للثقافة الغربية، نتاج متناقض، نما في تربة العبودية وظل خلال زمن طويل لا يتعايش مع ظروف الاستبداد الشرقي، حيث التصورات عن جوهر الحياة البشرية وقيمها، حول جوهر السياسة تختلف عن التصورات الغربية بصورة حادة. اما اليوم فالتجاه نحو اضاء طابع شمولي على الديمقراطية، على الرغم من انه لا يتجلى في كل مكان، يصبح اتجاها ذا اهمية شاملة لا عودة فيه. وهو مميز للكثير من البلدان الاشتراكية، وهو ما كان ينبغي، في رأبي، ان يحصل منذ البداية: فالهدف النهائي للاشتراكية هو اضمحلال الدولة، وادارة الاشياء لا الناس، والانتقال الى الادارة الذاتية الشيوعية. وهذا الانتقال يفترض وجود ثقافة سياسية عالية، ومعارف اجتماعية عميقة، لانه سيتنامى نزوع الناس الى المشاركة النشيطة في مناقشة القرارات واتخاذها وتنفيذها، تلك القرارات التي يتوقف عليها مصير المجتمع ومصائرهم هم.

اعتقد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي مدرسة لامتلاك ثقافة التعامل هذه، وخطوة كبرى في التطور الديمقراطي العالمي. وربما لم يسبق ان انخرط الناس في يوم ما بمثل هذا النشاط في الممارسة الاجتماعية، محددين مسارها. ولكن، في رأبي، لا تزال تحتفظ بحدتها قضية الكوادر التي لم تحل حتى النهاية، الكوادر الحكومية والحزبية التي تربت بروح التفكير القديم. وتتفاقم المصاعب لكون العضلات تراكمت خلال فترة طويلة جداً، في حين انه لم تظهر الا منذ فترة وجيزة امكانات

يسمى نفسه شيوعيا هو وحده قادر على تصدر النضال من اجل التغييرات الجذرية. ففي طليعة الجماهير الشعبية تسير قوى لا تسعى الى ذلك بالقول، بل بالاعمال اليومية. والدليل على ذلك الثورتان المظفرتان في امريكا اللاتينية: في كوبا ونيكاراغوا، علما بان المنظمة التي كانت تسمى نفسها شيوعية في نيكاراغوا وقفت ضد جبهة التحرير الساندينية.

في مجرى التطور الاجتماعي تغيير التصورات عن العملية الثورية، وعن اهدافها وقواها. ولكن ينبغي الا يماثل ابدا بينها وبين الدكتاتورية، والغاء الحريات والمكتسبات السابقة، والاعمال المتطرفة على طراز بول بوت، بل فقط مع التدابير المنطلقة من مصالح الانسان فعلا، وحاجاته وامانيه. وفي الوقت نفسه ينبغي الا ننسى ان الرجعية والايوساط المحافظة لا تقبل حتى الاشكال السلمية غير العنيفة للتقدم الاجتماعي. فلتتذكر شيلي، حيث اعقبت انتصارا الاغلبية الشعبية في الانتخابات، التي اعربت عن رغبتها في الحد من امتيازات الاقلية، مرحلة من الرجعية المتطرفة الفاشلة، والهجوم الشامل على الديمقراطية. وكان الشيوعيون في مقدمة المدافعين عنها. ولا يمكن ان ننسى دروس التاريخ هذه. ف تجربة نضال حزبنا تبين ان مصائره لا تنفصم عن الديمقراطية، التي لا تنفصم بدورها عن تجديد المجتمع.

وهما امران مترابطان: فتحقيق الديمقراطية الكاملة غير ممكن من دون التغييرات الاجتماعية الكبيرة، التي هي بدورها مستحيلة من دون توسيع الحريات. ولكن الرقابة الديمقراطية الصارمة على السلطة وابعاد البيروقراطية والجرائم التي يزعم انها ترتكب باسم المثل والاهداف العليا. فالبيروقراطية هي التي تضع المصالح الاجتماعية في خدمة مصالحها الفئوية الضيقة، مما يؤدي الى نشوء اوضاع حرجية. وباختصار، يتطلب الامر رقابة جماعية وسلطة



أكثر فاكثراً في وعي الشيوعيين، الذي عجزوا عن الاستفادة من إنجازاتها، ونتيجة لذلك أصبحت صورة الشيوعيين باهتة عموماً، وصارت رديفاً للتخلف.

كانت هناك استثناءات بالطبع. فعلى سبيل المثال، بقي بيكاسو عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، ولكنه لم يرَ بقاتاً ضرورة للعمل وفق أسلوب ما يسمى الواقعية الاشتراكية، والتقييد بالتوجهيات. ولكن في معظم الحالات الأخرى ساد التكيف والعنى والجهل على العقل والإبداع. حفظ بعض الاقتباسات، بؤس المصطلحات، انعدام الحياة في الشعارات والوثائق المقررة - تلك كانت لوحة غير كاملة للتخلف الفكري الخطير للأحزاب الشيوعية. فالثقافة والسياسة يمكن أن تستمد القوة من بعضهما البعض (بالطبع، الحديث لا يدور حول الثقافة النخبوية، بل حول الثقافة الإنسانية والديمقراطية العامة).

العيب الآخر الذي لم يستأصل حتى الآن في حركتنا هو معارضة البروليتاريا بالتوقف (بصورة عدائية أحياناً). نعتقد أن العامل في بداية القرن الحادي والعشرين، هو بالدرجة التقنية، عصر السيبرنتيك وانتشار الكمبيوتر والروبوت. من هناك تأتي ضرورة تجديد أحزابنا، وبالدرجة الأولى الكوادر. فقد كان الاختيار في الماضي يجري وفق مؤشر الاخلاص وعدم الاعتراض والتماثل. ومن المهم تغيير الموقف من دور العاملين الحزبيين، والعودة عملياً إلى مبدأ: الحزب - ذهن عضوي وعقل جماعي. وتطبيق هذا المبدأ أشبه بالثورة. ففي هذه الحالة فقط ستكون لدى الحزب علاقات راسخة مع الأجيال القادمة.

في عهد الستالينية جرى في الاتحاد السوفييتي الإخلال بالعلاقة بين الجماهير والحزب، وهو ما تعمل البيريسترويكا على إصلاحه. فلم يكن الحزب المعبر عن الأماني الشعبية، بل أصبح

البحث الديمقراطي عن سبل تذليلها، وهو بحث يتطلب وقتاً معيناً وفناً.

الثقافة والسياسة

فضلاً عن إشاعة الديمقراطية، تصبح الثقافة وتأثيرها الثوري أكثر فاكثراً عاملاً مهماً في تجديد العالم المعاصر. ونتساءل: ربما كانت التغيرات الجوهرية في الميدان الروحي اليوم كافية لتأمين التقدم الاجتماعي، دون انتظار التحولات السياسية الكبيرة؟ في رأيي أن المسألة ليست مسألة ما الذي ينبغي القيام به بالدرجة الأولى. فالترايب الدينامي بين الثقافة والسياسة ضروري. ولكن، كما بينت تجربة ما بعد أكتوبر، لا يتحقق ذلك دائماً في الممارسة. الأمر الذي يؤدي إلى تشويهاً اجتماعية كبيرة. ففي الاتحاد السوفييتي، مثلاً لوحظ اختلال في نبض التطور الروحي. وسبب تخلفه النسبي قضايا معقدة جداً وتفاوتات اجتماعية. ويعود سبب ذلك إلى إيقاف ستالين للثورة الثقافية قبل الأوان، لأن رأى في نتائجها الأولى (نمو الطاقة الذهنية والروح النقدية في المجتمع، الخ) خطراً على سلطته الشخصية وعلى قاعدته المتمثلة بالنظام الإداري والإداري.

ظل الشيوعيون لفترة طويلة يتجنبون صفة المثقفين. فقد بدت لهم مهينة، بل وحتى معادية للثورة، لأن "الزعيم العظيم" كان يستخف بها، ولم يكن متبعاً الأعراب عن الآراء الشخصية. وقد تحاشوا هذا المصطلح، بوصفه مصطلحاً هرطقياً، يمكن أن يدنس الحزب، الذي كان الاعتقاد فيه بعصمة ستالين شبيهاً بالإيمان بقداة بابا روما لدى الكنيسة الكاثوليكية. وابتعد الفكر النظري والبناء الحزبي عن الواقع - عن التقدم العلمي والروحي في العالم. ومع تطور الثورة العلمية التقنية تراجع هذا التقدم

الى هذا الحد من تشويه النظرية اللينينية حول الحزب والدولة السوفييتية، وتحريف التناول الماركسي لقضية الانسان؟ ما هي الوسائل التي صاغتھا الاشتراكية لكي لا تتكرر مأساة زمن عبادة الفرد؟ كيف يمكن تحقيق التوازن بين القيم العامة والوطنية، وعدم السماح، كما كان يحدث في الماضي، بتردي العلاقات بين البلدان الاشتراكية، وصولا الى نشوب النزاعات المختلفة؟ لا شك في ان الاشتراكية وجدت في الاونة الاخيرة الاجابات الضرورية عن الكثير من الاسئلة الناشئة. واعتقد ان التفكير الجديد يدعو عن صواب الى الامتناع عن نسخ اية نماذج، الامر الذي حملته معها حتما اكثر من ثورة، دون ان تكون رغبة في ذلك احيانا، والحق الضرر بالثورات الاخرى. فمن المهم في العالم المترابط الذي يكتسب طابعا امميا التشديد على الحق السيادي في الاختيار.

لدى حزبنا خبرة معينة في طريق الثورة اللاعنفي. وهي خبرة فريدة من نوعها، ولا تزال تتسم باممية كبيرة بالنسبة لنا. ونحن لا نستطيع الاكتفاء بتكرارها، بل علينا الاستفادة منها في الظروف الجديدة والعثور على سبيلنا نحو الاشتراكية، على الا ننسى الدروس المأساوية (عدم مهادنة الامبريالية الامريكية والرجعية الداخلية للتطورات الثورية، حتى ولو كانت غير عنيفة). وكان هذا الموضوع مادة للنقاش الحاد الذي دار في المؤتمر الاخير، الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني. فقد جرى الحديث عن التقويم السطحي السائد سابقا، لاعدائنا الخارجيين والداخليين على حد سواء، الذي دبروا الانقلاب العسكري بالتحالف مع الشركات فوق القومية. وكذلك عن كون العالم تغير بصورة حادة، ليس منذ عام ١٩١٧ او عام ١٩٢٢، عندما تأسس الحزب الشيوعي الصيني، بل وكذلك خلال عشرين عاما، انصرفت على مؤتمره السابق، وعن انه لا يجدر بالحزب

اشبه بالحاجز بين المواطنين والة الدولة، وجزءا من الهرم البيروقراطي، يعمل على حا. القضايا من الاعل. في حين ان القوة الطليعية لا يجوز ابدا ان تكون كرجل الاطفاء، بل على العكس ان دورها يكمن في تطوير وحفز مبادرات وطموحات المواطنين الديمقراطية والتقدمية، ومنظماتهم المختلفة، وفي دعم البدايات البديلة البناءة.

ولا يمكن التهرب من هذه المهمات غير المنجزة، ففيها يكمن احد اسباب الركود، والوضع المنذر بالازمة في الاشتراكية، وتردي علاقات الحزب بالطبقة العاملة الذي ادى الى الاضرابات في نهاية المطاف. ان هذه الاضرابات ليست موجهة ضد اساس الاشتراكية، اي سلطة الشغيلة انفسهم، بل ضد بقرطتها، واضفاء طابع شكلي على المنظمات النقابية والمنظمات الاجتماعية الاخرى، ضد التفكير القديم لقسم لا يستهان به من الحلقة الوسطى من الجهاز الحزبي، اولئك الذين لا يؤمنون باستقلالية الجماهير المبدعة ويخشون تطورها انفلاتها من السيطرة.

بيد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تحمل في القرن الحادي والعشرين صورة اكتوبر كمنطلق للتاريخ الحديث. ولا يساورني شك في انه سيحتفل بذكرها المئوية الاولى، ومن ثم الثانية (تراود ذهن المرء لا اراديا هنا الاحتفالات التي جرت هذا العام بالذكرى المئتين للثورة الفرنسية العظمى) بوصفها انتصارا لافكار مجتمع العدالة الاجتماعية، الذي وفر لكل فرد امكانية التعبير المبدع عن الذات والكشف عن المزايا الشخصية.

وسيصبح ذلك تحديا للرأسمالية حتى في مناطقها الاكثر تطورا. ولكن اليوم، يبدو انه ينبغي ايضاح امور كثيرة. فلماذا تمكن ستالين



سياسة واقعية. وأساس ذلك هو المعلوماتية، التي توغر إمكانية التجريب والتحقق المسبق من مختلف المبادرات السياسية والديمقراطية، الرامية إلى تأمين نجاح الاشتراكية.

التقدم الاجتماعي والثورة

العلمية التقنية

يرددون في الغرب باستمرار أن الاشتراكية في حالة تقهقر، وأما ما يسمى "ثورة داخل الثورة" وتجديدا لاكتوبر وإعادة بناء وما يشابهه، فهي أزمة للاشتراكية، أو أشبه بحالة نزاع. تلك هي الهجمات الدعائية الجديدة. أما بالنسبة لنا، نحن الشيوعيين، فالبيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي هي بمثابة الوصول إلى التخرم المرتبطة ببقاء البشرية وتأمين مستقبلها. وأن تحقيق ذلك وجعل القيم الإنسانية قاعدة عامة، يعني ترسيخ العقل في الأوساط الاجتماعية الواسعة، بما فيها الأوساط الرأسمالية.

صحيح أن الحدود الطبقة لا تختفي وسيبقى الاستغلال، وتخلف "العالم الثالث"، وأكثر من مليار من الجائعين وعدد هائل من الناس المحرومين من أبسط الحقوق، فبعضهم لم ير المستشفيات، والبعض الآخر لم يشاهد صناديق الاقتراع. أن الثورة التكنولوجية الجديدة تحرك العالم، وبالطبع، ولكن الرأسمالية لا تزال هي التي تستفيد من ثمارها بالدرجة الأولى حتى الآن. وبذلك تضاف إلى قضاياها التقليدية قضايا جديدة. لنأخذ على سبيل المثال سانتياغو، عاصمة شيلي، حيث يعاني هنا باستمرار ٥ ملايين إنسان من السخام الذي يكون طبقة سوداء على رئات سكان المدينة، ويتكسد على أسطح المنازل. وهذا الأمر وحده يؤكد أهمية إعادة النظر في التوجه السياسي؛ الانعطاف من المهام التقليدية إلى المهام الوطنية العامة، "العودة"

المطلع إلى المستقبل (فاغلبية الشيليين دون الثلاثين من العمر) أن ينظر إلى العالم عبر المنظار القديم.

وكما نرى، كانت المسائل المطروحة حادة. أجل، لقد طرحت الماركسية للمرة الأولى التعليل العلمي لقوانين التطور الاجتماعي، وقدمت المفتاح لفهم دياكتيك تجديد العالم. ولكننا اليوم نسير في مؤخرة الثورة العلمية التقنية ونتخلف في ميدان معرفة التغيرات الجارية في العمل والبنية الاجتماعية للمجتمع. ونشعر بنقص الأفكار حول التحولات في أسلوب تفكير الشغيلة، الناجمة عن برمجة الانتاج واضفاء طابع ذهني عليه وادخال الروبوت اليه، ونجد انفسنا غير مستعدين لتقبل الطرق الجديدة لتنظيمه وتطويره. وقد توصل المؤتمر إلى الاستنتاج الاتي: لا يجوز الاقتصار على الصيغ السياسية، دون تحقيق قفزة جديده في الميدان النظري. ولا بد من وجود مختلف الخبراء والاختصاصيين هنا. فمن الضروري اضافة طابع ذهني على نشاط الحزب. فتعقد التطور الاجتماعي يؤدي إلى أن وزنه السياسي ويهتبه لا يحددهما فقط عدد العمال المنتمين اليه.

ويطرح تقدم المعلوماتية متطلبات جديدة على النشاط السياسي ("بنوك الذاكرة" وما شابه)، التي سوف تتطور، دون شك، مقدمة معطيات أكثر كمالات ودقة عن هواجس الناس وأمالهم، والانعطافات في الرأي العام والاقتصاد، وعن الأشكال المختلفة لحل هذه القضايا أو تلك. ولإستخدام هذه المعطيات بصورة صحيحة من المهم أيضاً رفع مستوى العمل الذهني للحزب بشكل نوعي. وليس المقصود تحويله إلى ما يشبه الكمبيوتر أو الروبوت، بل إلى حزب لعصر الثورة العلمية التقنية، التي حققت انقلاباً في جميع ميادين المجتمع عملياً. وعلينا أن نتصور بدقة الاتجاهات الجارية والناشئة من أجل صوغ

عن الرأسمالية، وسارت البلاد على الطريق المعهود.

في حين ان الرأسمالية ابدت قدرا اكبر من المرونة في تطوير المجال الروحي والمواصلات واساليب التأثير في امزجة الناس. وتملا اوقات فراغ الناس بمساعدة وسائل الاعلام العامة وصناعة اللهو الحديثة، التي تأخذ في الحسبان الجانب العاطفي من حياة الناس، وتنوع المصالح والبواعث والحاجات الشخصية على نحو اكثر جاذبية مما في البلدان الاشتراكية. وقد غدا عصر السرعة عصرا لتطور السياحة، وينبغي ان تبدي الاشتراكية تفكيراً جديداً في جميع هذه الميادين ايضا: القضاء على الخمول، ولغة الدعاية المتخفية، ورتابة البرامج الترفيهية، وان تتخلى عن الرقابة في ميدان الفنون، وان تنخرط بنشاط اكبر في العملية الثقافية العالمية العامة والتبادل المعلوماتي. ففي ظروف تحول البشرية اكثر فاكثراً الى اسرة عالمية واحدة لا يمكن ان يجري التطور تحت غطاء حديدي.

التبعية المتبادلة المتناقضة

ان العالم الراهن اكثر ترابطا، ولكنه سيبقى دائما متنوعا، على الرغم من الاتجاه الرامي الى تدويل المجتمع الدولي واضفاء طابع شمولي عليه. فليس ثمة بلدان متشابهة ولا اناس متشابهين، ومهما تعززت الصلات بين الشعوب تحت تأثير الثورة العلمية التقنية، فان الذاكرة التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية تبقى قائمة. فهي ببساطة، لا يمكن ان تلقى جانبا، ولا يمكن ان تلغى بمراسيم. وان نتحدث عن تناقض عالما الذي يزداد تكاملا باطراد، لا بد ايضا من الاشارة الى انبعاث قوة الحركات الدينية في الربع الاخير من القرن العشرين، الامر الذي ينطوي في بعض الحالات على خطر على الامن

من المستقبل البعيد الى الحاضر، ويبدو التناول السابق وحيد الجانب، فقد اصبح باليا، لانه يرتبط بعدم المساس بالاطروحات المذهبية الاساسية.

وهكذا ظهرت قضايا عامة، ويمكن حلها بوضع انجازات الثورة العلمية التقنية في خدمة الانسان. وهذا يفترض اندماجها بالتقدم الاجتماعي. ويبدو لي اننا، نحن الشيوعيين، لم نول هذه الصلة الاهتمام الكافي، ولم نر في الثورة العلمية التقنية الشريك، والحليف الاهم للثورة الاجتماعية. لقد جعلت منها الرأسمالية هذا الحليف والشريك، ولكن في خدمة مصالحها الخاصة - لعدم السماح بالتحويلات الراديكالية، والبقاء على قيد الحياة.

ان التكنولوجيا الحديثة تخلق بذلك الشر والخير في آن واحد، فتساهم، مثلاً، في نهب الدول الرأسمالية الصناعية للبلدان النامية، من جهة، وتسهل عمل الناس وتجعل اوقات الفراغ اكثر متعة، من جهة اخرى. والمخرج واحد، هو عدم رفض الثورة العلمية التقنية بسبب العواقب السلبية، بل تطويرها المتسارع في اطار الاشتراكية وفي مجرى تجدها.

يتساءلون اليوم كثيرا: ما هي الاشتراكية الحقيقية؟ انها ليست نسخة عن النماذج القائمة، على الرغم من انها تفترض غلبة مصالح الاغلبية على مصالح الاقلية. انها بالنسبة لنا **ديالكتيك المكتسبات الاجتماعية والعلمية التقنية**. وفي هذا السياق كان اكتوبر خطوة عملية هامة الى الامام. ولينين لم يفكر ببناء الاشتراكية على غير هذا النحو. لتتذكر افكاره حول التنظيم الامريكي الفعال للنتاج، وعن رفع انتاجية العمل، التي اعتبر نموها احد الشروط الحاسمة لانتصار النظام الجديد. واكرر، ان ستالين، بوقفه الثورة الثقافية قبل الاوان، برمج من حيث الجوهر، التخلي العلمي التقني للاشتراكية



يجوز التركيز عليها فقط دون رؤية المسائل الاجتماعية الناشئة. ان من اجل حل بعضها تنشأ خصيما احزاب مستقلة وتشكل حركات اجتماعية بديلة. فما من قضية انسانية يمكن ان تكون غريبة عن الشيوعيين؛ العلاقات بين الاجيال والجنسين، العائلة، المخدرات، الامراض الجديدة بما فيها "الايدز". اننا نرى واجب الشيوعيين لا في مجرد معرفة كل شيء، بل وفي تكوين وجهة نظر مؤهلة حول مختلف المسائل. والا فلن يتمكنوا من اقامة صلة سياسية مع الناس.

يتسم العديد من بلدان امريكا اللاتينية اليوم بالتمدن المشوه. ففي شيلي يعيش اكثر من ثلث السكان في العاصمة، التي تشكل ضواحيها احزمة للبؤس والامراض والجريمة والادمان على المخدرات. ولم يجد الشيوعيون حتى الان حولا لهذه القضايا، في حين ان هذه الحلول يمكن ان تشكل الاساس لوضع استراتيجية ديموغرافية وفقا لظروف الفيض السكاني المتزايد في "العالم الثالث". نعتقد انه ينبغي الانتقال من الاطروحات، التي كانت صائبة ذات يوم وتبدو بدائية الان، الى طرح المسائل الملحة فعلا، المتفقة مع الحقائق المعاصرة. ويتطلب ذلك نظرية للديمقراطية ناجمة عن تفكير عميق، هدفها اجتذاب الفئات الواسعة الى المشاركة الواعية في ادارة شؤون المجتمع، وتجديده. ان الحديث، بالطبع، لا يدور حول الاعتماد على امكانيات الدولة، ولا سيما انها هي نفسها - بما في ذلك الدولة الاشتراكية - تحتاج الى رقابة شعبية.

لا اعتقد ان القرن العشرين قد شطب على الاشتراكية، بل على العكس لقد غدت الاشتراكية قوته المحركة، حيث فتحت الباب في القرن القادم امام النظام الجديد. ولكن من الواضح ايضا ان الثورة، بعد انتصارها تصطم بمصاعب اكبر، لانها تأخذ على عاتقها كل عبء العضلات المتراكمة في المجتمع، التي لا تستعصي

الدولي، كما هو الامر بالنسبة للاصولية الاسلامية، مثلا.

ويتعين على الشيوعيين فهم الغسيفساء المعقدة للحقائق الجديدة لنهاية القرن. فالعالم ينبغي ان يكون موحدًا لكي يبقى على قيد الحياة، ولكن لا بد في الوقت نفسه من ان تؤخذ في الحسبان التناقضات الاجتماعية الحادة، وكذلك حقيقة ان ٤٠ مليون انسان، نصفهم تقريبا من الاطفال الذي تبرز مسألة بقائهم على قيد الحياة بحدّة اكبر يموتون من الجوع سنويا في البلدان النامية. وينبغي الان ننس ان ملايين الناس في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية يعيشون في ظروف اساليب الانتاج البالية. اجل، ثمة حاجات الى عالم خال من العنف، ومن الهم حل القضايا العالمية الشاملة ايضا، ولكن ينبغي ان نرى وراءها العيوب الاجتماعية الكثيرة، والام البشرية الهائلة الناشئة عن تخلف "العالم الثالث" وبؤسه، ونمو ديونه. ان هذه القضايا لا تحل بصورة ارتقائية، وينبغي في بعض الحالات تعجيل التحولات الثورية لتأمين ظروف البقاء للناس.

ومع ذلك تبدو جلية اهمية طرح القضايا العالمية الشاملة في برنامجنا. ففي شيلي، مثلا، نواجه انخفاض خصوبة التربة وتصحر الاراضي. واختفاء مختلف انواع النباتات والحيوانات، وازدياد عدد الامراض نظرا لتردي البيئة وتلوث الهواء في المدن، الخ. وكلها ناجمة عن النشاط الاقتصادي للشركات فوق القومية، التي لا تأبه بعالم الحيوان والنبات في اراضي الآخرين. ولكن كان على الحزب الشيوعي ان يبادر في الماضي، دون انتظار ظهور "الخضر"، الى بدء الحملة الايكولوجية وتصدر النضال من اجل حماية الطبيعة. فنحن ملزمون بالسير في طليعة كل ما هو جديد.

ان المهمات التقليدية تظل باقية، ولكن لا



ولكن تبين ان الاممال قد اصاب الكثير، في حين ان السرعة تتوقف، كما نعرف، على حالة الطرق ونظام النقل نفسه. ان "الثورة داخل الثورة" تعيد تنظيمها، وتهينها للعصر القادم. ويتساءل البعض: اذا كانت هذه العملية ذات طابع دائم. فالى اي حد تكون افكار تروتسكي المعروفة افكارا صحيحة؟ اعتقد ان الثورة من حيث جوهرها مستمرة. ولكن ليس بمعنى تصديرها، بل بالمعنى المستقبلي البناء. فالعالم لا يقف في مكانه، بل هو في حركة وتغير دائمين. ولكي لا نسير في المؤخرة، ينبغي ان نكون مستعدين للتحويلات، للنشاط التحويلي. ولذا ينبغي ان تتسم تناولاتنا عضويا بالتجديد العميق الدائم. بهذه الطريقة فقط يمكن ان نحافظ على أفاقنا. وهذا يعني ضرورة استيعاب الماركسية وتطبيقها بصورة خلاقة. ولكن الكثيرين اعتادوا على تقبلها كشيء ثابت في جوهره وغير متغير، اما من حاول تغيير شيء ما فيها، فقد اعتبر عدوا لها.

وعلى العكس، تهدف تعاليمنا الى التجديد الاجتماعي، وهي مدعوة الى ان تكون متفتحة مع الحقائق الجديدة وان تقدم بانوراما عن العالم اكثر سعة وغنى. ومن المفيد ان نأخذ في الحسبان ان ثمة قوى كثيرة اخرى متعطشة الى التحويلات ومستعدة الى التغيير الذاتي من اجل ذلك. واعتقد ان الاتفاق الفكري والسياسي ممكن معها. ولكن الهم عدم التخلي عن الروح الديالكتيكية للتعاليم الماركسية، الامر الذي يفترض حتما تجديد اسلوب تفكيرنا.

لقد وجه مسار التاريخ تحديا للحركة الشيوعية، فهي اما تتجدد واما ستجد نفسها عبارة عن تحفة في متحف القرن الحادي والعشرين. وثمة خطر كبير جدا في ان يفقد الشيوعيون تأثيرهم. ويحاول البعض تفسير ذلك بخمود بواعث اكتوبر، الذي ارسى بداية حركتنا. ولكن اعتقد ان الامر يختلف.

على الحل احيانا فحسب، بل وتزداد تعقيدا في احيان اخرى ايضا. وكثيرا ما تنشأ معضلات جديدة: انخفاض الانضباط في العمل تزايد الالمبالاة، ظهور الامتيازات، انفصال القول عن العمل، الخ. كل ذلك يصبح تدريجيا كابحا للتطور الاجتماعي، ويخفض اهمية ما تم تحقيقه، علينا نحن الشيوعيين، الا نسمح بانتقال مصاعب الاشتراكية الى القرن المقبل.

حتمية التجديد

اعتقد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ينبغي الا تفهم على انها تخل عن اكتوبر، بل تطهير له من التشويهات، وقد نضجت هذه الحاجة بصورة خفية خلال فترة طويلة، لان الناس رأوا ان الوضع الفعلي للامور انذاك كان يختلف عن الدعاية الرسمية. وقد تطلب الزمن تحولات حاسمة وتحققت القفزة الاجتماعية، على الرغم من ان الكثيرين فقدوا الامل فيها. وبهذا المعنى فان البيريسترويكا عبارة عن تطور ثوري.

ان حدة ما يجري في الاتحاد السوفييتي تتوقف الى حد بعيد على عمق الازعاج الاجتماعي المرتكبة في الماضي وحجم التشويهات. وينطبق ذلك سواء على نظام الملكية العامة، او على مؤسسات السلطة وميادين الحياة كافة. وباختصار، يجري الحديث عن عملية مؤلمة جدا. فالتجديد يصطدم بمقاومة النخبة المحافظة التي ترفض التخلي عن مواقعها وتنظم صفوفها، ويصطدم كذلك بأسس التفكير القديم - وليس بالامر السهل التغلب على هذه المقاومة. ويعاني الشيوعيون ايضا هذا المرض. ففي كل حزب ثمة اناس ينظرون الى الوراء، ويرون في الاخلاص للقديم وسيلة وحيدة للحفاظ على الوحدة.

ويمكن ان نقول عن البيريسترويكا انها اشتراكية تسعى الى مواكبة عصرنا العاصف.

الرأسمالية: فالامبريالية لم تكن مرحلتها الاخيرة. وقد اظهر هذا النظام قدرة، اكثر من الاشتراكية، على استيعاب الانجازات العلمية التقنية، بما في ذلك من اجل الحفاظ على الذات. ومن اجل ذلك كيف ايضا بعض اشكال الديمقراطية الملائمة لوجوده. ويتعزز، على الرغم من كل المصاعب، الاتجاه لازالة الطابع العسكري عن العلاقات الدولية وتوحيد الجهود المشتركة لحل القضايا العالمية الشاملة والحيلولة دون الكارثة النووية او الايكولوجية. ومن المهم ان يعمل الشيوعيون انطلاقا من هذه الظروف الجديدة، ووفقا لها. ان مهمة تحرير العمل وازالة مختلف اشكال اغتراب الانسان تظل قائمة، وهي لا تنجز باجراءات خيرية. والنضال من اجل تأمين الامكانات المادية الاساسية والحقوق والحريات للناس مستمر. فهذا هو السبب الاخلاقي الرئيسي الذي يبين لماذا نحن شيوعيين.

اجل، ان الضمير والاخلاق هي التي تحركنا. اننا نعمل بموجب الدوافع الاخلاقية. ان يكون المرء شيوعيا - ان يكرس نفسه بالكامل للامداد الانسانية، وحياته من اجل الآخرين، فان ذلك يعني، في بلادنا مثلاً، ان يكون دائما عرضة لخطر الموت والسجن والنفي وفقدان العمل. والذين يقدمون على ذلك ويسلكون هذا المسلك، فانهم لا يفعلون ذلك من اجل غرض ما. ولذا اعتقد ان الجانب الاخلاقي يجب ان يكون اوضح، وان يتجلى في الدافع والاعمال، لانه تجري محاولة تصورنا وكأننا انصار للعنف، اعداء للحرية، وليس ورثة لاحلام المسيحيين الاولئك وقد وجهوا انظارهم نحو السماء، فنحن نعن بالهموم الدنيوية.

ان الحياة ستكون دائما ملأى بالمشكلات والمصاعب الجديدة. ويدل على ذلك تطور

فتاريخ الحركة الشيوعية معقد، بما في ذلك تاريخ تكون القوى التي تتألف منها. فانا اعتقد ان الشيوعيين الشيليين سوف يعتبرون في وقت لاحق يوم تأسيس حزبهم لا الثاني من كانون الثاني ١٩٢٢ - عندما تقدموا بطلب الانتساب الى الكومنترن - بل قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ عند تأسيس حزب العمال الاشتراكي. وقد تقرر اطلاق اسم الحزب الشيوعي عليه فيما بعد بالاجماع. ولم يكن ذلك، كما حصل في عدد من الاحزاب الاخرى، نتيجة الانقسام او الاختلاف الفكري. ولذا اعتقد ان عام ١٩١٢ سيعتبر تاريخ ميلاد الحزب الشيوعي الشيلي، ومدينة ايكيمي، مكان ولادته، وليس راتكاغوا. وبديهي ان الامر ليس في التاريخ، فمن المهم القيام بجرده لكل ما فعله الحزب وما لم يفعله خلال فترة وجوده، واجراء حساب لما في جعبة الحزب: ما له وما عليه، ما هي المصاعب التي تواجهه، ومدى امكانية تذليلها في المستقبل.

واعتقد انها قابلة للتذليل. ولكن بشرط واحد، هو التجديد. فبدونه لا يمكن ان يصبح الحزب حزبا عصريا. جماهيريا ذا نفوذ، قادرا على تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية. ولكي يكون حزبا على مستوى القرن الحادي والعشرين ينبغي ان يكون لديه وجهه الخاص واسلوب تفكيره، وان يكون قادرا على تطبيق الماركسية بصورة خلاقة وفق الواقع الوطني. ونرى الحركة الشيوعية كاستمرار لاكتوبر، ولكن ذات موقف نقدي، غير اعمى ازاء تجربتها التاريخية واخطائها واخفاقاتها. وينبغي ان تكون مفتوحة امام الافكار التجديدية، وان نحافظ على الصلة مع الطبقة العاملة. انطلاقا من كون هذه الطبقة قد تعرضت للتغيير.

وبتغيير العالم كله، بما فيه بلد اكتوبر. ولا يمكن تجاهل تطورات معينة طرأت على

علمنا المعقد، امتلاك القدرات على الحركة وبعث
افكار اكتوبر الثورية مع اخذ ظروف العصر
المعقدة في الحسبان.

البشرية بعد اكتوبر العظيم: والشيوخ والبنات
يسعون الى ان يعيش كل انسان بكرامة.
ويتطلب ذلك امتلاك القدرات على التحولات في



صورتان من مظاهرة السلام الدولية في مدينة القدس ١٩٨٩/١٢/٢٠.

ضمير المجتمع

- هيليا - ماريا تاميسولا -

السكرتير العالم للحزب الشيوعي الفنلندي

لقد اعتمد الشيوعيون في نشاطهم السياسى دائما على تعاليم كلاسيكي الماركسية. فتحليلهم سبق العصر بعقود واستنتاجاتهم بشكلها الاول كانت في حالات كثيرة كافية لتفسير عمليات التطور الاجتماعى في مراحل لاحقة ايضا. وعموما يمكن القول ان التوقعات التي طرحتها الماركسية صدقت الى حد بعيد.

والقادرة على تحطيم البنى التي تعيقها. ونؤكد بصورة خاصة: ان التنوع المتنامي في المجتمع وتفتت طبقات كانت متكاملة في الماضي قوضا القاعدة الاجتماعية التقليدية. للاحزاب الشيوعية. وادى اختلاف بين الجماهير على اساس المبادئ الطبقية اكثر تعقيدا. وهذا، فضلا، عن اسباب اخرى، يفسر تقلص الدعم الذي يحظى به الشيوعيون في البلدان الرأسمالية. لا يجوز القول انه لم يظهر شيء جديد على اساس التقاليد النظرية الماركسية. فاهم قوى البحث مركزة في بلدان اوربا الاشتراكية حيث خضوع العلم للسلطة السياسية كان امرا واقعا حد بقدر كبير من البحث الصريح عن حلول جديدة، اما الدراسات التي تتضمن تناولا نقديا للتصورات السائدة فظلت بدون اهتمام. اما الدراسات الماركسية في العالم الغربى

ولكن لماذا يتخلف فكرنا النظري اليوم؟ لانه، كما يبدو شارفت على نهايتها المرحلة التي كانت التفسيرات القديمة كافية فيها. فديالكتيك القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الذي ازداد تعقيدا في ظروف المجتمع المتطور صناعيا، وتغير البنية الطبقية، وصنع سلاح الابداء الجماعية وانتشاره، وظهر مجموعة كاملة من القضايا العالمية الشاملة الاخرى - كل ذلك ارغم على البحث عن تعليقات نظرية جديدة فعلا واكثر شمولا.

لا يمكن تفسير العمليات الاجتماعية المعاصرة والاشارة الى سبل انجاز المهمات الجديدة، بالاعتماد على التناول الطبقي فقط. فهو لم يعد يعطي الشيوعيين لا السبل ولا الامكانيات لكي يرصوا على الاساس القديم القوى السياسية القوية بقدر كاف، المناضلة من اجل التحولات

فمشتتة وقليلة العدد، والتعاون بين العلماء ضعيف التنظيم. والماركسيون، باستثناء البعض، لم يدخلوا في نقاش حقيقي مع ممثلي التيارات الفكرية الأخرى، بل كانوا على الأغلب أداة للدعاية السياسية، عندما كان يتم التغاضي عن الأمور المسيئة.

وستتناول بعض القضايا الناشئة استنادا إلى مثال فنلندا.

اصطفاف القوى السياسية

على الرغم من التغيرات الجارية تبقى البنية التطبيقية لمجتمعنا على حالها من حيث الأساس. فهي تتألف من العمال، ثم من قادة عملية الإنتاج (البنية التكنوقراطية)، وأخيرا من المالكين. بيد أن الفئات المذكورة كلها تشهد تغيرات داخلية كبيرة. فالتمايز الاجتماعي يتفاقم ويكتسب سمات تذكر بالفوارق الطبقية. ونتيجة لذلك غدت التناقضات الاجتماعية أكثر تعقيدا.

وتنمو الحركة السياسية للفئات المتوسطة، وخصوصا المستخدمين والعاملين في قطاع الخدمات، الذين ترتبط بهم أكثر التغيرات في البنية المهنية للمجتمع، حيث تزداد نسبتهم فيها بأسرع الوتائر. ويتجلى ذلك في اختلاف درجة دعم الأحزاب السياسية التقليدية وظهور مختلف الأحزاب الجديدة وحركات الاحتجاج الاجتماعي على المسرح بصورة عاصفة.

ومع ذلك فإن اصطفاف القوى بين خمسة أو ستة أحزاب رئيسية وتيارات سياسية أساسية لم يتغير تقريبا في فنلندا على امتداد فترة طويلة. فهو يتفق بدقة عجيبة مع ذلك الوضع الذي نشأ بعد الانتخابات البرلمانية الأولى عام ١٩٠٦.

فالיום يتقاسم الدعم، الذي كان يتمتع به حزب العمال الموحد آنذاك، الاشتراكيون

الديمقراطيون والشيوعيون والاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا، ورفاق الدرب المؤقتون. أما حزب الوسط (الاتحاد الزراعي سابقا) فقد بسط نفوذه عمليا على مجمع الوسط السياسي. وقد حصل ذلك نتيجة لضعف الليبراليين (الفنلنديين الشباب في البداية) وخروجهم من المسرح الاجتماعي في نهاية المطاف. ولم يفلح الحزب الزراعي الفنلندي ولا الاتحاد المسيحي الفنلندي من هز مراكز الوسط. واستفاد من هزيمة الليبراليين أيضا الحزب الائتلافي الوطني المحافظ الذي تمكن بفضل لهجته الليبرالية من استمالة أوساط المثقفين والمستخدمين المتنامية بسرعة.

وعموما لم تؤثر إعادة تجميع القوى السياسية الداخلية الجارية في البلاد بصورة جوهرية على بنية السلطة. فبعد قمع الثورة الفنلندية عام ١٩١٨، انتقلت صلاحيات الأمير العظيم إلى الرئيس. وبعد اتفاقية الصلح بين فنلندا والاتحاد السوفييتي، التي وقعت في أيلول عام ١٩٤٤، جرى توسيع الحريات المدنية. وثبتت معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة السوفييتية - الفنلندية عام ١٩٤٨، الوضع الدولي لفنلندا كبلد مستقل محايد. ومستوى التطور الذي بلغته كـ "كدولة للرفاهية" يعكس قوة الحركة العمالية المستندة إلى بنية نقابية موحدة.

إن الوضع الراهن يعطينا المسوغات لكي نحدد كهدف استراتيجي مهمة تعميق تطور المجتمع الجاري بواسطة الإصلاحات بصورة تمكننا من تحقيق التغيرات النوعية في بنى هذا المجتمع. وهذا ما يميز موقف الشيوعيين عن آراء الاشتراكيين الديمقراطيين وتتجلى الفوارق بوضوح أكبر في الاستعداد لكي تشمل الديمقراطية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الاقتصادية.



دائما المطالبة بوحدة الاعمال؟ من المفيد اكثر في الظروف الراهنة السعي الى الوحدة في المسائل الكبرى فقط، مع السماح بحرية الخيار الكبيرة في التفاصيل. وهذا ما يحمل غالبا في الممارسة؛ فينفذ القرار فقط اولئك الذين يعتبرونه جيدا، اما الآخرون فيمتنعون. وكما نرى، ثمة اساس لتحليل امكانات المركزية وحدودها تحليلًا انتقاديًا.

وتكتسب اشكال عمل المنظمات الحزبية واساليبها اهمية خاصة. فالصراحة والاستعداد الدائم لاعادة النظر بالاراء والمواقف تصبح هي المطالب الرئيسية. والعلنية والنقد البناء والقدرة على الاصغاء الى آراء الآخرين واحترامها - تلك هي السمات الأساسية للتعامل الحضاري المعاصر. وهي لا تتناقض مع مبادئ المركزية الديمقراطية، بل على العكس تندرج في اطارها.

ان كل بنية تنظيمية تتكون وفقا للمهام التي تنجزها. ولكن لكل منظمة منطق مستقل نسبيا لتطورها، ليس بالضروري ان يساعد حتما على التكيف السريع مع المتطلبات الجديدة للوضع. ومن جهة اخرى، ان الهز العنيف للبني يحطم الآليات الطبيعية لاي نشاط. ولذا فان التحولات التنظيمية ليست دائما الطريق الكافي، لا بل وحتى ليست الطريق الصحيح دائما. وعلى سبيل المثال، اعتقد ان خروشوف وغورباتشوف على حد سواء اصطدما بذلك لدى حل معضلات الزراعة في الاتحاد السوفيتي.

وبكلام آخر، من الضروري تجديد البش عندما يتطلب الوضع المتغير ذلك، ولكن هذه التغيرات ليست بحد ذاتها الحل. فالاهتمام المفرط بالمسائل التنظيمية يمكن ان يؤدي الى التغطية على الهدف الاساسي، وحرف القوى نحو مسائل ثانوية.

الاهداف المنسقة توحد

ان مصالح النضال من اجل التقدم في ميدان العدالة الاجتماعية تتطلب توطيد العلاقات بين الحزب الشيوعي الفنلندي - الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا والحزب الاشتراكي الديمقراطي الفنلندي، وتنظيم الصلات مع الحركات التقدمية الاخرى ("الخضر" والقوى المستقلة والتقدمية في الاحزاب الاخرى، الراغبة في التعاون). وتصبح المسائل الرئيسية هي النشاط على المستويين البرلماني والحكومي، من جهة، والضغط خارج البرلمان، حيث يمثل العامل الاساسي في التعاون بين النقابات والمنظمات السياسية للحركة العمالية، من جهة اخرى.

وتبقى مهمة الشيوعيين، كما نعتقد، في ان يكونوا الضمير الاجتماعي للمجتمع، والمدافع عن جميع الفقراء ومن يتعرضون للتمييز على الرغم من اننا نعترف بان فئات السكان اليسورة، ومن بينهم العمال الرفيعو المهارة، يتمتعون بتأثير سياسي اكبر.

عن المركزية الديمقراطية

لقد غدا هذا المبدأ، وبالدرجة الاولى تطبيقه العملي، هدفا لنقاش نقدي واسع في الحركة الشيوعية. من الصعب نظريا ايجاد سبيل افضل للجمع في عمل الحزب بين الديمقراطية الواسعة والعلنية في اتخاذ القرارات، من جهة، والمسؤولية الشخصية لدى التنفيذ، والرقابة، من جهة اخرى. وليس من قبيل الصدفة ان جميع الاحزاب في فنلندا تستخدم في نشاطها مبدأ المركزية الديمقراطية، باستثناء "الخضر" الذين، بالنسبة، يعانون المصاعب لان من الصعب تحقيق النتائج بدون وحدة الاعمال.

ولكن الحقيقة تبقى في انه على قاعدة المناقشة العميقة فقط يمكن صوغ ذلك الموقف العام الذي يمكن ان يتيح اتخاذ القرارات التي تلزم كل شيوعي بتنفيذها شخصيا. وهل من الضروري

المعترف بها على نطاق عام. والا فان محاولات البحث عن التعاون مع القوى اليسارية الاخرى لن تثمر، ولن يحظى هذا التعاون بالثقة.

ربما يكون الطريق الذي يقترحه الماركسيين هو اكثر الطرق ضمانا الى السلام والتقدم. ولكن في السير عليه يمكن استخدام وسائل مختلفة. والسير بسرعة او ببطء يعود لوعي الجماهير، وحالة "النقل" والتأمين المادي.

اما بالنسبة للاخلاق الاجتماعية، فثمة امكانيتان. فالبعض يريد تحقيق الرفاهية بسرعة اكبر، دون اعتبار لاحد، وازاحة كل من يعيق ذلك الى قارعة الطريق. والبعض الاخر مستعد لقطع الطريق معا، بدعم الاضعف ومساعدته. وبهذا المعنى نشير الى ان قضايا البلدان النامية تصبح بقدر متزايد قضايا عامة للبشرية.

تجربة فريدة

تأسس الحزب الشيوعي الفنلندي في موسكو عام ١٩١٨. وظل يعمل في ظروف السرية حتى عام ١٩٤٤. وبعد الحرب اصبح نشاطه علنيا، وانشئ في البلاد الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا، الذي اخذ الشيوعيون يخوضون الانتخابات تحت اسمه. والدعم العالمي للاتحاد الديمقراطي يعني دعم الحزب الشيوعي. اولاً، لان اغلبية نواب البرلمان عن الاتحاد كانوا ويبقون شيوعيين، ثانياً، اذا انطلقنا من معيار "يمين - يسار" فانه في تصور الكثير من الناس اكثر يسارية بما لا يقاس من الحزب الشيوعي الايطالي مثلاً.

عندما يتحدث الفنلنديون عن الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا والحزب الشيوعي الفنلندي، فانهم يسمون جميع اعضائهما شيوعيين. ويعتبر الخصوم والمنافسون الاتحاد "غطاء" للحزب الشيوعي. ولهذا مسوغاته. فلا

ان العلاقة بين الوطني والاممي في سياسة الاحزاب والدول والأمم تكتسب سمات جديدة، وتنوعا دياكتيكيا غير عادي وتناقضا.

لقد عززت تطور القوى المنتجة والتعاون التجاري والاقتصادي والتقسيم الدولي للعمل للضغط في صالح التكامل الذي تجاوز الحدود القومية. وهذه سمة مشتركة للرأسمالية والاشتراكية على حد سواء. علما بان مطلب الاسواق العالمية هو اخراج هذه العمليات عن اطر المناطق الاقتصادية التي كونها النظامان الاجتماعيان، الامر الذي يدل عليه، تحديداً، تطور التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاوض الاقتصادي، ويمكن ان تضطلع فنلندا بدور نشيط في هذا المجال، والشيوعيون يرحبون بذلك.

وفي الوقت نفسه تظهر الحاجة الى التركيز على الانتماء الوطني. وهذا امر طبيعي لان التكامل لا يمكن ان يجلب نتائج ايجابية الا اذا اخذت المصالح المشروعة لجميع الجوانب في الحسبان. فالمنفعة ينبغي ان تكون متبادلة، والا فان الحديث سيدور حول الاستغلال والاجحاف، الامر الذي يضاعف الخلافات ويضعف مردودية التعاون.

ويرى الفنلنديون ان المسألة الأكثر أهمية هي كيفية الحفاظ على اساس مجتمع الرفاهية وبناء نظام يجسد مبادئ العدالة الاجتماعية انطلاقاً من الخصائص الوطنية. ومن الضروري ان تؤخذ في الحسبان هنا المتطلبات الصارمة التي ينبغي ان تطرح بهدف حماية البيئة.

اعتقد ان العلاقات بين الاحزاب الشيوعية والعمالية لا تختلف من حيث المبدأ بصورة جوهرية عن العلاقات بين الشعوب والدول. فالاهداف المنسقة توحدها، اما التقويمات غير الصحيحة والاملاء فيمكن ان تؤدي الى انتهاك خطير للوحدة. وفي رأبي ان من المهم في العلاقات بين الاحزاب التمسك بالطرق الديمقراطية



مثلا، في نقابة عمال البناء والمواد الغذائية وقد تمكن الحزب بالاشتراك مع الاشتراكيين الديمقراطيين من رص صفوف القسم الاساسي من الشغيلة في المنظمة المركزية للنقابات الفنلندية، الامر الذي امن نمو نفوذ الحركة العمالية بصورة عاصفة. وقام الحزب الشيوعي ايضا بدوره في تطوير الحركة القوية لعمال الجمعيات الرياضية.

ثالثا، مارس الحزب الشيوعي الفنلندي سياسته عبر الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا وباسمه. فهو لم يخض الانتخابات الوطنية بقوائمه الخاصة بعد الحرب مطلقا. ولكن الشيوعيين كانوا دائما يشكلون الاغلبية الساحقة من الكتلة البرلمانية الموحدة، فكان عدد النواب الذي لا ينتمون الى حزبنا فيها يتراوح بين الستة والاربعة من عدد النواب الاجمالي الذي يتراوح بين ٥٠ و ١٦ نائبا في الوقت الحاضر.

ان الامثلة المذكورة تبين ان الشيوعيين الفنلنديين يملكون استراتيجيتهم الوطنية وقد تمكنوا من اقامة علاقات تعاون مع الحلفاء لا مثيل لها في الحركة الشيوعية، باشكل سياسية مبتكرة.

بيد ان الاتساق الذي تميز به تمسكنا بهذه الاطروحات الاستراتيجية ادى الى وضع معقد جدا داخل الحزب، على الرغم من ان النهج وضع بروج الرفاق. ففي نهاية الستينات نشأت معارضة تنظيمية لها بنيتها وصحيفتها، صارت تتهم قيادة الحزب علنا بالتحريف اليميني، زاعمة انها "تتشبث باهداب الاشتراكيين الديمقراطيين"، الخ. وأذذاك لم نتمكن من خلق الظروف لتدقيق القرارات الاستراتيجية ومهمات الممارسة السياسية في مناخ من النقاش المفتوح. وتعتقد الوضع بصورة ملحوظة نتيجة للدعم العالمي الكبير لقوى المعارضة.

ان تطور الاحداث في الحركة الشيوعية

فرق بئنا بين المنظمين من الناحية السياسية. ولكن الاتحاد الديمقراطي لم يقلح في التحول الى ذاك الاتحاد الواسع، الذي كان الهدف من تأسيسه، رغم انه كاد يصبح كذلك. وهو الان منظمة توحد القوى الواقعة على يسار الاشتراكيين الديمقراطيين وسمتها الاساسية التعاون مع الشيوعيين.

ولا يزال الحزب الشيوعي الفنلندي والاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا يحظيان بدعم كبير في البلاد. وقد حصلنا معا على ٩ر٤ في المئة من الاصوات في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، وعلى ١٠ر٤ في المئة في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٨. وتفيد دراسات الرأي العام ان دعمهما يزداد. وارى السبب في ان الحزب الشيوعي الفنلندي كان على الدوام حزبا سياسيا واضحا تماما في اهدافه. وكان خلال وجوده كله قادرا على التوجه نحو الحاجات الاجتماعية الحقيقية للجماهير الواسعة.

ولدى حزبنا خط استراتيجي واضح في العلاقات مع الدولة، والتعاون في اطار الحركة العمالية وفي ما يتعلق بجوهر الحزب نفسه. فما هو المقصود؟

اولا، لدينا اطول تجربة من النشاط في حكومة البلاد بين جميع الاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية. فقد شاركنا في عشر حكومات فترات تزيد في مجموعها على ١٤ عاما، اي ثلث فترة ما بعد الحرب كلها. وكان اكثر تأييد حصلنا عليه بعد الحرب مباشرة، حيث نلنا ٢٣ر٥ في المئة من اصوات الناخبين. ولدى دراسة اسباب انخفاض وزننا الانتخابي اكتشفنا ان مشاركتنا في الحكومة اقل قدر من التأثير في هذا المجال. وهنا اشير الى انه من الصعب ايجاد مثال على ارتفاع الهيبة السياسية للاحزاب نتيجة التقويم الشعبي لنشاطها في الوزارات.

ثانيا، لدى الشيوعيين الفنلنديين وزن كبير في الحركة النقابية. فهم يتمتعون بالاغلبية،

الفنلندية لا يرتبط بالانعطاف الراهن في حياة عدد من البلدان الاشتراكية. فقد جرت مثل هذه العمليات في الستينات في اغلبيه الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية، بما فيها جميع البلدان الشمالية. وعندما سار الشيوعيون هناك مسافة بعيدة على طريق التخلي عن وظائف حرس التزمت، وركزوا على فاعلية السياسة وضرورة اعادة التقويمات النظرية، انقسمت احزابهم في الكثير من الحالات الى قسمين او اكثر. وربما كان الحزب الشيوعي الايطالي هو الحزب الوحيد الذي خرج من المصاعب سليما.

لقد نجحنا في الحزب الشيوعي الفنلندي في تفادي الانقسام لفترة طويلة. وهذا الانقسام لم يقع الا عام ١٩٨٤. عشية البيريسترويكا السوفيتية تقريبا. وكان السبب الرئيسي لهذا القرار النهائي هو الخوف من ان يغرق الحزب في الصراعات الداخلية. وقد قررت المعارضة مصيرها بنفسها، بتخليها عن المشاركة في عمل الهيئات القيادية حيث اخذت تعمل خارج اطار الحزب الشيوعي الفنلندي.

المبادرة التاريخية

اعرب الرفاق في قيادة الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا والحزب الشيوعي الفنلندي في آذار من العام الجاري عن فكرة انشاء حزب جديد، هو اتحاد القوى اليسارية، يكون على يسار الاشتراكيين الديمقراطيين. فضلا عن اندماج التنظيمين اقترح دعوة كل من يعنى بالنشاط اليساري الراديكالي. وتقدم تجربة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ مسوغات للاعتقاد ان مثل هذه القوى موجودة. فقد تشكلت انذاك لدعم مرشحنا كالفني كيفيستيو، الرئيس السابق للاتحاد الديمقراطي، "حركة ٨٨". وهي حركة شعبية شارك فيها، الى جانب اعضاء الاتحاد والحزب الشيوعي، عدد كبير من النشطاء الذين

لا ينتمون الى هذين التنظيمين. وتظهر كذلك بين من تركوا الحزب الشيوعي نتيجة للانقسام مصلحة حقيقية في العودة الى النشاط المشترك.

اتوقع ان نصطدم بمعضلات صعبة كثيرة اثناء التوحيد. فالتخلي عن اسم الحزب ليس بالامر السهل بالنسبة للشيوعي. ان يرتبط به تاريخ مجيد طويل. وقد لوحقنا وسجنا وسجلنا في اللوائح السوداء. وانها لخطوة جريئة ان يعلن الانسان عن نفسه شيوعيا في فنلندا اليوم ايضا. فهذا يعني كالسابق خطر فقدان العمل او التعرض للتمييز.

وهكذا، ثمة عوامل اخلاقية تعقد التحليل النظري والسياسي لما يشكل اليوم جوهر الحزب الشيوعي. وليس من الواضح للبعض ايضا اذا ما كان يتفق بالدرجة الكافية اتحاد قوى اليسار المزمع انشاؤه مع المتطلبات التي يطرحها الشيوعيون على تنظيمهم.

نعتقد، استنادا الى معطيات الاستفتاء بين اعضاء الحزب، ان الاغلبية العظمى منهم تعتبر الفكرة التي طرحتها القيادة صحيحة. وقد اعرب عن مثل هذه الفكرة في مراحل مختلفة من التاريخ. فنقاشات الخمسينات ادت، مثلا، الى توحيد الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي، حيث ولدت صحيفة مركزية مشتركة هي "كانسان اوتيسيت" (الانباء الشعبية).

سيقرر المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الذي سيعقد في شباط ١٩٩٠ الاشكال التي سيواصل الحزب الفنلندي وجوده فيها. بيد ان بعض الافكار وردت في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في ايلول، الذي عالج مسائل التحضير للمؤتمر بروح دعم انشاء اتحاد قوى اليسار.

فقد اكدت اللجنة المركزية ان الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي يشكلان منذ فترة طويلة حركة سياسية موحدة عمليا، تسترشد بمعتقدات سياسية متقاربة. ورأى المشاركون في الاجتماع الكامل ان جميع قوى المنظمين



حيوية المثل والقيم الاشتراكية. وتطرح في المقام الاول فيه مسائل السلام والمساواة والتحرير الشامل للفرد والمسؤولية ازاء مستقبل البشرية باسرها. وتشغل قضية بقاء الحضارة مكانا فوق التناقضات بين العمل ورأس المال.

اننا، نحن الشيوعيين، نعتبر ان تجديد الحركة الشيوعية في ظروف فنلندا المعاصرة لا يمكن الا مع الاتحاد الديمقراطي لشعب فنلندا. فهكذا فقط ستمكن من تحقيق الهدف المنشود - اقامة حزب جديد للشغيلة يتفق مع حقائق ومتطلبات تسعينات القرن العشرين.

وجميع ميادين نشاطهما ينبغي ان تلتحم في الحزب الجديد.

ان التوحيد عملية سياسية بدأت وسوف تتواصل بعد انجاز جميع الشكليات. وبما ان الوثائق البرنامجية للاتحاد الديمقراطي والبرنامج الجديد للحزب الشيوعي المقرر عام ١٩٨٧ لا يختلفان عن بعضهما من حيث الجوهر - فكلهما يتسم بالايمان بالماركسية الخلاقة والسعي الى التحولات الاشتراكية - فثمة احتمال ضئيل، لا بل من غير الممكن الا يقر الشيوعيين الاسس الايديولوجية للحزب الجديد.

يؤكد البيان بشأن انشاء اتحاد قوى اليسار

تحول في الرأي العام الأمريكي لصالح الموضوع الفلسطيني

حيفا - مكتب "الاتحاد" - يشير آخر استطلاع للرأي العام بخصوص القضية الفلسطينية أجري في شهر أيلول الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، الى أنه طرأ تحول ايجابي في الرأي العام الأمريكي لصالح القضية الفلسطينية وذلك بتأثير الانتفاضة المستمرة. ويؤكد الاستطلاع ان اتجاه هذه التحولات مستمر منذ سنتين خاصة بين الشريحة المثقفة الأمريكية.

ويشير الاستطلاع الى أن النسبة بين مؤيدي الحق الفلسطيني ومؤيدي اسرائيل رست اليوم على ٤:٣ لصالح اسرائيل بينما كانت في الأشهر الأولى للانتفاضة ٥:٢ أما نسبة التأييد للحق الفلسطيني بين فئات المثقفين والأكاديميين الأمريكيين ففي ارتفاع حاد، فقد أشار الاستطلاع الى انها رست على ١٠:٢. وهذه هي المرة الأولى التي تميل فيها الكفة الى جانب القضية الفلسطينية بين المثقفين. وتبين من الاستطلاع أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والعلمي للمواطن الأمريكي، وكلما كان على علم أكثر بتطورات الأمور في الشرق الأوسط كان تأييده أكبر للحق الفلسطيني. ونقلت صحيفة "مأرتس" التي نشرت عن معطيات الاستطلاع، يوم ٢٥/١٢/١٩٨٩، قلق المسؤولين في المنظمات اليهودية الأمريكية ازاء هذه التحولات خصوصا في الشريحة المثقفة التي تعتبر الشريحة القائدة في المجتمع الأمريكي والمؤثرة في الرأي العام هناك!

بولونيا: الى اين ؟

- يانوش ريكوفسكي -

عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد.

اننا على يقين من ان التطورات السياسية في سياق الوضع الاقتصادي المتوتر والتغيرات في اصطاف القوى الاجتماعية في بولونيا تشغل بال الكثيرين وتثير قلق الاحزاب الشيوعية والعمالية التي يختلط اهتمامها بما يجري في بولونيا سواء بالتعاطف مع الجهود المبذولة للخروج من الازمة او بالتخوف من ان هذه الخطوات قد تؤدي الى "بيع الاشتراكية". وبالطبع، تؤثر في الرأي العام العالمي مزاعم اليمين المدوية داخل البلاد ولا سيما في الغرب بان "انتقال بولونيا من الاشتراكية الى الرأسمالية" ليس الا مسألة زمن. هكذا، فال اين تسيير بولونيا؟

جديدة، فيرافقه صراع واصطدام المصالح المختلفة. ويستحيل في هذا المجال التنبؤ سلفا بما سيسفر عنه هذا الصراع. وكل شيء في بولونيا يتوقف اليوم على تلك القوى التي ستستطيع النهوض بها للدفاع عن النظام الاشتراكي واقرار النظم الديمقراطية في ظل الاشتراكية. ولذا اريد التأمل، دون التطرق الى التنبؤات، في العمل المفروض القيام به في الوضع الراهن للذود عن المبادئ الاشتراكية في البلاد وفي رأيي، تتوفر لنا فرصة للنجاح، الا ان مخاطر كثيرة تعترض طريقنا.

لا يجوز نفي حقيقة كوننا نعيش مرحلة متأزمة. فحزب العمال البولوني الموحد كان يتوخى طيلة سنوات عديدة ان يقيم النظم الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي البولوني، متغلبا على رواسب الستالينية. بيد ان العملية الابداعية في حياة المجتمع تجري بشكل مغاير، واعقد بما لا يقاس مما لدى صانعي الماكينات، مثلا، حيث ينشأ في ذهن المهندس تصميم محدد يتعين بعد ذلك تحقيقه في الواقع العملي. اما التصميم الاجتماعي، اي ايجاد اشكال اجتماعية



البلاد والتأثير في شؤون الدولة والمجتمع. ولكن النظام البيروقراطي ذا النزعة المركزية الذي كان يعتقد انه يستطيع ادارة الكل والجميع باوامره المنبعثة من مركز واحد و "من الاعلى"، كان يقيد مساعيهم. وهكذا كان سعي الشعب الرامي الى ان يصبح صانع التطور يصطدم بتنظيم الدولة البيروقراطي المركزي.

يرتبط التناقض الكبير الثاني بكون بنية الاقتصاد التي ولى زمنها قد تصلبت في بلادنا بالتدريج. واشتد عود المجموعات الاجتماعية القوية التي كانت تدعو الى الحفاظ على النظام الاقتصادي المتخلف وتعرقل التغيرات البنوية التي يستحيل التقدم بدونها. كما ان تبديل طرق التسيير الاقتصادي وانشاء او توسيع الفروع الجديدة مع تقليص الفروع القديمة البالية تتم، كقاعدة، في كل دولة على حساب الطبقة العاملة وجميع الشغيلة. واعدوا فاكروا اننا لم نتجاسر على دفع هذا الثمن مقابل التحديث، ولا سيما لان ذلك لم يكن يحل التناقض بين مطلب تحسين الاقتصاد ومصالح مختلف حلقات المجتمع حلا جذريا. وبعبارة اخرى، فان الخلافات ارتدت طابعا سياسيا واقتصاديا اجتماعيا على حد سواء.

بيد ان عدم نجاح الحزب في الانتخابات لا يعني ان الشعب البولوني اشاح عن الاشتراكية. وتشهد، مثلا، الاستفتاءات العلما - اجتماعية (السوسيولوجية) التي جرت خلال مدة طويلة على ان الاوساط الاجتماعية اذا كانت لا تقبل هذه المظاهر ذات الصورة الاشتراكية او تلك، الا انها لم تكن تدين النظام عموما. ولا يمكن للانسان الموضوعي ان يوافق على الحكم السطحي الزاعم ان السنوات الخمس والاربعين من بناء المجتمع الجديد على ارضنا تعتبر وقتا ضائعا. ويمكن ان نواجه مثل هذه العدمية بامثلة ايجابية كثيرة. ولا بد في الوقت نفسه من التأمل مرة بعد اخرى فيما ينبغي التخلص منه وما

اجل، لقد اسفرت نتائج الانتخابات العامة في حزيران ١٩٨٩ عن هزيمة حزب العمال البولندي الموحد. وقامت لجنة الحزب المركزية بتحليل اسباب ذلك بشكل مفصل الى حد ما. ويتضمن احد هذه الاسباب مفتاحا لفهم الكل: لم نفلح في تنمية الاقتصادي بشكل يضمن تقدم بولونيا الاجتماعي والسياسي والروحي باطراد. بل على العكس فان البلاد وقعت منذ عقد تقريبا في برائن ازمة شملت كل المجالات وقوضت مستوى معيشة السكان. وان عدم قدرتنا على تلبية حاجات الشعب هو الذي ادى في نهاية المطاف الى ان جزءا كبيرا من الشغيلة ابتعد عن الحزب.

انني استشف السؤال الاتي: لماذا لم نفلح في اقامة اقتصاد وطني سليم ومزدهر؟ لا يجوز الاعتقاد وكأن السبب يكمن في عدم فهم حدة الوضع او انعدام النظرية. فلنعمل الاقتصاد بكل قدرته ويصبح فعالا وديناميا، يتطلب الامر تحولات جذرية. ولكن الحال ان هذه التحولات تستفر عن خسائر اجتماعية في حين ان الشعب لم يكن مستعدا، لا سياسيا ولا نفسيا، لتقديم تضحيات كبيرة، وان كانت ضرورية. ونظرا لان قوانا لم تكف، لاجراء اصلاح في الاقتصاد، لم نستطع ان نلبي بالشكل المطلوب الحاجات المتنامية، وبالتالي ان نضمن الثقة والتأييد لنا.

وبالطبع، فان التناقضات العميقة هي التي حتمت ازمة اجتماعية وسياسية، واهمها في رأيي تناقضان. لناخذ مجال السياسة. فبقدر ما تطورت الاشتراكية في بولونيا، ارتفع المستوى العام للمعارف والثقافة وازداد عدد العمال ذوي التأهيل العالي وتعززت امكانات المثقفين. وسعى الناس الى المساهمة السياسية المتزايدة في حياة

التعبير الحر عن آرائهم ومطالبهم. ويمكن لهم ان يتحدثوا في الصحف او التلفزيون وان ينظموا المظاهرات، اي ان يتكلموا قدر ما يستطيعون. ولكن كيف يمكن تحويل كلمة كل فرد في قضية مشتركة؟ ان معنى الديمقراطية يتلخص في ان لا تؤدي المقارنة بين مختلف الآراء والمصالح الى اباداة بعضنا البعض الاخر، بل فضلا عن ذلك ان نعطي نتيجة بناءة.

صحيح ان ثمة، كما يقولون، تناقضات تناحرية. غير انني ارى ان التناقضات التناحرية ليست كثيرا جدا، على كل حال في مجتمعنا. ويتوقف الكثير على كيفية تناول القضية. وعادة، اذا توفرت الارادة الطيبة، تظهر امكانية ايجاد قاسم مشترك.

حزب العمال البولوني الموحد: دوره ومكانته

كيف يجب تقويم الوضع الراهن لحزب العمال البولوني الموحد نفسه ودوره الذي كان يعتبر سابقا قياديا في المجتمع وفي البلاد. لقد فقد هذا الحزب، مع الاسف، بحكم الاسباب التي سبق واشرت اليها، جاذبيته بالنسبة للاغلبية الساحقة بوصفه مؤسسة سياسية قادرة على انجاز مهمة التجديد. ان حصيلة الاشهر الاخيرة تشير الى ان حزب العمال البولوني الموحد الذي كان في السابق العامل المهيمن الحاسم في نظام المجتمع البولوني لم يعد سوى احدى القوى السياسية وان كانت قوة هامة جدا تمسك بيدها غير قليل من الاوراق الراجعة.

وتجدر الاشارة هنا، على ما يبدو، الى الواقع الاتي: اننا لا نستطيع ان ننطلق من الفكرة القائلة بان الحزب قد حصل من التاريخ على الحق الذي يخوله ان يكون حزبا حاكما. يجب على حزب العمال البولوني الموحد ان يكتسب

يجب عمله من اجل التجديد الاشتراكي. ان مستقبل بولونيا مرهون، في رأبي، بازدياد انتاجية العمل ازديادا كبيرا وعمل كل شيء بمزيد من الفاعلية. والحال ان الاهتمام الاساسي في مجتمعنا كان يتركز على عمليات التوزيع وحماية المصالح الاجتماعية. ولا شك في ان ذلك هام، الا ان جهدا ضئيلا بذلك من اجل عمل مثمر حسن التنظيم. وكان نظامنا لا يشجع النوعية، مع الاسف. وهكذا فان عملية الاصلاحات في بولونيا يجب ان ترفع في المقام الاول مستوى العمل في كل مكان - سواء أكان ذلك في الانتاج ام في مراكز الادارة تلك هي احدى القضايا الفصلية.

كما انه من الضروري تبيان شروط وصول المواطنين الى السلطة واحقاق حقوقهم. فجميع اعضاء المجتمع في البلدان الرأسمالية المتطورة مثلا متساوون في الحقوق شكليا. غير انه من المعروف مدى التمايز بينهم تبعا للتراتبية القائمة على اساس الملكية. وتعود الغلبة دائما الى اغنياء هذه الدنيا. وانني اعتقد ان ديمقراطية النظام الاشتراكي تستطيع التغلب على عدم المساواة هذا، كي لا يحدد المال الوزن الاجتماعي والسياسي للانسان. غير انه يجب ان نؤكد هنا ايضا: ينبغي الا تتحدد حقوق الفرد في ظل الديمقراطية بوضع الانسان في السلم البيروقراطي ايضا (الامر الذي كنا نشاهده في بلادنا حتى وقت قريب، مع الاسف).

ينبغي ان تتميز الديمقراطية الاشتراكية بالمساواة الحقيقية. الا ان النظام الديمقراطي كثيرا ما يتطابق في الممارسة البولونية مع مجرد حق الانسان والمواطن في التعبير عن مطالبه ومصالحه وامانيه. غير ان الديمقراطية لا يمكن ان تقوم الا اذا توفر نظام للتوفيق حتى بين المصالح المتناقضة ولايجاد حل للتناقضات الناشئة.

في بولونيا تتوفر اليوم للمواطنين امكانية



الوضع الحقيقي. وفي الظروف الراهنة يعتبر ذلك بالنسبة للنظام السياسي تكيفا مع اصطفاة القوى الفعلية والظروف الفعلية.

التعددية في ظل الوفاق؟

الم تخب آمالنا في هذا النهج الذي اخذنا نسميه نهج الاجتماع الكامل العاشر للجنة المركزية لحزب العمال البولوني الموحد؟ اننا لعل قناعة انه من اجل ان نحكم على هذه الخطوة يجب ان ندرك ما كنا سنصطدم به، لو لم يدخل التعددية. وانا على يقين من انه في تلك الحالة كان سيهددنا تفاقم شديد اللازمة من شأنه ان يتحول الى مجابهة تنذر بالانفجار. فحين قامت، مثلا، بعد الاجتماع الكامل العاشر اضرابات عديدة، لم تتراقق المطالب الاقتصادية في الغالب مع طرح الشعارات السياسية. والان تعمل القوى السياسية - اي حزبنا والاتحاد النقابي "التضامن" على حد سواء - على ايقاف هذه النشاطات. ولولا التعددية لادى كل اضراب الى طرح مطالب سياسية، كما كان من المحتمل ان يؤدي الى تعقيدات جديدة: كان الطرف الاخر سيرد على وابل من حجارة المضربين بعصي رجال البوليس، وربما كانت الامور ستؤدي الى اراقة الدماء ايضا وتورط بولونيا في مأساة.

لقد وضع مبدأ التعددية في اساس اجراء الانتخابات العامة في حزيران ١٩٨٩، التي تبين نتائجها ان الاكثرية لم تأت عموما الى صناديق الاقتراع (٢٨ في المئة من الناخبين) او لم تؤيد لدى التصويت لا حزب العمال البولوني الموحد ولا "التضامن" المعارض. وينجم عن ذلك ان اي حل من الحلول المقترحة لم يكن جذابا بما فيه الكفاية بالنسبة لاجلبية الناخبين. ولكن، الا يحدث هذا الواقع جميع المشاركين في اللعبة السياسية ان يكونوا متواضعين؟ لقد

هذا الشرف مرة تلو الاخرى من خلال صوغ برنامج جذاب للمجتمع وللواطنين. ولا طريق اخر غير هذا الطريق. ولا يجوز للحزب، بعد ان كرس وضعه المهيمن في الدستور، ان يعرقل اي بديل اخر بمساعدة البوليس والجيش. وبعبارة اخرى، ينبغي ان يناضل الحزب من اجل نفوذه بوسائل سياسية وليس بطرق العنف والاكراه.

لقد حدث الان انعطاف مناسب في تفكير حزب العمال البولوني الموحد. ونحن اقتنعنا ان فاعلية العنف المطبق من اجل تحقيق السيطرة السياسية للحزب محدودة وتعطي عاجلا ام آجلا نتيجة سلبية. ومن طبيعة الناس ان يتعاملوا مع الاخفاقات بطرق مختلفة. فثمة عندنا في الحزب اناس يتمسكون بالقديم وبأبواب تغيير اي شيء. كما وثمة اناس يتقهقرون ويريدون العودة الى الاشكال التي تم رفضها منذ زمن بعيد (الاشكال الستالينية تقليديا) والتي يستحيل بعثها في بولونيا اليوم.

الا ان لدى حزب العمال البولوني الموحد اناسا تجرأوا على النظر الى الامام بشجاعة ولوج سيل غير مطروقة. ونحن لا نتراجع تحت وطأة الازمة ونواصل نهج الاصلاحات والتجديد.

على سبيل المثال، في مطلع هذا العام أعطى الحزب "الضوء الاخضر" لتحقيق فكرة التعددية. انني غالبا ما اسمع السؤال الآتي: الان نشعر بخيبة الأمل أمام النتائج العملية لهذا القرار؟

ولكن، من السابق جدا للاوان استخلاص الاستنتاجات النهائية هذا اولا. وثانيا، ليست التعددية من اختلاق حزب العمال البولوني الموحد. ولم تختلقها قيادة الحزب، بل تمخض عنها المجتمع البولوني. ويجب الاعتراف علنا ان فكرة الوحدة المعنوية السياسية في جمهورية بولونيا الشعبية، التي طرحها في السبعينات لم تكن تعكس الواقع، بل كانت مجرد محاولة لطمس الفوارق والتناقضات الفعلية. وعلى العكس، فان توجهنا نحو التعددية ينطلق من

والتعطش الى الانتقام، الامر الذي يزيد الصراع حدة. كما ان ثمة من جهتنا عددا غير قليل من اولئك الذين يبدون فهما سطحيا لوضعنا التاريخية. وكل هذه بذور قد تنبت براعم المجابهة.

كما ان العوامل الدولية تنقسم باهمية قصوى في عملية استقرار الاوضاع في بولونيا، وقبل كل شيء، البيروسترويك في الاتحاد السوفييتي. فاذا نجحت البيروسترويك فان ذلك سيؤثر في تطور الاحداث في بلادنا مباشرة. ونحن ندرك ان ثمة صلة عكسية ايضا، ان ما يحدث في بولونيا، ولا سيما ما يتعلق ببعض التجاوزات، يمكن ان يؤثر سلبا في البيروسترويك السوفييتية.

وفي معرض الحديث عن الجانب الدولي اود ان اعرب عن اتفاقي مع من يرون ان مسألة الديون المالية لا تخص بولونيا وحدها، بل كل النظام المالي العالمي ايضا. والحال ان هذه الالية تعمل عموما لصالح البلدان الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية. فلا يمكن الغاء الديون في اطار العلاقات بين بولونيا والدول الاخرى، ان يتطلب الامر تناولا شاملا عالميا. وفي الوقت نفسه فان صوغ قرار عاجل عن طريق المفاوضات بتجميد دفع ديون بولونيا من شأنه ان يشكل خطوة بناءة في الشؤون الجارية. وهذا سيسكن الجسم المريض المضطرب لاقصادنا من ان يتعزز في غضون بضع سنوات قادمة على الاقل الى حد نستطيع معه السير الى الامام.

ويعتبر الجو الدولي مؤاتيا عموما، حين يتميز بالتعاون والاستعداد للتفاهم. ولكن تأثير الاوضاع في العالم سيكون سلبيا، اذا ما بدأت، لسبب أو آخر، التعقييدات وازداد التوتر مجددا وظهر سعي طرف من الاطراف الى استغلال المصاعب في اوروبا الشرقية.

من شيم الانسان ان يركز اهتمامه على الكشف عن المخاطر ومواطن الحرج، فقد ظهر في علم

ناشدنا مرارا زملاءنا في "التضامن" بالتخلي عن الادعاءات التي تصورهم وكأنهم المعبر الوحيد عن مصالح الشعب. ذلك انه توجد "اكثرية صامتة" لن تتبعهم ولم تتبعنا. واكثر من ذلك ان هذه الاكثرية تشكل قسما من الناضحين تبدأ الان المنافسة من اجل كسبهم، وهم عبارة عن "ارض غير مملوكة لاحد" ولا يمكن الاستيلاء عليها الا من خلال السياسة الصحيحة. كما يمكن ان يعتبرها المراء ميزانا يخفف من الغرور السياسي لدى قسم من "التضامن". وهذه الفئة من الناضحين تستطيع انجاح من سيجتذبها الى جانبه باعماله.

وكنا ندرك، طبعاً، ان تحقيق نهج الوفاق الوطني ليس امرا سهلا البتة. فمن الصعب جدا تحقيق اتفاق بين من كانوا على امتداد فترة طويلة في مجابهة. وليس من السهل ابدا تحقيق المساومة، اذا كانت النخبة التي كانت معارضة بالامس تتكون من الذين سجنوا وتعرضوا للملاحقة. لقد اصبح صوغ معادلات الوفاق قضية معقدة جدا. ولكن على الرغم من ذلك، كنا نجد المخرج من اوضاع متأزمة كثيرة في الاونة الاخيرة، وغير مرة وصل نهج التعددية الى حافة الفشل، الا اننا كنا نصوغ، مرة تلو الاخرى، قرارات مكنتنا من اتخاذ الخطوة التالية في الاتجاه السليم. ولهذا السبب بالذات ارى ان نهج الوفاق يبرر نفسه اليوم.

ويجب ان نضع في الاعتبار بدقة كل العناصر التي تساعد على الاصلاحات الجذرية في بولونيا، وبالمقابل، معرفة العراقيل التي تعترض هذا الطريق. وتعتبر اوضاع الاقتصاد الصعبة جدا التي تغذي التوتر الاجتماعي من العراقيل الشديدة. واذا لم نتغلب على هذا التوتر، فانه سوف يهدد بزعة كل الحياة الاجتماعية والسياسية. ومن الجوانب السلبية ايضا الميول المعروفة في "التضامن" اي الاتجاهات المتطرفة

في المرحلة الراهنة فارى من الهام جدا تعزيز النظام السياسي، كي يستطيع تحمل الجهود المحتملة التي تتطلبها التحولات الجارية. ذلك ان ثمة هوة عندنا بين الوعي الاجتماعي والحاجة الى الاصلاحات. وأمل في ان يؤدي النظام البرلماني الجديد الذي نحاول تطويره الان الى اشتداد بأس المؤسسات السياسية. لقد كان ضعفنا الخطير في الماضي من اسباب عدم قدرتنا على اجراء الاصلاح. لان القوى الاجتماعية الكبيرة كانت آنذاك خارج النظام السياسي الذي لم يكن يشمل المجتمع بأسره. وكان قسم كبير من المثقفين والطبقة العاملة لا يشعر نفسه سيدا في الدولة، فتحول الى مصدر للتعقيدات وعدم الاستقرار. ولذا يتلخص هدفنا الاول الان في تعزيز النظام السياسي في جمهورية بولونيا الشعبية بصورة يستطيع معها ان يأخذ في الاعتبار على اكمل وجه الطائفة المتنوعة من المواقف والآراء والمصالح. وانا توفر لنا نظام ثابت، تمكنا من تجديد الحياة الاجتماعية بمزيد من الفاعلية.

وبطبيعة الحال، يتحمل حزبنا مسؤولية كبيرة في هذا المجال. والمقصود اليوم ليس تعزيز النظام فقط عن طريق توسيعه، ان تتلخص رسالتنا في ضمان عدم تحول البيروسترويكيا البولونية الى مسيرة نحو الرأسمالية وفي ان ترتدي التحولات طابعا اشتراكيا، علما بان هذه التحولات يجب ان تجري على اساس اوسع بكثير مما في السابق. كما لا ينفص الحزب يده من المسؤولية المتعلقة بالحؤول دون فقدان ضمانات الشغيلة الاجتماعية او وضع هذه الضمانات على الهامش في ظل الازمة والتغيرات البنوية العميقة. وثمة ميل في بولونيا اليوم للتفكير على النحو الاتي: الاصلاح ضروري، وهذا يعني ان احدا يجب ان يدفع ثمنه. ويستشف المرء من وراء ذلك

النفس مفهوم "اللاتناظر السلمي الايجابي". ذلك ان الفرد وجمامير الناس غالبا ما يهتمون بالظواهر السلبية اكثر مما يعنون بالظواهر الايجابية. غير انه من الضروري ان نشير اليوم الى الواقع المؤاتي بالنسبة للاصلاحات البولونية: لقد تكونت في اعماق التيارات السياسية الاساسية القناعة بان لا يمكن تجديد البلاد الا على اساس الوفاق والمساومة. وهذا الموقف الذهني للواسط القيادية لهذه التيارات التي تؤثر في تحديد النهج يبعث الامل.

وبالطبع، قد يفقد قادة المنظمات السياسية والنقابات السيطرة على الاحداث الجارية تحت ضغط الازمة الاقتصادية والتعقيدات الاخرى. وللحيلولة دون ذلك تم في الاشهر الاخيرة اتخاذ عدد كبير من الخطوات، الا ان الخطر ما يزال جديا.

وينجم الخطر الاكبر في الوقت الحاضر عن تشوش السوق المستمر وكذلك عن تصعيد المطالب بزيادة الاجور. والحال ان زيادة الاجور تضاعف مجددا الكتلة النقدية الموجودة في السوق، فترتفع الاسعار بسرعة. انه حلزون الموت.

لقد حصلت حكومة تاديوش مازوفيتسكي على امكانية اكيدة لتحطيم هذه الحلقة المفرغة. ومن اجل ذلك على الاقل كان من الضروري دعم فكرة تشكيلها، ذلك ان حكومة يترأسها ممثل لحركة " التضامن " تمتلك الان ادوات لردع مطالب زيادة الاجور اكثر من اية حكومة اخرى. لست متأكدا من استطاعتها بلوغ ما تتوخاه، الا ان ثمة احتمالا لكي تحقق ذلك. وانا شخصيا اميل الى الاعتقاد ان تشكيل حكومة بهذا القوام بالذات لا يعني نكبة لا بالنسبة للشعب ولا بالنسبة للاشتراكية في بولونيا.

ان التغيرات في بولونيا ليست قضية يوم واحد، ان لا يمكن اجراء اعادة بناء الية الدولة في بلادنا بصورة شاملة خلال فترة وجيزة. اما

غير ان الحزب، لكي يتناسب مع الوضع الجديد، يجب ان يكتسب صفات سياسية قوة قادرة على اقامة صلات مع اعضاء المجتمع وان يجتذب انصارا بقدرته على التأثير في عقول الناس. خلاصة القول، يجب على الحزب ان يتعلم كيف يقنع الناس.

ولا يكفي ان تكون له افكار جيدة، بل من الهام ان يعرف كيف يوصلها الى الوعي الاجتماعي. ولكن التنظيم الحزبي ذاته كان في الماضي مكيفا مع القسر الاداري. وكانت الالية المسيرة "من الاعلى" توجد من اجل نقل الاوامر "الى الاسفل" وتنفيذها على اساس النظام البيروقراطي. ثم، يجب ان يعاد بناء كل البنية القديمة وتنظيم نشاط الحزب على اساس المبادرة والانتقاد واستقلالية التفكير والبحث والروح العملية. واعتقد انه يتوقف على ذلك مستقبل الانبعاث.

ان صفوفنا تشهد تحولات، الا ان مسألة تطور الحزب بامراط ستكون من المهام المباشرة الاولى التي سينظر فيها المؤتمر المقبل لحزب العمال البولوني الموحد.

في السياق الدولي

ثمة قضية ذات اهمية: كيف نرى آفاق العلاقات التحالفية التقليدية السياسية (معاهدة فرصوفيا) والاقتصادية (مجلس التعاضد الاقتصادي) لجمهورية بولونيا الشعبية اليوم؟ يكثر الحديث في البلدان الشقيقة عن ضرورة صوغ نموذج جديد افضل للتعاون. ولكنني على يقين من انه، بغض النظر عما سيكون عليه هذا النموذج، لا يمكن تصور بولونيا بدون تعاون فعال مع كل الاسرة الاشتراكية، ذلك انها تقع في مكان معين من الكرة الارضية وتتشابك مصالحنا بشكل وثيق. وان سياسة تجاهل واقع ان مطامحنا الحيوية الاساسية تتمركز هنا

استعدادا للموافقة على انه نتيجة التغيرات قد يحصل افكار الجماهير عامة. وما ذلك الا فلسفة مزيفة. ففي رأيي، ليس مقبولا سوى ذلك النوع من التحولات، الذي من شأنه ان يقي السكان من المصائب، ولو بثمن انخفاض وتأثر الاصلاح. وبالطبع، لن نتجنب تماما الجوانب السلبية، ولكن لا يجوز القبول بفكرة عدم ذوي المراس والاقوياء فقط دون غيرهم وترك الجمهور الباقي على قارعة الطريق. ان ذلك لا يستجيب للموقف الاشتراكي.

وقضية الحياة بالنسبة للحزب هي معرفة الطريق لاعادة ثقة الناس به. ويبحث اعضاء الحزب عن طرق اعادة تنظيم صفوفهم، كي يستطيع ان يجتذب الناس مجددا ويكسب دعم الاوساط الاجتماعية. والحال ان عناصر هذه العملية مختلفة. وبالنسبة نقول ان الحكومة الجديدة سوف تصطدم لا محالة بمهام ممارسة السلطة على ارض الواقع، الامر الذي سيخلق نوعا من الخبرة الاجتماعية لم تعرفه بلادنا في السابق. فحتى الان رأى البولونيون ان حزب العمال البولوني الموحد مسؤول عن كل شيء، فعمم الزعم ان اعضاء الحزب اما عديموا الكفاءة، واما قاصرو التفكير: كل شيء سييء في بلادنا ناجم عن جرائمهم. والان سيستطيع الجميع ان يروا كيف تحل الحكومة الجديدة هذه القضايا وما الذي تضطر الى وضعه في الاعتبار. وعلى الأرجح ان يساعد ذلك ايضا على نضج المهدات للنظرة السليمة الى سياسة الحزب.

من الهام جدا، بالطبع، ان يتقدم الحزب - من اجل اعادة نفوذه وكسب دعم الاوساط الاجتماعية - ببرنامج لتجديد الاشتراكية وان يشرح: كيف وفي سبيل مصالح من سوف يناضل؟ ولا تقل اهمية مهمة تحديد اساليب النشاط الصحيحة. ففي الماضي تحول حزب العمال البولوني الموحد الى حزب مدير، الى اداة ادارة.

دائما في جولاتي الخارجية اتحسس بحدة وعمق هذا الفاصل او ذلك الحاجز الكبير بين الشرق والغرب، الذي كان يتوقف امامه كل شيء - الا وهو نهر الالب. اذ كانت حدود دقيقة تفصل اجزاء اوروبا سابقا عن بعضها البعض، وتتوخى اليوم مد الجسور. اليوم نستطيع التقدم فعلا نحو وحدة من نوع عال في القارة. وتشكل التغيرات الجارية في بلداننا ممهدات للتطورات العامة. ولكن يجب، بطبيعة الحال، ان نتغير نحن وان يتغير زملاؤنا الغربيون ايضا. وسوف يكون النجاح في اجراء الاصلاحات في عدد من دول اسرتنا، ومنه جمهورية بولونيا الشعبية، مساهمة فعالة في اعادة بناء العلاقات الدولية من جذورها.

لقد بدأنا في بلادنا تجربة عظيمة ولا نعرف نتائجها المقبلة. ولا اعتقد اننا قد تجاوزنا الخط الذي سيسير تاريخ البلاد بعده نحو الافضل بخطوات ثابتة. انما تزال ثمة مخاطر عديدة في انتظاراتنا. فلا اقبل النظر من خلال نظارات وردية.

وعلى الرغم من ذلك، ثمة مسوغات للتفاؤل هي مصلحة كل القوى السياسية الرئيسية في بولونيا في تحقيق التحولات مع الادراك الكامل لمسؤوليتها. وفيما عدا ذلك فان قوتنا تكمن في واقع اننا مستعدون لاستخلاص العبر من التجارب وفي كوننا لا نسير مغمضي العيون بل نرى العقبات ونحاول تخطيها.

ستكون ضربا من الانتحار العبثي بالنسبة لبولونيا وستضر جيرانها جميعا. ومن الضروري، طبعاً، تحسين التعاون. ففي حين ان المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد حققت نجاحات كبيرة من خلال التعاون والتكامل، لم نستطع نحن فعل ذلك في اطرا مجلس التعاضد الاقتصادي. وبعبارة اخرى، يجب علينا ان نغير الكثير، ولكن انطلاقاً من مبدأ الاحتفاظ بالتعاون والصلات بين بلداننا على اساس متقن. ومن الهام، بطبيعة الحال، ان نعرف الى اي حد تعتبر بناء نظرية سائر القوى السياسية في بولونيا في هذا الصدد. وانني اميل الى القول ان اكثرية قادة "التضامن" بدركون الحاجة الى هذه الصلات وضرورتها. لقد اكد رئيس الوزراء مازوفيتسكي في بيان الحكومة البرنامجي الفهم الواقعي للقضايا. وفي الوقت نفسه يستطيع حزبنا وقيادته، في رأيي، ان يسهلا على رجال "التضامن" (وهم حديثو العهد في السياسة) تفهم هذه المسألة. ويستخدم حزب العمال البولوني الموحد قنوات عديدة للصلات كي يفسر ويبرهن ويكشف عن مزايا هذا التناول ومصالح بولونيا. ولا يندر ان نصادف آراء عقلانية لدى الطرف الاخر. ولكن ذلك يعتبر، طبعاً، بمثابة عملية: حصيلتها تناسب الجهود التي نبذلها دائماً.

والامر الرئيسي يتلخص في ان ما يجري في بولونيا يساعد بشكل ايجابي، على ما يبدو، على تحقيق الفكرة التي صاغها ميخائيل غورباتشوف حول بناء البيت الاوروبي المشترك. لقد كنت

الديمقراطية - هي الاعمال

- فيرناندو بلانكي تيشيرا -

عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرتغالي

كيف تشارك المنظمة القاعدية في صياغة الخط السياسي للحزب وتنفيذه؟ كيف يمكن للشيوعيين الذين لا يوافقون على القرارات المتخذة الاعراب عن وجهة نظرهم والدفاع عنها في اطار مبادئ المركزية الديمقراطية؟ كيف يتم تخصص العمل الحزبي داخل الخلايا الكبيرة العاملة على الصعيد المحلي؟

ان صواب الاطروحات السياسية او خطأها يجريان في الممارسة دائما. وان تنفذها الخلايا، فانها تساهم في نهاية المطاف في تحديد نهج الحزب بدقة والكشف عن اهميته، وتؤكد صحته او على العكس تساعد على تغييره وتدقيقه. فلكل مؤسسة او حي سكني خصوصيته. ولا تتوفر دائما لدى الشيوعيين العاديين الخبرة والمعارف الكافية، للتوجه الصحيح في الوضع المعقد. وان تعمل الخلايا الحزبية وفق المبادئ العامة المعروفة، فانها تضطر في بعض الحالات الى السير في طريق غير مهده او مجهول على اقل التقديرات وتجربتها تساعد الحزب عموما على تقويم القضايا الجديدة على نحو افضل، وهي مفيدة للمنظمات القاعدية الاخرى ايضا.

عن هذه الاسئلة، التي طرحتها لجنة قضايا الحركة الشيوعية العالمية وتبادل خبرة العمل الحزبي في المجلة، اجاب احد قادة الحزب الشيوعي البرتغالي، ونشر فيما يلي الاجابات، مرفقة بمعلومات موجزة قدمها للمجلة سكرتيريو ثلاث منظمات حزبية.

ان مشاركة الخلايا في تنفيذ الخط السياسي العام للحزب وقسطها في صياغته لا ينقسمان عن بعضهما البعض. والمنظمات القاعدية، ان تطبيق نهج الحزب في المؤسسات او في مكان الاقامة، فانها تكيّفه حتما حسب ظروفها الملموسة. وهي بذلك تغني خط الحزب العام بصورة خلاقة.

اي شخص انتخبته. وجرى التأكيد على اهمية تقديم التقارير الدورية من قبل الهيئات العليا.

ان حرية النقاش تتيح لكل شيوعي الاعراب عن وجهة نظره بالشكل الذي يراه اكثر ملاءمة. ولدى تلخيص نتائج النقاش نسعى الى الاجماع، ولكن اذا اخفقتنا في ذلك فرأي الاغلبية هو الذي يصبح نافذا. ويمكن ان تتقارب وجهات النظر فيما بعد، الامر الذي لا يؤمن الوحدة الالزامية في النشاط العملي فحسب، بل والوافق في الميدان الفكري ايضا. بيد ان ذلك لا يحصل دائما، فاحيانا تنفذ القرارات مع بقاء الاراء المختلفة.

ومن جهة اخرى، لا تسمح مبادئ المركزية الديمقراطية بان يشكل تكتلا الرفاق الذين وافقوا لهذا السبب او ذاك على رأي تؤيده الاقلية فقط. فالى حين انتهاء النقاش واتخاذ القرار يمكن ان يبقوا ضمن "اقلية" معينة، ولكن بعد انتهاء النقاشات ينبغي ان تختفي "الاقلية" و "الاكثرية".

هل يمكن لعضو الحزب ان يطرح من جديد فيما بعد المسألة، التي يعتقد انها لم تحل بصورة نهائية، والدفاع عن رأيه؟ بالطبع. ولكن، كقاعدة، لدى ظهور معطيات او عناصر جديدة تبرر تكرار النقاش. وهذا ما يحصل، مثلا، عندما توجز نتائج العمل في الاجتماعات العامة للمنظمات القاعدية، فلكل مشارك فيها الحق في تقويم نشاط الخلية والقرارات المتخذة فيها والاعراب عن رأيه في هذا الصدد، حتى ولو اعتبر خاطئا في السابق.

وينبغي ان يؤخذ في الحسبان ان القرار المتخذ على اساس الاجماع او الاغلبية يمكن حتى بعد فترة وجيزة ان يصبح موضع شك في صوابه، وان يؤدي الى ظهور اوضاع غير مرغوب فيها، او يتبين انه غير صالح في الممارسة. فالممارسة - وكرر ذلك هي المعيار الرئيسي لصوابه.

والحزب الشيوعي البرتغالي يولي الخلايا الجديدة اهتماما خاصا. فنسعى الى مساعدتها في تكوين نفسها وتنفيذ المهمات المرسومة. وبكلمات اخرى، فاننا نفعل كل شيء لكي تتمكن الحلقات القاعدية من تقديم المبادرات وادراك مسؤوليتها بعمق اكبر كطليعية لشغيلة المؤسسات او سكان هذا الحي او ذاك. وطبيعي ان هذه العملية تتطلب علاقات خاصة بين الهيئات العليا والخلايا.

ولا يساهم الشيوعيون في تحديد خط الحزب بدقة اكبر عبر النشاط اليومي للخلايا في اماكن وجودها فحسب، بل وباشكال اخرى ايضا. فهم يناقشون بانتظام النهج السياسي العام ويحللون الخبرة المتراكمة. فيجري تبادل الاراء الحر حول مختلف جوانب عمل الحزب وتوجيهه في الاجتماعات، التي تطرح على جدول اعمالها المسائل الخاصة وكذلك التي تتسم باهمية بالنسبة للحزب كله.

ان الوضع السياسي الذي يعمل فيه هذا الحزب او ذاك يمكن ان يرغمه على الحد، احيانا، من حرية النقاشات والجماعية في اتخاذ القرارات. ولكننا نعتقد انه عندما تسمح الظروف فان المركزية الديمقراطية تفسح في المجال امام اوسع النقاشات، والحياة الحزبية الداخلية الغنية والمفعمة حيوية. وقد انعكس ذلك في قرارات المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي البرتغالي (١٩٨٨) الذي ادخل جملة من التعديلات على النظام الداخلي. فصارت المادة السادسة عشرة فيه تنص على ان ليس البنية التنظيمية للحزب فحسب، بل ونشاطه ايضا يقومان على المركزية الديمقراطية، التي تتجه مبادئها، المغتنية من خلال التجربة (الصيغة الجديدة)، في الوقت نفسه الى تأمين الديمقراطية الداخلية العميقة والخط العام الموحد والقيادة المركزية. واضيف كذلك حق كل جماعة في عزل

مجموعة اخرى مسؤولية جمع التبرعات من مصادر اخرى. ويتحد في حالات كثيرة ايضا الشيوعيون الذين يشرفون على حلقات التدقيق السياسي.

اما بالنسبة للمنظمة القاعدية في مكان السكن، فتطرح في المقام الاول جوانب العمل الخاصة. وغالبا ما ينضم اعضاء الخلية الى الهيئات المحلية المنتخبة المستقلة، والى اللجان المختلفة، لجان النساء والمتقاعدين والمقعدين وانصار السلام وما شابه. وتهتم مجموعات اخرى بمسائل الثقافة والرياضة والراحة. واذا كانت المنظمة كثيرة العدد فتشكل، على غرار منظمات المصانع، مجموعات حزبية للقيام باعمال الدعاية والتحرير وتكوين الارصدة المالية.

وهكذا، تبين تجربة الحزب الشيوعي البرتغالي انه بصرف النظر عن عدد اعضاء الخلية، فان ميدان نشاطها (سواء اكان في المؤسسة ام في مكان السكن) واسع بقدر كاف، وهي قادرة على تعبئة جميع قوى اعضائها وانشاء المجموعات التي تهتم بشتى القضايا على انواعها. ومن جهة اخرى، ان ثراء هذا الميدان هو الى حد كبير نتيجة لمبادرات المنظمة الحزبية القاعدية نفسها.

"لوتا" - تعني النضال

فيسينتي ميرينداس، سكرتير المنظمة الحزبية في حوض بناء السفن "ليجنافيه" (مدينة المادا)، ٤٠ عاما، المهنة - خراط.

كثيرا ما يطلق على مؤسستنا في البرتغال اسم ورشة حدادة الكوادر الحزبية. فقد ترعرع في جماعية العاملين عدد كبير من قادة منظمات الحزب الشيوعي البرتغالي من مختلف المستويات، والزعماء النقابيين. ويعمل العديد منهم اليوم في الاقاليم والمدن الاخرى، ويطبّقون سياسة

عندما نتحدث عن "تقسيم العمل" داخل المنظمة القاعدية، فاننا نعني بذلك انها قد اكتسبت الخبرة، وان عددها ونطاق عملها يتطلبان التخصص فعلا. وعلى هذا النحو، فان الحديث يدور حول الخلايا الكبيرة بالدرجة الاولى.

ان التنظيم الداخلي لمثل هذه الخلية ينبغي ان يسهل الصلة بين اعضائها وشغيلة المؤسسة او سكان الحي. والفرق للتخصص تأخذ في الحسبان بنية المصنع واقسامه، والفوارق الموجودة بين العمال والمستخدمين، وتوزيع السكان في هذه المنطقة او تلك، وغيرها من الخصائص.

وفي المؤسسات الكبيرة والمتوسطة تشكل عادة لجنة نقابية تتألف من المندوبين النقابيين، ينتخبها الشغيلة وتهتم بالمسائل التي تمس الجميع بصرف النظر عن التخصص والانتماء النقابي. واذا كان في الخلية الحزبية رفاق اعضاء في هذه اللجنة، فانهم يشكلون عادة فرقة حزبية منفصلة، للتعرف على نحو افضل على القضايا التي يتعين عليهم مواجهتها. ويتوقف التوجه المعين في عمل الشيوعيين ايضا على البنى الاخرى الموجودة: وجود لجان تعنى باحتياجات الامن والوقاية، وحلقات شبابية ونسائية ورياضية، الخ.

واحيانا تبادر الخلية الى تنظيم لجان وحركات اجتماعية في المصنع او الحي لتسيق التحركات من اجل السلام ونزع السلاح، ولاهداف اخرى ذات طابع سياسي، اجتماعي وثقافي. وتنشأ مجموعات حزبية تضم الشيوعيين العاملين في قيادة هذه البنى الموحدة.

وتسعى الخلية الكبيرة في المصنع الى توزيع جهودها بمهارة على صعيد العمل الحزبي الصرف ايضا. فهي تشكل، مثلا، مجموعة خاصة بالدعاية والتحرير، تقوم بتوزيع صحف الحزب ووثائقه وبيع المواد الدعائية. وتتحمل

سانتو اي كومرسيل" في لشبونة، ٤٤ عاما،
المهنة - مستخدم في بنك.

ان بنكنا هو احد اكبر البنوك الوطنية
البرتغالية من حيث حجم العمليات المالية
والتجارية ولديه ١٥٠ فرعاً يعمل فيها ٦٠٥
آلاف شخص.

لم ينج العاملون في القطاع المصرفي ايضا من
موجة التسريح. وينعكس الهجوم على حقوق
ومكتسبات الشغيلة هنا بسعي الحكومة المحموم
الى تسليم البنوك المؤممة الى القطاع الخاص.
ويؤدي اتساع شبكة المؤسسات المالية الخاصة،
التي لا حاجة اليها البتة في رأينا، الى احتدام
المنافسة في الفرع. كل ذلك يسبب قلقاً جدياً لدى
٢٣ آلاف مستخدم في فرع لشبونة واعضاء
منظمته الحزبية المنقذين.

في الفترة الاخيرة شددت الادارة الضغط على
العاملين المصرفيين والنشطاء النقابيين واعضاء
اللجان العمالية. وهي تحاول في الوقت نفسه
تفتيت صفوف الشغيلة، ومعارضة اصحاب
المهارة العالية بالعاملين التقنيين، بمنح فئات
معينة من المستخدمين المنافع والامتيازات.

والخليفة الحزبية لا تقف في مواجهة ذلك
فحسب، بل وتطرح ايضا استنادا الى رأي
العاملين، اقتراحات ببناء تهدف الى توطيد
مواقع البنك المؤم. فنوضح ضرورة رفع نوعية
الخدمات التي يقدمها بدرجة كبيرة، والتدخل
النشط في الاقتصاد الوطني، وخلق الظروف
الملائمة لتطوير الميدان الانتاجي، ومواجهة شتى
انواع المضاربات في البورصة. وان يستخدم
الشيوعيون الكلمة المطبوعة والاتصالات
الشخصية في اماكن العمل، فانهم يسعون الى
التأثير سواء في الاوضاع داخل البنك، او في
سياسته المالية.

مانويل كوسمييه، سكرتير المنظمة

الحزب الرامية الى الدفاع عن مصالح الشعب.
وهم يحملون معهم من "ليجنافيه" والى مدى
الحياة كلمة سر فريدة من نوعها يرددوها
العمال، تتألف من كلمة واحدة هي: "لوتا"، اي
النضال.

ان الوضع عندنا، على غرار احواض بناء السفن
الآخرى، صعب جدا فمن حيث الجوهر تريد
السلطات "اغراق" مؤسستنا وفرع بناء السفن
كله. ففي عام ١٩٧٥ كان عدد العاملين في
الحوض ١٠ آلاف شخص، اما الان فهبط الى
حوالي ٤ آلاف. ويتسريح العمال، تسعى الادارة
الى تصفية المنظمات الحزبية ايضا، التي تضم
حوالي ٥٥٠ شيوعيا (اكثر من الف في الماضي).
ويرغم خفض عدد العاملين عمال بناء السفن
على ترك المؤسسة. فنفقد الكوادر بل افضلها.
ونصاب بخسائر كبيرة ايضا في صفوف النشطاء
والقادة النقابيين ومسؤولي اللجان العمالية.
ونتيجة لذلك تنقطع الصلات - فليست لدينا الان
صلات مع حوالي نصف اعضاء الخلية المسرحين.
ومع ذلك، لا تتراجع المنظمة الحزبية عن
مواقعها - فتتشاط عمل مجموعات الورش،
وتسعى الى استعادة المكتسبات الاجتماعية
المفقودة في السنوات المنصرمة. ففي كانون الاول
١٩٨٨، تم انتزاع موافقة ادارة "ليجنافيه"
على التعويض عن الخسائر في الاجور التي
تكبدها الشغيلة منذ عام ١٩٨٢.

واذ نصد هجوم الرجعية، نفعل كل ما في
وسعنا لمنع تصفية حوض بناء السفن، وتسليمه
لرأس المال الخاص المحلي او الاجنبي، ونصعد
الحركة من اجل تنظيم الادارة الذاتية العمالية
وتطويرها. ويسير الشيوعيون في طليعة نضال
الشغيلة. ويجرون حوارا دائما مع الناس،
ويكتسبون ثقتهم، ويجتذبونهم بقوة حججهم.

جوزيه انطونيو انطونيش، سكرتير
المنظمة الحزبية في فرع بنك "ايشبيريتو

الحزبية في مؤسسة النقل العام في مدينة بورتو، ٣٨ عاما، المهنة - سائق.

ان قيادة النقل القام في المدينة تسلم بصورة متزايدة الفروع الاكثر ربحية الى القطاع الخاص. ومنظمنا الحزبية البالغ عددها ٢١٢ شيوعيا تسعى، على الرغم من المصاعب الى اعاقه هذه العملية، فالعمل في نوبات وجداول حركة التقلبات غير الثابتة والتنقلات المتكررة من مكان عمل الى اخر تمنع الشيوعيين من اقامة صلات وطيدة مع الشغيلة، وتنظيم الاجتماعات العامة للخلية. ونادرا ما تتم مشاركة جميع

الاعضاء فيها. فضلا عن ذلك تثبت الادارة شتى انواع الامزجة الانفصالية. فيقترح على بعض الشيوعيين "الكسب" بواسطة العمل الاضافي، والاجور في المؤسسة منخفضة، بحيث لا يستطيعون اعالة اسرهم من دون دخل اضافي. ان نأخذ كل ذلك في الحسبان، فاننا نحاول عبر النقابة واللجان العمالية ايصال اقتراحاتنا البديلة، حول تحسين الوضع المادي وظروف العمل، الى الشغيلة، وتحقيق استثمارات اكبر في النقل العام، ورص صفوف جماعة العاملين، وتوطيد الصلات مع العاملين في مؤسسات الفرع الاخرى.

منح «جائزة يوسف الخال للشعر» للعام ١٩٨٩ الى ثلاثة شعراء شباب عرب

● الشعراء الفائزون بالجائزة هم: اللبناني يوسف بزي والمغربي ادريس عيسى والسوري عبد النبي القلاوي ●

عالية من الغنى ضمن المشهد الحسي وتخترق جدار اللغة الخطابية والجماليات البلاغية بلغة غنية بالمفردات اليومية. وعن مجموعة «امرأة من اقصى الريح» لادريس عيسى قالت: «قصيدة لا تتصاع لعبودية الشكل رغم اتكائها على التفعيلة. فالغنى يسبق الشكل في الاهمية وقصيدة التفعيلة لديه تنساب الى قصيدة مدورة والتفعيلة مدارها فيغيب بذلك الفرق في الشكل بين الشعر والنثر ويعالج الشاعر موضوعات متنوعة تتبعد عن المباشرة وتقترب اللقطة فيها من مفردات المتوصفة بواسطة لمسات سريعة رشيقة وجزلة».

وعن مجموعة عبد النبي القلاوي «الى اخر الليل تبكي القصيدة» قالت اللجنة: «بزواج الشاعر في قصاده ما بين الصور الواضحة جدا وبين ما تستتطنه من اهمات سرالية وتكمن غنائيتها في الوحدة القائمة باستمرار ما بين الشاعر وموضوعاته ولا تخلو القصائد من نرجسية مبكرة وانشغال كبير بالذات».

● نيقوسيا - «وصف» - منحت «جائزة يوسف الخال للشعر» للعام ١٩٨٩، التي تنظمها «دار الريس للكتب والنشر» في لندن، الى ثلاثة شعراء شباب عرب من لبنان والمغرب وسوريا بالتساوي «اعترافا منها بوجهية كل من الشعراء الثلاثة الفائزين وتشجيعا لتعددية اشل للمحدثات الشعرية». وتبلغ قيمة الجائزة ثلاثة الاف جنيه استرليني.

والشعراء الذين فازوا هم يوسف بزي (لبنان) وادريس عيسى (المغرب) وعبد النبي القلاوي (سوريا). وعن مجموعة يوسف بزي «المرقطة» قالت لجنة التحكيم: «بلغة رакضة متناثرة ومتعددة اللهجات والمستويات يخلق الشاعر عالما فاجعا للذات. وتبرز الحرب في شعره كسباق مأساوي تنعري فيه الذات وتكشف في تصدع العالم تصدع عالمها. نصوم ثرية بتفاصيلها الهيمية تركز على اللقطة التي تختزن در

كيف نفتح الباب الموصود؟

- سيمون سانتشيس مونتيرو -

عضو اللجنة السياسية للحزب الشيوعي الإسباني

يشهد التاريخ على أنه منذ أن دعا ماركس وإنجلز في "بيان الحزب الشيوعي" إلى إزالة النظام الرأسمالي بالطرق الثورية وبناء مجتمع جديد قادر على تحرير البروليتاريا التي تحرر البشرية بأسرها لم تحقق الإصلاحية بثوبها الماركسي هذا الهدف في أي بلد، بل على العكس، فقد تحولت الأحزاب التي انتهجت مثل هذه السياسة إلى ملحق للنظام الرأسمالي ضروري لاداء وظيفته بصورة طبيعية، وبذلك ساعدت عمليا على إطالة حياة الرأسمالية.

ومنذ عام ١٩١٧ جرت تغييرات تدريجية في الاستراتيجية الثورية للأحزاب الشيوعية. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اقيمت في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أنظمة حكم ديمقراطية شعبية وتشكلت حكومات على أساس تحالف سياسي اجتماعي واسع بقيادة الأحزاب الشيوعية دخل فيه ممثلو الاشتراكيين والجمهوريين والكاثوليك والمنظمات السياسية للفلاحين والبرجوازية الصغيرة. وكان جورج ديمتروف، الذي الهتم افكاره نشوء هذه التحالفات، قد عرف هذه الأنظمة بكونها ديمقراطيات متقدمة "لا رأسمالية ولا اشتراكية"، تهدف إلى التحويل الاشتراكي للمجتمع عن طريق تطويره. وبكلام آخر، جرى طرح الهدف الذي يمكن تحقيقه، وفقا للماركسية اللينينية، من خلال ديكتاتورية

وفي الوقت نفسه أدى طريق النضال الثوري إلى استيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة وإلى إزالة النظام الرأسمالي في روسيا أولا، وفي البلدان الأخرى فيما بعد. وكانت أكثرية هذه البلدان تتصف بالتخلف الاقتصادي والسياسي - الاجتماعي والثقافي وبالغياب الكامل تقريبا للتقاليد الديمقراطية، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير الظواهر السلبية الناشئة في مجرى التحولات الاشتراكية.

وللحقيقة، فإن إصلاحية الاشتراكية الديمقراطية التي قادت النضال النقابي والسياسي للشغيلة جلبت على المستوى التاريخي مكتسبات اقتصادية وسياسية - اجتماعية كبيرة ساعدت كثيرا على تحسين ظروف حياة الجماهير العمالية وساهمت بصورة ملحوظة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي.



وعمليا يمكن تتبع مقدمات الديمقراطية. وبقي حزبنا مخلصا لنهج التجديد، وقد واصل صوغ هذا النهج بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وهو يلتزم به حتى الآن. وعلى الرغم من المصاعب والأخطاء التي ارتكبت اثناء تجسيد هذه السياسة في الحياة فان إعادة البناء الجارية في الاتحاد السوفييتي بخاصة تبرهن بلا جدال على صحة هذه السياسة مبدئيا.

وتؤكد صحة سياسة الحزب الشيوعي الاسباني علاقاته مع الدوائر الكاثوليكية الاسبانية وانتهاجه قبل المجمع الفاتيكاني للبابا يوحنا الثالث والعشرين بفترة طويلة بخط المصالحة الوطنية ووحدة كل القوى الديمقراطية في النضال ضد دكتاتورية فرانكو وفي سبيل الحرية والتحول الديمقراطي.

وقد جرت محاولة جديدة في "البيان البرنامجي" للحزب الشيوعي الاسباني عام ١٩٧٥ لتقديم تحليل سياسي نظري للوضع في اسبانيا والقارة الأوروبية وفي الساحة الدولية. ولعل أكثر ما يستحق الاهتمام في هذه الوثيقة هو صوغ مسألة "الديمقراطية السياسية الاجتماعية" بوصفها المرحلة الاولى لاعادة الحريات السياسية بعد اسقاط دكتاتورية فرانكو وبوصفها مقدمة للانتقال الى بناء الاشتراكية. وهنا جرى تعميم خبرة الحزب المكسدة في مرحلة الحرب الاهلية والديمقراطية الشعبية في البلدان الأوروبية والموضوعات المصاغة في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي.

وجاء في "البيان"، "ان الديمقراطية السياسية الاجتماعية او المعادية للاحتكار واصحاب العقارات الكبيرة ليست بعد الاشتراكية بالطبع. ولكنها تمثل اقرب مرحلة من التطور الاجتماعي على الطريق نحو الاشتراكية". ان صانع الاعمال الثورية هنا هو قوى العمل والثقافة في ظل دور طليعي للطبقة العاملة. ان كل الفئات التي تتخذ

البروليتاريا. ولكن كان من الضروري ان يجري تجسيد هذا الهدف بشكل مختلف عن الاتحاد السوفييتي، اي في ظروف نظام للسلطة ديمقراطي ومتعدد الاحزاب.

وكأحد طرق التطور الاشتراكي فان الديمقراطية الشعبية حظيت باهتمام كبير وبأفاق للتطور. وارتست بداية عملية كان يمكن لتجربتها ان تكون ثمينة جدا لكل الحركة الثورية، طبعا بشرط وجود قيادة متبصرة بعيدة عن الانعزالية والهروب الى الامام وقادرة على تأمين تجسيد كل الامكانات الثورية الكامنة في الديمقراطية والحريات السياسية. وللأسف فان هذه العملية لم تستمر. فقد اثارت الحملة الصليبية المعادية للشيوعية والسوفييت التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت بداية "الحرب الباردة" والهجوم على الشيوعيين في دول أوروبا الغربية رد فعل كبيرا لدى ستالين: وجرى الاخلال بصورة مصطنعة بالعملية المميزة لحركة بلدان الديمقراطية الشعبية نحو الاشتراكية. وكانت العواقب وخيمة جدا ونحن نواصل دفع ثمن ذلك حتى الآن.

وعندما هبت في الاتحاد السوفييتي في ظل قيادة خروشوف رياح التجديد الثورية الموجه ضد الجمود العقائدي والجهل السياسي لنبيرو وقرطانية ستالينية صاغ المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي موضوعة تقول انه في ظل الاوضاع التاريخية الجديدة بمقدور الطبقة العاملة وحلفائها في بلدان أوروبا الغربية الوصول الى السلطة بدون ثورة تسقط نظام الحكم القائم وعن طريق النضال البرلماني ونضالات الجماهير الشعبية. وقد اثرت هذه الموضوعات تأثيرا كبيرا في الحركة الشيوعية العالمية.

لقد كدس الحزب الشيوعي الاسباني بحكم خصائص تاريخه خبرة من التجديد الثوري.

بصورة متزايدة وبسرعة اكبر في مرحلة الافول. والولايات المتحدة هي اكثر دول العالم رزوخا تحت الديون، وقد بلغ العجز في ميزانيتها وفي تجارتها الخارجية مقاييس لا يمكن معها الصمود وقتا طويلا. وفي المجال الاقتصادي تزداد صعوبة صمودها لمزاحمة الدول الاخرى. ويمكن السبب الاساسي لهذا الوضع في النفقات العسكرية الهائلة.

- تزداد قوة الثورة العلمية التقنية بصورة دائمة. وسأنتقل الى جانب واحد من هذا الموضوع وهو العواقب التي تطول شغيلة العمل اليدوي. كان الجيش الاحتياطي للعمل موجودا دائما في ظل الرأسمالية بهذه المقاييس او تلك وذلك ارتباطا بالحالة الاقتصادية. ولكن تطور التكنولوجيا اليوم يجعل نمو النشاط الاقتصادي والانتاج ممكنا، وكذلك عدد العاطلين عن العمل في وقت واحد. فما الذي سوف يحدث في فترات الازمة؟ يجري الحديث حول مجتمع "الثلاثين" كظاهرة طبيعية جدا، اما الثلث الباقي فهم هامشيون منبوذون معاصرون معزولون خارج اطار مفهوم المواطنين الصالحين اجتماعيا. انهم اناس فائضون. وفي المستقبل وهو اخذ يغدو حاضرا سيزداد عددهم باستمرار اذا حكمت كالسابق قوانين الرأسمال ما فوق القومي. ونحن، طبعاً، لا يمكننا الوقوف ضد التطور التكنولوجي، على العكس نحن مع هذا التطور لانه يفتح امكانات لبناء مجتمع انساني فعلا. ولكن بشرط واحد هو وضع وسائل الانتاج والبحوث العلمية الجبارة والعظيمة جدا في خدمة المجتمع بأسره.

- يزداد دور "العالم الثالث" بوصفه احد العوامل المهمة في النضال من اجل التحولات الاجتماعية. ونتيجة للاستغلال الامبريالي والتبادل التجاري غير المتكافئ تعاني الدول النامية مصاعب اقتصادية كبيرة وهي محصورة

مواقف معادية للاحتكارات ولأصحاب العقارات الكبيرة حليفها المحتملة. واشكال النضال عننية وهي تكمن في النضالات السلمية للجامعير الشعبية واعمال المؤسسات الديمقراطية الهادفة الى اجراء تحولات عميقة على الرغم من انها غير موجهة بعد نحو الاشتراكية.

وخصص للحزب الشيوعي دور القوة القائدة وليس الحاكمة. وكان من المفترض انشاء "تحالف اشتراكي" تشارك فيه الاحزاب الاخرى التي تناضل من اجل الاشتراكية. وطبعاً تم الاعتراف بحق وجود كل المنظمات السياسية الاخرى.

اعتقد ان "البيان البرنامجي" لبي متطلبات الوضع آنذاك في اسبانيا وفي كل العالم ايضا. اما اليوم فان الوضع قد تغير، اذ حصلت تطورات كبيرة في بلادنا وفي الساحة الدولية ايضا. وبالتالي من غير الصحيح الاحتفاظ بالمواقف السابقة.

ما هي التغيرات الاساسية التي حصلت في السنوات الخمس عشرة الاخيرة؟ ساسمخ لنفسي هنا بايرادها بصورة بقرائية فقط.

- تكتمل في نظام الرأسمالية الامبريالية التحولات العميقة التي نضجت في العقود الاخيرة. فقد نمت رأسمالية الدولة الاحتكارية لتصبح رأسمالية ما فوق قومية، تستخدم اساليب جديدة للنهب والهيمنة ليس تجاه "العالم الثالث" فحسب، بل ايضا في العلاقة مع الجزء الاكبر من الدول الرأسمالية المتطورة بما فيها اسبانيا. وهي لا يمكن ان تتطور لاحقا الا على حساب الاستغلال وتعرض كل البلدان لازمة المستمرة. وبحكم ذلك فانها تواجه الجميع وهنا تكمن امكانية الانتصار عليها.

- على الرغم من قدرتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية فان امبريالية الولايات المتحدة الامريكية تدخل

قادرتين على حل القضايا التي تواجهها البشرية. والرأسمالية بحكم طبيعتها تعمق هذه القضايا فقط. أما فيما يتعلق "بالاشتراكية القائمة" فإن الحديث يدور عن الاشتراكية المتخلفة حتى الآن والبيروقراطية التي تحتفظ بعناصر الظلم والاجحاف. لذلك ليس من الصعب ادراك الاهمية التاريخية الهائلة لاعادة البناء في البلدان الاشتراكية. فهي موجهة نحو الكشف الكامل عن امكانات الاشتراكية وقدرتها على الرد على تحديات العصر.

والاستنتاج الاخر هو ان المهمة الاولى للبشرية تكمن في عدم السماح بالفناء الذاتي. ولكن لا يمكن التخلص من هذا الخطر بصورة كاملة ودائمة الا في ظل نظام عالمي ينتفي فيه الاضطهاد والاستغلال والظلم. وبكلام اخر، في ظل نظام عالمي اشتراكي.

ولكن الاشتراكية ليست "قاب قوسين او اذن". وفي الوقت نفسه، فإن القضايا الملحة مثل بقاء البشرية واجتثاث البطالة والفقر والبؤس الاجتماعي واضطهاد الشعوب واستغلالها تتطلب حلاً مستعجلاً.

ان التحولات الاجتماعية لا تحدث التآجيل ولكنها مع ذلك تتطلب وقتاً طويلاً. فهي ليست ممكنة في البلدان المتطورة بما فيها اسبانيا الا نتيجة لاجراء بعض الاصلاحات لان الثورة العنيفة هنا غير ممكنة وغير ضرورية ايضا. ولكن اذا كان هذا هو الطريق الوحيد فانه ينشأ خطر الانحدار الى اصلاحية من نوع جديد لا تغير شيئاً بصورة جوهرية.

ان امكانية تجنب مثل هذا الخطر يرتبط بامور عدة، بالدرجة الاولى، بوجود برنامج دقيق لدى الاصلاحيين: ما هو الهدف؟ وماذا سنحول؟ والى اي شيء؟ وبأي قوى، وكيف سنحقق التغييرات؟

ان حزبنا يملك مثل هذا البرنامج، ان يمكن

في كمشاة الدين الخارجي. لذلك فان شعوبها يمكن ان تكون حليفة للقوى التقدمية في اوروبا في النضال ضد العدو المشترك وهو رأس المال الامبريالي فوق القومي وفروعه الوطنية ومن اجل السلام ونزع السلاح والتحولت الديمقراطية والاشتراكية.

- ان عملية بناء اوروبا الموحدة تتطلب وحدة اعمال كل القوى الديمقراطية والتقدمية في القارة وتقارب هذه القوى في الغرب مع البلدان الاشتراكية.

- ينشأ خطر "النوبة القلبية" للانظمة الايكولوجية للارض وكل البيئة المحيطة واستنفاد الموارد الطبيعية وبالدرجة الاولى نتيجة لاستغلالها غير المحدود في كل مكان. ومن الجلي تماماً انه من الضروري اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قادر على تحقيق الاستخدام العقلاني والقائم على المساواة للثروات الطبيعية في مصلحة كل الشعوب.

- تجري تطورات عميقة في الانظمة والاخلاق الاجتماعية التقليدية التي صورتها الطبقات المسيطرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من طبيعة الانسان نفسها، وهذا يتعلق بالعائلة والعلاقات بين الجنسين ايضا. ونحن نشهد "انتفاضة" حقيقية لفئات عديدة اعتبرت في الماضي هامشية وفي المقام الاول النساء اللواتي يشكلن اكثر من نصف البشرية والشباب وغيرهم. وهذه التطورات تهز اسس العالم الطبقي المبني على الاضطهاد وتخلق تفكيراً اجتماعياً جديداً وتولد مبادئ اخلاقية جديدة.

- واخيراً الامر الرئيسي الذي يمس كل بلدان العالم اي بقاء احتمال فناء الجنس البشري نتيجة لوجود السلاح النووي.

ان كل هذه العمليات تسمح باستخلاص بعض الاستنتاجات واعتقد ان اهمها يكمن في ان الرأسمالية و "الاشتراكية القائمة" ايضا ليستا



الاشتراكي ايضا. ومن المستحيل اجراء تحولات اجتماعية بدون مشاركة ملايين المواطنين الذين صوتوا لصالح حزب العمال الاشتراكي الاسباني. وطبعاً ليس مقبولا لدينا طريق تحقيق التفاهم مثل التأييد غير المشروط والخالي من التحفظات للسياسة الراهنة لهذا الحزب، الامر الذي لا يؤدي سوى الى انهيار تحالف "اليساريين الموحدين". ونحن نرى ان تحقيق الوحدة يكمن في طرح سياسة البديل الخاصة بنا والبحث عن التفاهم مع الاشتراكيين لتحقيق سياسة التحولات.

ثالثاً: يتطلب الامر معرفة تنظيم الجماهير للنضال المشترك في سبيل تحقيق آمالها. واقتصد التنظيم الذاتي للمواطنين لان تأسيس بناء فوق قيادي ما يقود كقاعدة الى اشاعة البيروقراطية فيه والتصلب "الشرايبي" في جسمه والى نشاط ابداعي منخفض عمليا. وفي كل الاحوال فان هذه المنظمة الفوقية يجب ان تسترشد على الاقل بمبدأ تناوب اعضائها وان تكون فعالة وتحظى بقاعدة واسعة.

وفي اسبانيا، حيث الحرية السياسية موجودة فعلا يدور الحديث حول امكانية الانتقال الى شكل جديد مبدئياً لانتهاج سياسة ديمقراطية عميقة وتمثيلية فعلا. ان السياسة وادارة شؤون المجتمع في الدول الرأسمالية المتطورة (وفي الدول الاشتراكية حتى الفترة الاخيرة) هما عمل متخصص ومن صلاحية اقلية غير كبيرة تشكل نوعاً من طبقة سياسية. اما مشاركة اكثرية المواطنين فانها تقتصر، كالعادة، على التصويت في الانتخابات فقط وعلى الرغم من جهود الاحزاب والنقابات الديمقراطية فانه لا يمكن في الفترة التي تفصل بين هذه الانتخابات اخراج الجماهير من حالة الخمول السياسي. وبالتالي، من الضروري ايجاد اشكال جديدة لمشاركة الجماهير في الحياة السياسية في البلاد.

ثمة ترابط دياكتيكي داخلي بين كل عناصر

مهدفه في تحويل المجتمع الراهن الى مجتمع اشتراكي عن طريق النضال العلني والديمقراطي والسلمي والجماهيري والمؤسساتي في اطار الدستور وبمساعدة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية وغيرها. وسيكون تحقيق هذه الاصلاحات قضية كل القوى التي لها مصلحة اقل بالتغيير الجذري للمجتمع من الاعلى الى "الاسفل" مما لها مصلحة في حل القضايا التي تذكر الحياة اليوم وتجعلها حياة لا تطاق.

ولكن كيف يمكن تحقيق برنامج التحولات بالكامل بدون الانحدار الى مواقع الاصلاحية؟ ينبغي اخذ بعض العوامل في الاعتبار.

اولاً: يجب ان تكون طبيعة الاصلاح ومضمونه وابعاده مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بآمال اوسع الجماهير وتأمين تلبيتها الجزئية او بصورة مؤقتة على الاقل لانه لا يمكن تحقيق هذا الامر كاملاً الا في ظل الاشتراكية. ومضمون الاصلاحات مرتبط مباشرة باطارات المطالب التي يطرحها الشعب. واعتقد انه ليس من المناسب هنا التعمق في خصائص كل حالة ملموسة. ولكن لا شك في ان الحديث يدور حول اصلاحات بنوية عميقة.

ثانياً: تكتسب اهمية كبيرة درجة الوحدة والكفاحية ومستوى النضج السياسي للجماهير الواسعة والاحزاب والنقابات الديمقراطية والحركات الايكولوجية والنسائية والشبابية وغيرها. ومن الطبيعي انه ينبغي في المقام الاول تحقيق تكاتف القوى المتقاربة من حيث اهدافها اي القوى اليسارية والتقدمية. ونحن نعمل في هذا الاتجاه. وبالنسبة لاسبانيا فان العامل الحاسم هنا هو تحقيق الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكيين - اعضاء حزب العمال الاشتراكي الاسباني وغيرهم من الاشتراكيين والاشتراكيين الذين ينتمون الى حزب العمل

ظل اقصى الحريات والحقوق السياسية للانسان ومشاركة المواطنين في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية سيؤدي تدريجيا الى تكون مصلحة عامة في بناء المجتمع الاشتراكي وسيكون ذلك افضل ضمانة لاستقراره.

وفي اسبانيا يعتقد الحزب الشيوعي انه مدعو الى الاضطلاع بدور مهم في تكوين حركة سياسية قوية على اساس تحالف "اليساريين الموحدين" وتشكيل تحالف قوى التقدم ايضا. ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف بدون مشاركة حزبنا. واود التأكيد ان الحديث يدور حول مشاركة معقولة ومتكافئة. وارى ان الشرط الاول لنشاطات الحزب الشيوعي الاسباني الصحيحة على الطريق نحو تحويل المجتمع الاسباني الراهن يكمن في قدرته على الاحتفاظ باستقلاليته والعمل بوصفه احد عناصر التحالف والائتلاف القادم فقط.

ان نفوذ الشيوعيين بتوقف على نشاطهم وقدرتهم على طرح افكار صحيحة ابان صوغ حلول بديلة واختيار اشكال النضال وعلى حماستهم وكفاحيتهم ايضا. ولذلك كله من المهم التحرر بالكامل من عبء الجمود العقائدي الذي يظهر في الصيغ الايديولوجية التي تكون غير مفيدة احيانا، بل وتبعد العديد من الناس عنا بما في ذلك الناس المستعدون للانضمام الى صفوف الحزب. ونعتقد انه حان الوقت للتخلي عن المناقشات الشكلية الصرف والتنظير حول موضوعة الطبقة العاملة بوصفها صانعا للثورة والدور القيادي للحزب الشيوعي بوصفه امتيازاً له وعن هيمنة الشيوعيين في التحالف القادم لقوى التقدم وما شابه.

ان القراءة الايديولوجية السطحية والمسلمات النظرية الكاذبة تخفي عادة سياستنا غير الفعالة. وهي لا تساعد الا على الاغتراب عن واقع الحياة وتخلق صورة لواقع غير موجود ولا تطفئ سوى عطش ل "ثبات ايديولوجي". اضافة

العملية السياسية التي من شأنها ان تؤدي الى تشكيل تحالف قوى التقدم بوصفه مقدمة لتحقيق تحولات اساسية بعد احرار الاكثرية في الانتخابات. وليس من السهل تحقيق فوز انتخابي بسرعة، ان لا يمكن احراره النتيجة لقطع مرحلة معينة من التطور وتكوين وضع جديد يسمح بالانتقال الى مرحلة اخرى اي الى بداية بناء المجتمع الاشتراكي.

ومن الطبيعي ان انجاز هذه المهمة التاريخية سيثير مقاومة اعداء التغييرات الاجتماعية الكبيرة. ولكن يمكن لنجاح التحالف التقدمي ان يغير بصورة جذرية تناسب القوى لصالحه ويمكن ان تختلف ظروف الانطلاق بالنسبة للتحولات الجذرية بصورة مبدئية عن تلك التي كانت موجودة في البلدان الاشتراكية عندما بدأت في بناء مجتمع جديد. وطبعاً هذا يعني عدم السماح بتكرار الهفوات والاطعاء والجرائم التي ارتكبت في الماضي.

ان هذا التحالف سيحقق الفوز عن طريق انتخابات حرة يشارك فيها كل المواطنين بصورة طوعية. وسيجري ذلك ليس نتيجة لوضع طارئ متأزم بل بوصفه نهاية للعملية الطويلة التي تحدثنا عنها اعلاه.

ان يواجه ملهمو التغييرات ضرورة اتخاذ اجراءات صارمة سريعة لتصفية كل اشكال الملكية الرأسمالية. ان قبل وصولهم الى السلطة سيتسع قطاع الدولة والقطاع العام في الاقتصاد كثيراً، الامر الذي يسهل التأمين او الاصح القول ييسر اعضاء الطابع الاجتماعي على المؤسسات الكبيرة التي لم تؤم بعد. وفيما يتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة فالارجح انها ستبقى موجودة لفترة طويلة من الزمن.

واخيراً، الامر الرئيسي. اذا ضمن الفوز في الانتخابات بفضل تأييد اكثرية الشعب فان توطيد المكتسبات السابقة والمجتمع الجديد في



بوصفه منظمة للطبقة العاملة فقط. ففي البلاد تعمل احزاب اخرى مثل حزب العمال الاشتراكي الاسباني الذي يفوق نفوذه في الوسط العمالي تأثيرنا. فالحزب الشيوعي الاسباني هو منظمة سياسية ليس للطبقة العاملة فقط وبل ولمثلي المثقفين والعاطلين عن العمل والنساء والشباب ولكل المستعدين للنضال من اجل التحولات الاجتماعية لصالح الشعب الاسباني.

اننا نرى اننا نقف على عتبة مبنى الاشتراكية. ولكن لن يفتح لنا احد الباب المؤدي الى هناك. فهذه الامكانية لا يمكن ان تصبح واقعا الا عندما يستطيع الشيوعيون ادخال قوة الفكر النظري والروح الديمقراطية العميقة واحترام المصالح العامة الى حماسة الحركة العمالية والديمقراطية الاسبانية وكفاحيتها، الامر الذي يحتاج له، اقصى ما تكون الحاجة مجتمعا الان.

الى ذلك ان هذه الشعارات المذهبية الجامدة زائفة. وهي لا تعبر عن افكار ماركس ولينين بل عن تأويلها الذي ابتكره ستالين بهدف التبرير "النظري" لممارسته السياسية وتفسيره الخاص للماركسية اللينينية هذا التفسير المقدم بوصفه حقيقة ثابتة وعامة، الامر الذي يعتبر في جوهره مضادا للماركسية.

ان الطبقة العاملة لم تعد الان ذاتا وحيدة واستثنائية للحركة الثورية على الرغم من انها ما زالت اهم قوة اجتماعية فيها. لقد اظهر الاضراب العام الذي جرى في اسبانيا في ١٤ كانون الاول ١٩٨٨ الدور الرئيسي للطبقة العاملة في النضال ضد السياسة الاقتصادية للسلطة. ولكنه بين ايضا ان تأييد اوسع اوساط المجتمع ساعد ايضا على نجاح المضربين. ونعتقد انه لا يحق لنا ان نصور حزبنا

تبرعات اجبارية لطلي قبر عفلق بالذهب

بتاريخ ١٩٨٩/٧/٨ عقد جعفر البزرنجي محافظ السليمانية اجتماعا مع (١٠٠) من مستشاري الأنواع الخفيفة، وطلب من كل مستشار التبرع بمبلغ (١٠٠٠٠٠) دينار لطلي قبر (ميشيل عفلق) بالذهب. ولم يكن أمام المستشار بد من القبول. من جهة أخرى أبلغت السلطات عمال (معمل الألبسة الجاهزة) في السليمانية بوجوب تبرع كل عامل بمبلغ (١٠) دنانير لاقامة تمثال ل (ميشيل عفلق)، كما فرضت السلطات على أعضاء الحزب الحاكم التبرع بمبالغ معينة لبناء قبة على قبره وكما يلي:

١- مسؤول فرع / ٥٠ ديناراً.

٢- عضو / ٢٥ ديناراً.

٣- نصير متقدم / ٢٠ ديناراً.

٤- نصير / ١٥ ديناراً.

٥- مؤيد / ١٠ دنانير.

عن جريدة "صوت الاتحاد" الديمقراطي العراقي

في امريكا وكندا، العدد ٧٠ كانون أول ١٩٨٩.

الى الكاتب

- تفتح "الكاتب" صفحاتها للدراسات والابحاث والآراء والاعمال الادبية التي من شأنها ان تسهم في بلورة ثقافة وطنية فلسطينية، او تلعب من حص بها.
- يجب ان تتبع الدراسات المرسلة الى "الكاتب" الطريقة العلمية من حيث الدقة وذكر اسماء الاعلام كاملة لدى ورودها للمرة الاولى وذكر المراجع عند اعتمادها.
- في حال ارسال مادة طويلة يمكن نشرها في اكثر من عدد او الاقتصار على اجزاء منها.
- معلومات موجزة عن نفسه على ان تتضمن الاسم الكامل، المهنة، والعنوان، والهاتف ان وجد.
- يتم اعلام الكاتب قرار النشر او عدمه خلال ٤ اشهر من وصول مادته المرسلة. علما بان ما يرد للمجلة لا يعاد سواء نشر او لم ينشر.
- المادة المرسلة الى "الكاتب" تكون خاصة بها وحدها.
- نرجو ان تكون الكتابة بخط واضح او مطبوع على الالة الكاتبة، وعلى وجه واحد من الورقة، مع ترك مسافة معقولة بين الاسطر.
- تعذون المراسلات باسم رئيس التحرير الى: مجلة الكاتب / ص.ب (٢٠٤٨٩) - القدس.

الى دور النشر

- تدعو "الكاتب" دور النشر والمؤلفين الى ارسال الكتب الجديدة او عناوين هذه الكتب لكي تختار المجلة منها ما تود مراجعته على صفحاتها.

• قسيمة اشتراك •

ارفق طيه صكاً / حوالة مصرفية بمبلغ مدلول لاسر مجلة الكاتب .

قبعة اشتراك واحد لمدة على ان ترسل الى العنوان التالي

الاسم _____ Name
العنوان _____ Adress
المدينة _____ City
البلد _____ Country



قيمة الاشتراك

للافراد	سنة	للؤسسات المحلية
الاشترك المحلي	٣٠ دولار	٥٠ دولار
اوروبيا	٦٠ دولار	١٠٠ دولار
بلدان اخرى	٧٥ دولار	١٥٠ دولار

نرسل قسيمة الاشتراك مع قيمته الى العنوان التالي

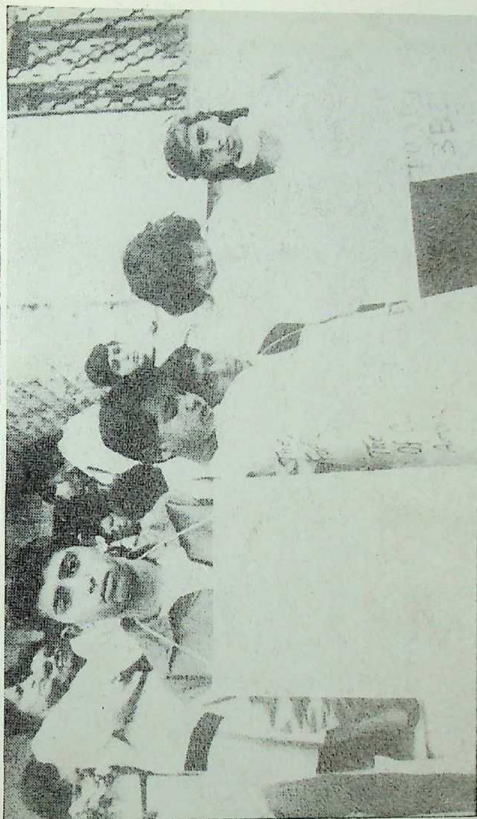
AL - KATEB, P.O. BOX 20489 EAST JERUSALEM, VIA ISRAEL



مشكلة سلسلة بشرية حول أسوار المدينة يوم ١٩٨٩/١٢/٣٠.
الشرطة الإسرائيلية تعتقل أحد المتظاهرين في مسيرة السلام العالمية التي جرت في مدينة القدس،

صورة خاصة "بالكاتب" تصوير غرام عبيد

«أعطونا الطفولة.. أعطونا السلام»



● أطفال بيت سامور يتظاهرون رافعين الشعارات: «أعطونا الطفولة.. أعطونا السلام».

AL KATEB
FOR HUMAN CULTURE
AND PROGRESS

117

Editor
As'ad Al-As'ad
P.O.BOX 20489 Jerusalem
TEL: (02)856931

